الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:العلوم التجارية

التخصص:تجارة دولية

سياسة التجارة الدولية في الجزائر وإنعكاسها على الأداء الإقتصادي خلال الفترة: 1990-2014

إعداد الطالبة:
تركية صغير

تحت إشراف الدكتور:
أحمد نصير

لجنة المناقشة

د/أحمد بن أحمد	أستاذ محاضر جامعة حمه لخضر الوادي.....	رئيسا
د/أحمد نصير	أستاذ محاضر جامعة حمه لخضر الوادي.....	مشرفا ومقررا
أ/ عبد الجليل هويدي.....	أستاذ مساعد جامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا

....

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

الوالدين العزيزين الذي يقول الله سبحانه وتعالى فيهما، " ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على و هن و فصاله في عامين أن نشكر لي و لوالديك إلي المصير"

الى من قال فيهما عز و جل " و لا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما و أحفظ لهما جناح الذل من الرحمة".

من جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى من غمرتني بفيض حنانها وعطائها اللا محدود، إلى أعز ما أملك في الوجود أمي حفظها الله ورعاها.

من علمني ورعاني إلى من ضحى بقوته وشبابه إلى من رباني على مكارم الأخلاق وزرع في نفسي حب العمل والاجتهاد والدي العزيز أطال الله في عمره وحفظه من كل سوء.

من آنسني ورافقني مشوار حياتي إلى رمز القوة والاتحاد إخوتي.

الى كل أفراد العائلة و الأصدقاء.

الى كل من ساعدني على اتمام هذا العمل المتواضع.

صديقتي الغالية نور وزوجة أخي كنزة وحنان وعديلة صديقي عبد الكريم وعبد الصمد ومع أكبر إحترامي أخي في الله رياض.

تشكرات

بعد شكر المولى عز وجل والثناء على نعمه كلها، أتوجه بالشكر الجزيل

والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى :

أستاذي الكريم الأستاذ أحمد نصير على تفضله الإشرافعلى البحث،وعلى

التوجيهات والنصائح القيمة التي أثرت على هذا العمل المتواضع.

الى كل أعضاء لجنة المناقشة، الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم

مني كل الشكر والعرفان.

كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو بعيد وخاصة أخي في الله رياض.

الملخص:

من خلال هذه الدراسة حاولنا إبراز سياسة التجارة الدولية وإنعكاسها عل الأداء الإقتصادي وذلك لمعرفة الإطار النظري لهده السياسة وكذلك المؤشرات الإقتصادية وتطور كل مؤشر خلال الفترة 1990- 2014 بالإضافة إلى تحليل كل مؤشر على حدى، لهدا إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي ليسهيل تحليل إحصائيات المؤشرات الإقتصادية، وإعتمدنا في تحليلنا لهده الإحصائيات على دراسات سابقة وكذلك مجموعة من المجلات بالإضافة إلى بنك الجزائر وفيها تم تقسيم هده المؤشرات والإحصائيات إلى داخلية وأخرى خارجية وفي الأخير توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن المؤشرات الإقتصادية كانت دوما في حالة تدبدب أي عدم الإستقرار سواء كانت داخلية أو خارجية.
- إن معدلات التضخم في الفترة 2013و 2014 قد إنخفض مقارنة بالسنة السابقة.
- هناك إرتفاع مستمر في مستويات البطالة خلال الفترة 1990- 2000 وبعدها بدأت بالإنخفاض في السنوات الأخير وهدا راجع إلى توفر مناصب الشغل.
- كان ميزان المدفوعات الجزائري في حالة فائض في سنوات عديدة أما في سنة 2014 فقد حقق عجز وهدا راجع إلى عدم إستقرار الاقتصاد الوطني من جهة والأسعار من جهة أخرى.

Abstract

Through this study, we tried to highlight the international trade policy and its impacts on economic performance and to find out the theoretical framework for this topic policy as well as economic indicators and the evolution of each indicator during the period 1990- 2014 as well as an analysis of each indicator separately, for Hedda Follow descriptive analytical method for Asuhal analysis of economic indicators statistics, and we adopted in our analysis of this topic statistics on previous studies, as well as a range of magazines in addition to the Bank of Algeria, which has been divided this topic indicators and statistics to other internal and external at last we reached the following conclusions:

The economic indicators have always been in the case of any instability Tdbdb whether internal or external.

- The inflation rate in the period 2013 and 2014 has decreased compared to the previous year.

- There is a continuous rise in unemployment levels during the period 1990- 2000 and then began to decline in recent years and Hedda to see the availability of jobs.

- The balance of payments was in surplus Algerian in many years the deficit in 2014 and Hedda has achieved due to the instability of the national economy on the one hand

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء.....	
الشكر.....	
الملخص بالعربية	
الملخص بالانجليزية.....	
فهرس المحتويات.....	**III – I**
فهرس الجداول.....	**V – IV**
فهرس الأشكال.....	**VI**
قائمة الملاحق.....	**VII**
مقدمة.....	**أ – د**
الفصل الأول: الأسس النظرية لسياسة التجارة الدولية والأداء الإقتصادي	
تمهيد.....	**7**
المبحث الأول: الأطار المفاهيمي للسياسة الإقتصادية.....	**8**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الإقتصادية وأهدافها.....	**8**
1ـ تعاريف عامة حول السياسة الإقتصادية.....	**8**
2ـ أهداف السياسة الإقتصادية.....	**8**
المطلب الثاني: أدوات السياسة الإقتصادية.....	**11**
1ـ السياسة المالية و فعاليتها.....	**11**
2ـ السياسة النقدية و فعاليتها.....	**15**
3ـ ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية.....	**17**
4ـ السياسة التجارية.....	**19**
المطلب الثالث: أنواع أو أساليب السياسة الإقتصادية	**20**
1ـ أساليب الظرفية.	**20**
2ـ أساليب الهيكلية.	**23**
المبحث الثاني: ماهية التجارة الدولية.....	**24**
المطلب الأول: مفهوم وأسباب قيام التجارة الدولية.....	**24**

1ـ ضرورة التفرقة بين التجارة الدولية والتجارة الخارجية.....	24
2ـ مفهوم التجارة الدولية.....	24
3ـ أسباب قيام التجارة الدولية.	25
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية.	26
1ـ التظريات الكلاسيكية.	26
2ـ النظريات النيوكلاسيكية.	27
3ـ النظريات الحديثة.	28
المطلب الثالث: سياسة التجارة الدولية.	31
1ـ مفهوم سياسة التجارة الدولية.	31
2ـ أهداف السياسة التجارية.	31
3ـ تصنيفات سياسة التجارة الدولية.	32
المبحث الثالث: الخلفية النظرية لمؤشرات الأداء الإقتصادي.	34
المطلب الأول: مؤشرات الأداء الإقتصادي الداخلي.	34
1ـ الناتج الداخلي الخام.	34
2ـ النمو الإقتصادي.	34
3ـ عجز وفائض الموازنة العامة (مؤشرات السياسة المالية)	36
4ـ معدلات التضخم (مؤشرات السياسة النقدية)	37
5ـ الحد من ظاهرة البطالة	40
المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الإقتصادي الخارجي.	41
1ـ عجز وفائض الميزان التجاري.	41
2ـ عجز وفائض ميزان المدفوعات	42
3ـ الإحتياطات الدولية.	43
4ـ الإنفتاح التجاري.	44
خلاصة الفصل	47

الفصل الثاني: أثر سياسة التجارة الدولية على الاداء الإقتصادي في الجزائر1990-2014	
تمهيد.....	**49**
المبحث الأول: نظرة عامة حول سياسة التجارة الدولية مابعد الاستقلال إلى 1989....	**50**
المطلب الأول: أساليب الرقابة على التجارة الدولية في الجزائر خلال المرحلة1962 . 1970	**50**
المطلب الثاني: تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال مرحلة الاحتكار (1970 . 1979)	**51**
المطلب الثالث: تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال المرحلة (1980 . 1989).....	**52**
المبحث الثاني: الإصلاحات في مجال تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.....	**56**
المطلب الأول: مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990 – 1993..... ...	**56**
المطلب الثاني: مرحلة الانتقال إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية1994-2000.....	**57**
المطلب الثالث: سياسة التجارة الولية في ظل المخططات التنموية 2001-2014	**59**
المبحث الثالث: تقييم فعالية سياسة التجارة الدولية على الأداء الاقتصادي في الجزائر 1990-2014.....	**62**
المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للفترة 1990-1999.....	**62**
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي للفترة 1990-1999.....	**64**
المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للفترة 2000-2014.....	**67**
المطلب الرابع : تحليل مؤشرات الاداء الاقتصادي الخارجي للفترة 2000-2014.....	**73**
خلاصة الفصل	
خاتمة.....	
قائمة المراجع.....	
الملاحق	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية خلال الفترة 2011-2014	9
2-1	معدلات البطالة في مجموعة الدول العربية لعام 2010	10
3-1	وضعية ميزان المدفوعات في الدول المتقدمة والدول النامية	11
4-1	يمثل مقارنة بين السياسة الظرفية والهيكلية	20
5-1	تطور الموازنات العامة العربية التجميعية خلال 2000-2009	37
6-1	معدلات التضخم السنوية في الأرقام القياسية للأسعار المحلية بيان ملخص 2011-2014	39
7-1	حساب مؤشرات الإنفتاح التجاري الثلاثة للأقطار العربية للعامين 2005و2012	46
8-2	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004	59
9-2	محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)	60
10-2	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)	61
11-2	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990- 1999)	62
12-2	تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 1999	63
13-2	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	63
14-2	تطور المعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 -1999	64
15-2	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	65
16-2	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990- 1999	65
17-2	تطور إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	66

18-2	أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة1990 – 1999	**67**
19-2	تطور معدل الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009	**67**
20-2	تطور معدلات الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	**68**
21-2	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال (2000-2009)	**68**
22-2	تطورات معدلات النمو الإقتصاي في الجزائر خلال الفترة 2010.2014	**69**
23-2	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال 2000- 2009	**70**
24-2	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	**70**
25-2	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2009	**71**
26-2	يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	**72**
27-2	يمثل تطور الميزان لتجاري خلال الفترة 2000-2009	**73**
28-2	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010 -2014	**74**
29-2	يبين تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010.2014	**75**
30-2	تطور إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.	**76**
31-2	تطور إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014.	**76**
32-2	أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000 – 2009)	**77**
33-2	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2014	**77**

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الناتج	**13**
2-1	أثر إنخفاض الإنفاق على منحنى IS	**14**
3-1	فعالية السياسة المالية وفقا لنموذج (IS LM)	**15**
4-1	يمثل فعالية السياسة النقدية	**16**
5-1	يمثل أثر السياسة المالية والنقدية على السعر الفائدة.	**18**
6-1	يمثل أثر السياسة المالية والنقدية على الدخل	**19**
7-1	يمثل البطالة طويلة الأجل تحبط سياسات الإنتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية	**21**
8-1	يمثل مخطط سياسة التوقف ثم الذهاب	**22**
9-1	التطور الممكن للموازين التجارية خلال دورة المنتج الجديد	**30**

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي العربي (%)
02	الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بالمليار دولار
03	ميزان المدفوعات لسنة 2010
04	ميزان المدفوعات لسنة 2011
05	ميزان المدفوعات لسنة 2012
06	ميزان المدفوعات لسنة 2013
07	ميزان المدفوعات لسنة 2014
08	الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

مقدمـــــة

مقدمة عامة:

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتي المجالات وبالأخص المجال الإقتصادي، فعرفت العلاقات الإقتصادية الدولية تحولات جدرية وعميقة والتي شكلت فجوة كبيرة بين الدول وأدت إلى تفاوت بين الدول من ناحية التقدم والتطور،حيث أن سبب تخلف الدول هو معظمها كانت تعاني من قهر الإستعمار مما جعلها عاجزة عن مواكبة هده التطورات والنهوض بإقتصادها فبرزت خلال السنوات الأخيرة في العالم وبالأخص في دول النامية بعض المؤشرات الايجابية في المجال الاقتصادي، ومن أهمها الإصلاح الهيكلي، حيث أفرزت حركة الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت في العديد من الدول نسقا جديدا لتفكير والتخطيط على جميع الأصعدة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، الشئ الذي سمح لعديد من الدول بالتغلب على مشاكلها الاقتصادية، حيث كانت هذه الإصلاحات شاملة وسريعة في دول شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا ،بينما كانت تدريجية في دول أخرى من بينها الجزائر

تستمد السياسة التجارية إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم والايجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين التي تقوم على أسس من التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة، وقد خطت شوطا طويلا على طريق التحرير الاقتصادي والتجاري إلى جانب تعزيز آليات السوق وتشجيع روح المبادرة الفردية والانجاز التي ساهمت في تفعيل دور القطاع الخاص في قيادة دفة الفعاليات الاقتصادية وتعميق مناخ الحرية الاقتصادية وخلق بنية تنظيمية عصرية ومحابية للاستثمار والإنتاج، كما أن الهدف الأساسي للسياسة التجارية في أي بلد هو العمل على تحقيق المصلحة القومية في نشاط التجارة الخارجية، لهذا الغرض نجد أن كل الدول تولي اهتماما كبيرا بسياستها التجارية محاولة تطوير وسائلها لتخدم أو تدفع اقتصادها بسبب التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم والتي تهدف إلى تحرير المبادلات التجارية، الأمر الذي جعل من السياسة التجارية تمثل ثقلا كبيرا وصعبا بالنسبة للسياسة الاقتصادية وهذا راجع إلى صعوبة تحديد وسائلها وتخصيصها لخدمة العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلاد.

وباعتبار الدول النامية تتفاوت من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة لديها، ومن ضمنها الجزائر حيث تتخصص في إنتاج أنواع معينة من السلع، وتعمل على تصدير الفائض منه، الأمر الذي يسمح لها بتغطية استيراد أنواع السلع التي لا تتوفر لديها تلك المزايا.

ويعتبر الفائض في الصادرات هو المحفز الأساسي للنمو، وذلك بالقيام باستثمارات جديدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ومن ثم رفع مستوى المعيشة للأفراد، والمساهمة في حل المشاكل الاجتماعية لا سيما منها البطالة.

1- الإشكالية الرئيسية:

إن سياسة التجارة الدولية في الجزائر لها تأثير كبير على مؤشرات الأداء الإقتصادي الداخلي والخارجي وهده الآثار تأتي حسب الأسلوب المتبع وحسب السياسة المطبقة، ومن خلال هدا التمهيد يمكن إيجاز مشكلة البحث بالتساؤل الجوهري التالي:

ما هي أثار وإنعكاسات سياسة التجارة الدولية على الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالسياسة الإقتصادية ؟ وما هي الأهداف الرئيسية لهده السياسة ؟
- ✓ ما المقصود بالتجارة الدولية ؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى القيام بها ؟
- ✓ ماهي أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية ؟
- ✓ ما هي سياسة التجارة الدولية ؟ وإلى مادا تصنف هده السياسة ؟ وما هي أهدافها ؟
- ✓ تحتوي التجارة الدولية في الجزائر على مجموعة من المؤشرات القائمة على أساسها في ما تتمثل ؟
- ✓ ما هي تصنفات هده المؤشرات الاقتصادية بالنسبة للتجارة الدولية في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة:

لمعالجة الموضوع والإجابة عن الاسئلة ننطلق من الفرضيات ألتالية

✓ السياسة الإقتصادية هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاس على الحياة الإقتصادية نفقات الدولة،النظام النقدي،العلاقات الخارجية

✓ التجارة الدولية هي التحركات الدولية للسلع والخدمات أو هي إصطلاح إقتصادي ينصرف حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى القيام بالتجارة الدولية هي عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي وكذلك إختلاف أذواق المستهلكين.

✓ نظريات التجارة الدولية تتمثل في النظرية الكلاسيكية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة.

✓ السياسة التجارية تصنف إلى السياسة الحرية وسياسة الحماية ومن أهدافها الهدف الإقتصادي والهدف الإجتماعي.

✓ إن المؤشرات الإقتصادية التي تتأثر بها سياسة التجارة الدولية هي النمو الإقتصادي والناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم بغضافة إلى ميزان المدفوعات والميزان التجاري والإستثمار الأجنبي المباشر وإحتياطات الصرف.

✓ إن المؤشرات الإقتصادية التي تأثر في التجارة الدولية هي الد يون الخارجية وكدالك الرسوم الجمركية.

3- مبررات إختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب منها ما هو موضوعي وآخر داتي دفعنا لإختيار موضوع سياسة التجارة الدولية في الجزائر وإنعكاسها على الأداء الإقتصادي ونوجزها فيما يلي:

- **أسباب موضوعية:**

قلة البحوث والأعمال التي تتناول وتدرس مامدى تأثير سياسة التجارة الدولية على الأداء الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

محاولة معرفة ضرورة التفرقة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية.

- **أسباب ذاتية:**

معرفة مامدى أهمية كل مؤشر إقتصادي بالنسبة لسياسة التجارة الدولية في الجزائر وماهو تأثيره على هده السياسة في الجزائر.

4- أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هده الدراسة تحديد قوة إشارة السياسة التجارة الدولية في الجزائر وإنعكاسها على المؤشرات الإقتصادي لهده السياسة ودلك خلال الفترة 1990-2014كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت هدا الهدف الرئيسي وهي كما يلي:

✓ معرفة الإطار النظري للتجارة الدولية وأسباب القيام بها وكدا أهم النظريات المفسرة.

✓ تحديد أهمية مساهمة السياسة االتجارية في حماية الاقتصاد الوطني.

✓ لها،ومحاولة الوقوف عند أهمية وضرورة سياسة التجارة الدولية في المسيرة التنموية من خلال البرنامج. الإصلاح الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014.

✓ دراسة السياسة التجارية ومحاولة التعرف على واقعها وهيكلها في الجزائر وأهدافها التنموية.

✓ محاولة إبراز وتقويم الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.

5- الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات العلمية والدوريات والكتب تم الإطلاع على العديد من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن حقل سياسة التجارة الدولية منها:

- **الطالب :أحمد نصير، أثر السياسات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990- 2012**، عبار عن مدكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2014، بإشراف الدكتور عبد النور غريس، تدور إشكالية البحث حول أثار وإنعكاس السياسات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تتطرق إلى السياسة الإقتصادية الكلية والإستثمار الأجنبي المباشر في الجانب النظري وعمليا دراسة واقع السياسة التجارة الدولية على الأداء الإقتصادي ودلك من خلال تقديم مجموعة من الإحصائيات لبيان أثر دالك.

- **الطالبة: فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارية الإقليمية والدولية**، عبار عن مدكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013، بإشراف أستاد الدكنورة حساني، تدور إشكالية البحث كيف تساهم السياسات التجارية في نجاح إتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية بشكل يحقق المكاسب للأطراف المتعاقدة على مستوى التجارة، تتطرق إلى التجارة الدولية وسياسة التجارة الدولية في الجانب النظري أها عمليا دراسة واقع السياسات التجارية في ظل الإتفاقات التجارية الإقليمية والدولية كدلك واقع السياسة التجارية الجزائرية في ظل إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي.

- **علي مكيد، عماد معوشي، قياس مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الإقتصادي**، مقالة منشورة على مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم إقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس،المدية، العدد13، سنة 2013، وتطرق فيها إلى الإنفاق الحكومي والناتج الوطني والنمو الإقتصادي في الجانب النظري وقد حاولنا بناء نموذج لتبيان أثر أثر الإنفاق الحكومي والإستهلاكي النهائي على الناتج الوطني والنمو الإقتصادي في الجزائر.

6- الإطار الزماني والمكاني:

حددت دراسة الموضوع في إطار مكاني وزماني ففي الإطار المكاني رأينا أن نخص الدراسة بالإقتصاد الجزائري نظرا للأسباب المذكورة سابقا، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة من 1990 إلى 2014 ويعود سبب إختيار الفترة تجنبا لتكرار بعض الدراسات التي جرت من قبل.

7- المنهج والأدوات المستعملة:

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، إعتمدنا علميا منهج يستجيب لبحثنا وهو المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانب الفكري والمفهومي نظرا لملائمة المنهج في دالك والدي تستقي منه المعطيات الرقمية، وبما أن المعطيات مئوية لا تفي بالمطلوب دون تحليلها فقد إستدعى منا الأمر الإعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات المكتسبة بالإعتماد على الجداول لعرض هده المعطيات.

8- صعوبات البحث:

الصعوبات التي واجهتني أثناء دراستي لهدا الموضوع تمثلت فيما يلي:

- ✓ صعوبة تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات والتفرقة بينها والمتواجدة في بعض المراجع المعتمدة في الدراسة.
- ✓ صعوبة تطابق الإحصائيات التي تخص الموضوع محل الدراسة خلال الفترة 1990-2014،أي إختلاف المصادر وحسب كل مصدر يعطي نسبة معينة.

9- محتوي البحث:

بناءا على ما سبق فقد تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وفصلان البحث، أهميته، أهدافه،.

حيث تناول الفصل الأول الأسس النظرية لسياسة التجارة الدولية والأداء الإقتصادي وكان يحتوي هدا الفصل على مجموعة من المفاهيم العامة حول السياسة الإقتصادية وكدلك أهدافها بالإضافة إلى أهدافها وأساليبها، كما إحتوى هدا الفصل على مفاهيم أخرى حول التجارة الدولية وضرورة التفرقة بينها وبين التجارة الجارجية، وأهم الأسباب التي أدت إليها، وكدالك أهم النظريات التي بنيت عليها، مع تقديم لمحة بسيطة عن سياية التجارة الدولية من مفهوم وأهداف وتصنيفات وفي الأخير حاولنا عرض أهم المؤشرات الأداء الإقتصادي والدي كان يحتوي على مؤشرات الأداء الإقتصادي الداخلي ومؤشرات الأداء الإقتصادي الخارجي.

وتضمن الفصل الثاني أثر سياسة التجارة الدولية على الأداء الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 وكان محتواه نظرة عامة حول سياسة التجارة الدولية ما بعد الإستقلال إلى 1989، فتضمن الرقابة على التجارة الدولية

في الجزائر خلال المرحلة 1962-1970 وتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال مرحلة الإحتكار من 1970-1979 وتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال 1980- 1989، بالإضافة إلى إحتوائه على الإصلاحات في مجال تحرير التجارة الخارجية في الجزائر حيث تضمن مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990-1993 ومرحلة الإنتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية خلال الفترة 1994-2000 وسياسة التجارة الدولية في ظل المخططات التنموية 2001-2014، وفي الأخير قمت بتقييم فعالية سياسة التجارة الدولية على الأداء الإقتصادي في الجزائر 1990-2014 وتضمن تحليل مؤشرات الأداء الإقتصادي الداخلي من 1990 إلى 2014 ومؤشرات الأداء الإقتصادي الجارجي من 1990إلى 2014.

الفصل الأول

الأسس النظرية لسياسة التجارة الدولية والأداء الإقتصادي

تمهيد:

تعتبر السياسة الاقتصادية هي من أهم الأساليب الاقتصادية التي يجب أن يهتم فيها كل اقتصادي وذلك كونها قد تؤدي إلى تقدم ونزع المشاكل الاقتصادية إذا طبقت بحذر وتحفظ فقد تعود الدولة إلى توازنها ومحاولة محاربة الآفات الاقتصادية من خلال الاختيار الناجح لسياسة المطبقة.

يتميز موضوع التجارة الدولية بمكانة هامة في علم الاقتصاد وبدأت مع عصر التجاريين في القرن السابع كعشر باعتبارها هي الوسيلة المناسبة للحصول على مزيد من المعادن النفيسة التي تعتبر مصدرا لقوة ألدولة كذلك أهتم الاقتصاديون الكلاسيكي بهذا الموضوع وذلك في القرنين الثامن عشر والتاسع كعشرأما في العصر الحديث فإنّ التجارة الدولية والتنمية أصبحت من أهم المواضيع الإقتصادية فإن الدور الذي تلعبه التجارة الدولية هو جلب الأموال الضرورية وزيادة النمو الإقتصادي وبشكل كبير ساهمت في الإنفتاح الإقتصادي العالمي فتحرير التجارة يعتبر أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء كذلك للتجارة الدولية العديد من المؤشرات الإقتصادية من بينها أهم ظاهرتين في العالم وهما البطالة والتضخم وكذلك الميزان بنوعيه التجاري وميزان المدفوعات بالإضافة إلى الإحتياطات الدولية فمن خلال هدا التمهيد البسيط قسمنا هذا الفصل ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: ماهية التجارة الدولية.

المبحث الثالث: النظرية الخلفية لمؤشرات الأداء الإقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية أنها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه فنتكلم عن السياسة اقتصادية لما تقرر الدولة زيادة العجز الموازني للمحافظة على التشغيل وضع معايير لارتفاع الأسعار والمداخيل للتقليل من التضخم، لهدا حاولنا التعرف على هده السياسة من خلال العناصر التالية مفهومها وأهدافها والأدوات المتبعة فيها، أنواعها والأساليب التي تتطرق لها.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة الإقتصادية

لا تستطيع الدولة أن تقوم بدورها إلا بوضع وتنفيذ سياسة إقتصادية تسعى من ورائها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.

1- مفهوم السياسة الإقتصادية

هناك عدة تعاريف نجد من بينها:

- تعتبر السياسة الاقتصادية: مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه[1].

- إن السياسة الإقتصادية تهدف على الأجل الطويل للوصول إلى عدد من الغايات التي تشترك فيها كل السياسات الإقتصادية مثل التضامن الوطني، العدالة الاجتماعية، تحسين نوعية ومستوى معيشة المواطنين، تختلف الغايات عن الأهداف، فهده الأخيرة تعتبر كمراحل توصل إلى غاية بينما الوسائل فهي تمثل الأدوات والأساليب التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف[2].

- السياسة الإقتصادية: هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاس على الحياة الإقتصادية نفقات الدولة،النظام النقدي،العلاقات الخارجية[3].

- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة الاقتصادية هي كل تصرف واع تقوم به السلطات العمومية من أجل الوصول إلى هدف معين.

2- أهداف السياسة الاقتصادية

توجد عدة أهداف منها:

2-1- تحقيق النمو الاقتصادي: يعتبر من أهم أهداف السياسة الاقتصادية وهو لا يتحقق إلا إذا كان للبلد قدرة متزايدة على إنتاج السلع والخدمات، وكان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان كلما زاد المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقا من التغيير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام PIB من سنة إلى أخرى.

---

[1] عبد الحميد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 24.

[2] Jaque Muller et autres, **économie manuel d àpplication**, paris, Dunod, 3eme édt, 2002, P188

[3] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية**، مكتب زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص: 29.

الجدول رقم (01-01): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية خلال الفترة 2011- 2014

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات / الدولة	2011	2012	1013	2014
موريتانيا	3.99	6.98	6.69	6.8
قطر	13.02	6.12	6.5	6.53
جيبوتي	4.47	4.84	5.00	5.50
السعودية	8.57	5.81	3.95	4.60
الإمارات	4.89	4.68	5.20	4.28
البحرين	2.10	3.36	5.32	3.88
الجزائر	2.83	3.30	2.81	3.84
المغرب	4.99	2.67	4.38	3.51
سلطنة عمان	2.59	2.65	2.90	3.50
السودان	4.10	5.76	4.82	3.40
تونس	-1.15	-2.75	3.31	3.03
مصر	-1.92	3.75	2.26	2.80

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على:

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي**، الكويت، 2015، ص: 06.

نلاحظ من خلال الجدول تراجع النشاط الاقتصادي في منطقة الدول العربية عام 2014 حيث إنخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى 1.7% مقارنة بـ 2.8% عام 2013 وعلى صعيد معدلات النمو الاقتصادي المحققة لكل دولة عربية على حدى خلال عام 2014 فقد سجلت جميع الدول العربية خلال عام معدلات نمو إيجابية، وقد تصدرت موريتانيا كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 6.8% وتليها قطر بمعدل 6.5% وتأتي في الأخير حسب الجدول أعلاه مصر بمعدل 2.80%.

2-2- الاستخدام الكامل: ويمكن التعبير عنه من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية بمعنى ألا يبقى بعض الموارد المعطلة[1].

[1] عبد الحميد قدي، مرجع سابق، ص: 34.

الجدول رقم (01- 02): معدلات البطالة في مجموعة الدول العربية لعام 2010

الوحدة: نسبة مئوية

الدولة	معدل البطالة (%)	الدولة	معدل البطالة (%)
الجزائر	12.4	المغرب	9.9
البحرين	7.6	السعودية	6.3
مصر	9.7	السودان	18.7
العراق	15.2	سوريا	8.5
الأردن	13.5	تونس	14.7
الكويت	1.7	الإمارات	2.4
لبنان	9.2	اليمن	35
ليبيا	30	كافة الدول العربية	13.7
موريتانيا	36	العالم	8.7

المصدر: ميلود أوعيل، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص: 146.

من خلال إحصائيات الجدول لمعدلات البطالة في الدول العربية نلاحظ أن المعدلات تتفاوت من الدولة إلى أخرى، فالدول العربية التي لها نسب البطالة مرتفعة فهي موريتانيا بنسبة 36 % ثم تليها اليمن بنسبة 35 % وبعدها ليبيا بنسبة 30 % عام 2010 وهدا يعني أن مناصب الشغل قليلة، أما الدول التي لها معدل بطالة أقل فهي الكويت بنسبة 1.7 % وتليها الإمارات بنسبة 2.4 % وبعدها السعودية بنسبة 6.3 %عام 2010، فنجد أن الجزائر تحتل المرتبة الثامنة فيما يخص معدل البطالة لديها.

2-3- استقرار الأسعار price stabilite: وهو الهدف الذي يعبر عن رغبة المجتمع في تفادي الزيادة السريعة أو النقصان السريع في المستوى العام للأسعار ويعني دلك رغبة المجتمع في تفادي الموجات التضخمية أو الانكماشية التي يتعرض لها الإقتصاد القومي.

2-4- الكفاءة الاقتصادية Economic Efficieney: وهي الحالة التي يحدث فيها تطابق بين المجهودان و مستويات الإنتاجية التي توصل إليها المجتمع مع تلك المجهودان والمستويات الإنتاجية المرغوب فيها[1].

2-5- التوازن في ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات من الصادرات والواردات وتدفقات رؤوس الأموال ويتبلور هدف السياسة الاقتصادية في الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات وفي ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها و ذلك لتفادي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق توازن ميزان المدفوعات مثل مشكلة المديونية وتخفيض قيمة العملة[2].

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص: 64.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 34.

الجدول رقم (01-03): وضعية ميزان المدفوعات في الدول المتقدمة والدول النامية

الوحدة مليار دولار

الدول	2009	2010	2011	2012
الدول المتقدمة	71.4	91	131	24.9
الدول النامية	287.8	422.3	592.3	513.5

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على:

- التقرير الإحصائي السنوي، الصندوق النقد العربي، **التطورات الإقتصادية الدولية** ، العدد:01 ، 2009.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **مناخ الإستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2011، ص: 72.

من خلال إحصائيات الجدول فهي تبين بأن موازين المدفوعات فقد تراجع العجز في الحساب الجاري في الموازين المدفوعات الدول المتقدمة ليصل إلى 131 مليار دولار سنة 2011، صاحبه تراجع في فائض الحساب الجاري في موازين المدفوعات الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى تصاعدها رغم الأزمة المالية العالمية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية

تحتوي السياسة الإقتصادية مجموعة من الأدوات نجد منها:

1- السياسة المالية وفعالياتها: السياسة المالية هي سياسة تتبعها العديد من الدول للحد من المشاكل والإضطربات في معاملتها لدا نتج عنها مجموعة من الفعاليات.

1-1- **تعريف السياسة المالية**: يأتي مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية FISC وتعني حافظة النقود أو الخزانة[1].

- السياسة المالية هي استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي والعمالة والاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة[2].
- ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة[3].

[1] طارق لحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص: 201.

[2] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 182.

[3] مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم التسيير)، جامعة الجزائر 8أوت 2008، ص: 49.

2-1- **فعليات السياسة المالية:** تحتوي هده السياسة على مجموعة من الأثار وفق لمنحنى IS وكدلك النموذج IS– LM ونلخصها كما يلي:

1-2-1- أثر السياسة المالية على انتقال منحنىIS: إن تطبيق سياسة مالية لمعالجة وجود فجوة تضخمية أو فجوة ركودية في الإقتصاد يمكن التأثير على منحنى IS من خلال التغيرات في النفقات الحكومية، أو تغيير الحصيلة الضريبية

الفرع الأول: في حالة معالجة الكساد تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي، وهدا يؤدي إلى إنتقال منحنى IS يمينا عن وضعه الأول IS_1 وينقل نقطة تقاطعه مع منحنى LMمن النقطة A إلي النقطة B ويؤدي هدا إلى زيادة الناتج من Y_0 إلى Y_1 وزيادة معدل الفائدة من i_0 إلىi_1 وهدا ينتج عنه انخفاض الاستثمار كما هو موضح بالشكل[1].

الشكل رقم (01-01): أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الناتج

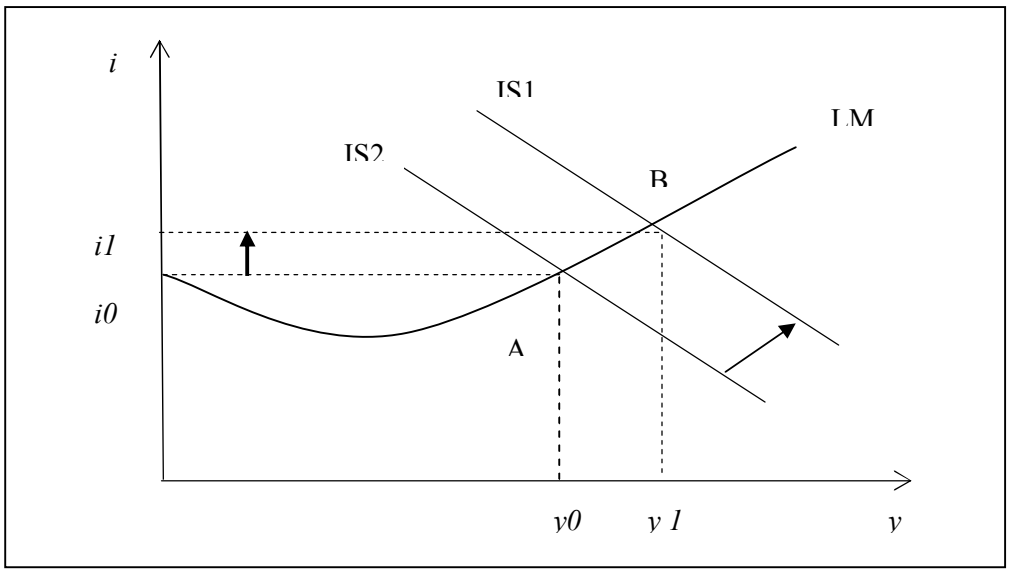

المصدر: أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، 2002 ص: 338.

إن زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤدي فقط إلى زيادة الناتج وإنما يؤدي أيضا إلى زيادة معدل الفائدة مما يقلل الرغبة في الاستثمار وهدا يخفض بدوره الناتج.

الفرع الثاني: في حالة وجود تضخم في الإقتصاد بسبب إرتفاع المستوى العام للأسعار فإن دور السياسة المالية هنا هو محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية[2].

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، 2002، ص: 338.

[2] خالد واصف الوزاني، أحمد حسن الرفاعي، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، ص: 29.

وينتقل منحنى IS إلى اليسار من IS_0 إلى IS1 وبهذا ينخفض مستوى الدخل من Y_0 إلى Y_1 والدي يؤدي إلى إنخفاض الطلب على النقود لعرض المبادلات هنا ينتج عنه إنخفاض في أسعار الفائدة من I_0 إلى I_1 وبالتالي إرتفاع الإستثمار كما هو مبين في الشكل.

الشكل رقم (01-02): أثر إنخفاض الإنفاق على منحنى IS

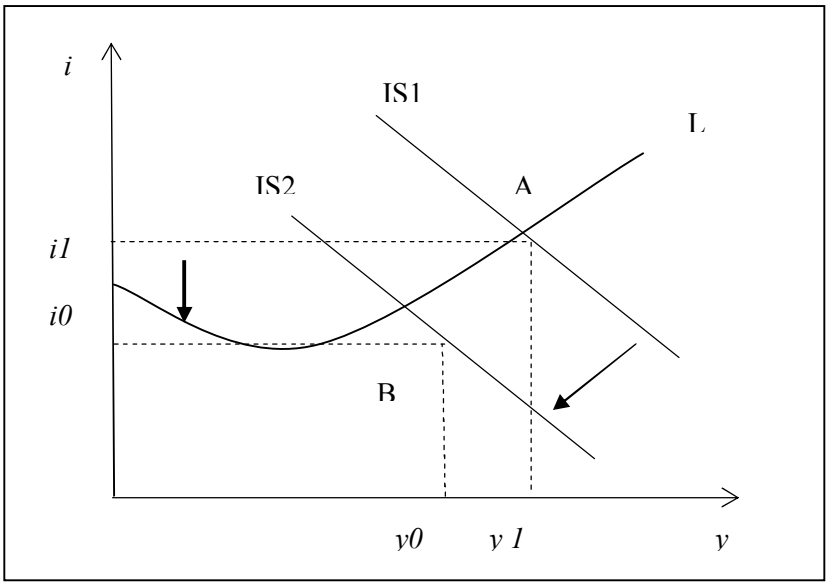

المصدر: مايكل أبد جمان، **الإقتصاد الكلي – النظرية والسياسية**، دار المزيج للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص: 190.

1-2-2- فعالية السياسة المالية وفقا لنموذج IS– LM : بإفتراض تحقق التوازن عند مستوى أقل من الدخل المقابل للتوظف الكامل أي الإقتصاد يواجه فجوة إنكماشية، هنا تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق بمقدار (G) ينتقل خلالها منحنى IS إلى اليمين بمقدار المضاعف الإنفاق الحكومي وينقطع منحنى LM في النقطة تحدد الوضع التوازن الجديد وهدا مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-03): فعالية السياسة المالية وفقا لنموذج (IS- LM)

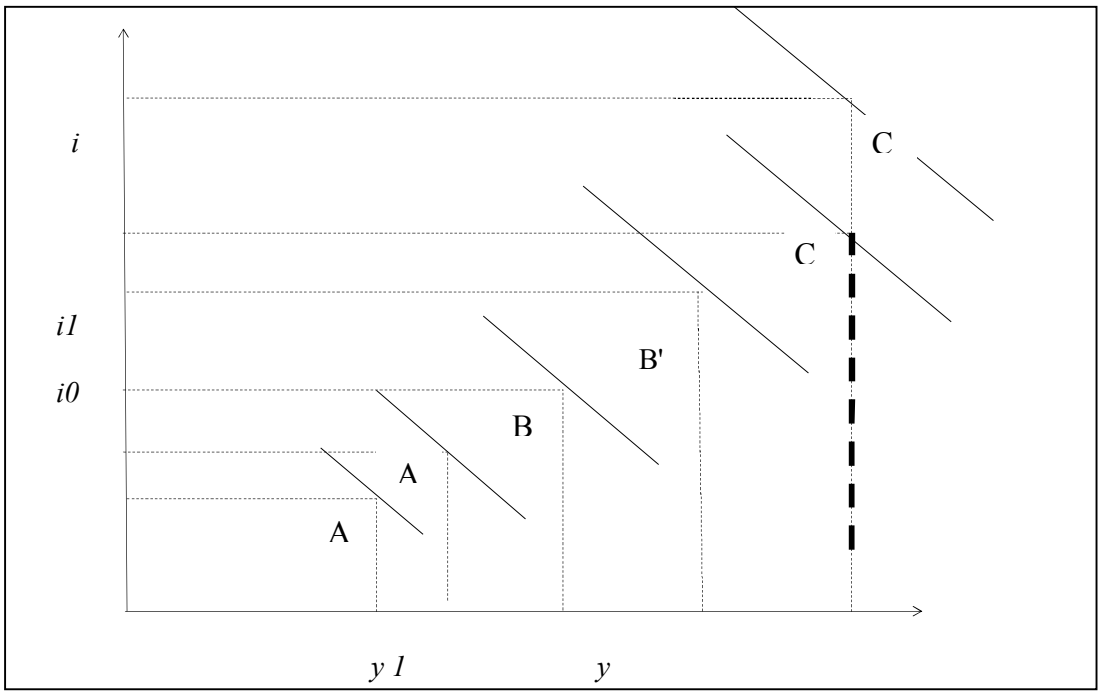

المصدر: نعمت الله نجيب، وآخرون، **مقدمة في إقتصاديات النقود والصرف والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 362 .

إذا تقاطع المنحنى IS مع LM في النقطة A التوازن الأصلي فإن زيادة الإنفاق يؤدي إلى إنتقال IS إلى اليمين ليصبح 'IS أي زيادة الدخل بمقدار (Y_1'Y_1) ويظل سعر الفائدة ثابتا عند (i_1'i_1) هنا تكون السياسة المالية كاملة الفعالية ومن ثم زيادة الدخل بمقدار المضاعف مضروب في (G)وهدا يعني أن السياسة المالية تكون في هده المنطقة كاملة الفعالية.

أما إدا كان التوازن يحقق في المنطقة الوسطى فإن إنتقال منحنى IS سيؤدي إلى تغير نقطة التوازن منB إلى 'B وزيادة الدخل بمقدار (Y_2'Y_2) ولكن هده الزيادة أقل من الزيادة في حجم الدخل في المنطقة الكنزية، وهذا راجع إلى إرتفاع سعر الفائدة من i_2 إلى i_1 الذي يؤذي إلى تخفيض الإستثمار وبالتالي التقليل من الدخل الناتج عنه, وعليه فإن تأثير السياسة المالية في هذه المنطقة يكون جزئيا وبالتالي تكون فعليتها غير كاملة[1].

أما إذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الكلاسيكية فإن إنتقال المنحنى من IS إلى 'IS يؤدي إلى تغير نقطة التوازن من c إلى 'c وهذا لن يؤدي إلى تغير مستوى الدخل (y_3=y'_3) بل يعمل على رفع الفائدة من i_3 إلى i_3' وهذا الإرتفاع يعمل على تخفيض الإستثمار بمقدار يساوي تماما السيادة في الإنفاق الحكومي, وهذا يؤيد الفكر الكلاسيكي.

[1] نعمة الله نجيب، مرجع سابق، ص: 364.

إن أي نوسع في الإنفاق الحكومي العام لن يؤدي إلا إلى تحويل كامل في إستخدام الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، أي أنه يؤدي إلى زيادة حقيقية في حجم الموارد المستخدمة ومن ثم حجم الإنتاج أي السياسة المالية عديمة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية[1].

2- السياسة النقدية وفعالياتها: السياسة النقدية هي سياسة تتبعها العديد من الدول للحد من المشاكل والإضطربات في معاملتها لدا نتج عنها مجموعة من الفعاليات.

2-1- تعريف السياسة النقدية: توجد مجموعة من التعاريف وهي:

– السياسة النقدية هي عبارة عن الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد القومي إلى تحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي[2].

– السياسة النقدية هي دالك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الإقتصادية عن طريق تغير عرض النقود، وتوجيه الائتمان بإستخدام وسائل الرقابة على النشاط الإئتماني للبنوك التجارية[3].

من خلال التعاريف تتمثل السياسة النقدية في مجموعة من الإجراءات التي تتغير بتغير هدف السياسة الإقتصادية المنشورة من طرف الدولة[4].

2-2- فعليات السياسة النقدية

2-2-1- فعالية السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي والكينزي: يمكن للسياسة النقدية التأثير في العرض النقدي بطريقة مباشرة عن طريق التحكم في الإصدار النقدي أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على قدرة البنوك في منح الائتمان وبالتالي على النقود التي يخلقها الجهاز المصرفي عن طريق عمليات السوق المفتوحة، تغيير سعر الخصم ونسبة الإحتياطي القانوني،[5] ويمكن إيضاح أثر السياسة النقدية التوسعية أو الإنكماشية من خلال تغيرات منحنى LM.

[1] ماجدة مدوخ ، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة ـ دراسة حالة الجزائر**، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية)، جامعة بسكرة، 2003، ص ص:75-76.

[2] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص: 39.

[3] فوزي القيسي، **النظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار التضامن، بغداد، 1964، ص258.

[4] قويدر عياش، **إصلاح السياسة النقدية في الجزائر**، (رسالة ماجستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة الجزائر، 1999، ص22.

[5] فتيحة بنابي ، **السياسة النقدية والنمو الإقتصادي (دراسة نظرية)**، (ذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر،كلية العلؤم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية)، جامعة أمحمدبوقرة، بومرداس، 2008/ 2009، ص: 177.

الشكل رقم(01-04): يمثل فعالية السياسة النقدية

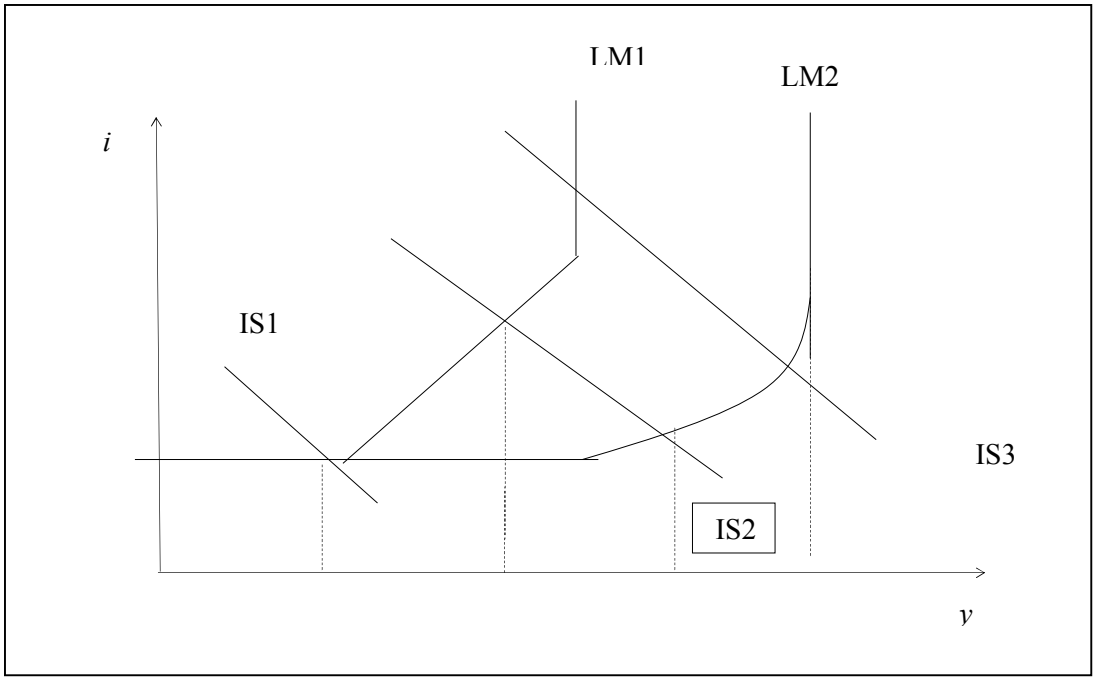

المصدر:محمد محمود عطوه، يوسف عصام الدين البدراوي، **إقتصاديات النقود والبنوك(النظريات والسياسات)**، مصر، 2007، ص: 99.

حيث يوضح الشكل السابق تأثير السياسة النقدية على الدخل فإذا حدث مثلا زيادة في عرض النقود في المنطقة الكلاسيكية في هده الحالة يوجد فائض في الأرصدة النقدية يريد أصحابها التخلص نمها عن طريق شراء السندات التي يريد الطلب عليها فترتفع أسعارها، وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة (الطلب النقدي للمضاربة يساوي الصفر في هده المنطقة والطلب النقدي لغرض المعاملات يفترض أن يكون غير حساس لسعر الفائدة).

وبالتالي إنخفاض سعر الفائدة يشجع الإستثمار إدن زيادة الدخل، وهكذا تكون السياسة النقدية كاملة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية.

وإذا حدث الزيادة في النقود في المنطقة الوسطى من المنحنى LM فتؤدي هده الزيادة إلى زيادة الدخل، لكن تكون أقل من الزيادة التي حدثت في المنطقة الكلاسيكية بسبب ميل الأفراد للإحتفاظ بجزء من النقود لأغراض المضاربة.

أما في المنطقة الكنزية فإن السياسة النقدية تصبح ضعيفة المفعول، لأن كمية النقود المعروضة لا تؤثر على سعر الفائدة، وبالتالي الاستثمار والدخل لا يتأثران بالسياسة النقدية، إدن تكون هنا فعالية السياسة المالية أكبر في معالجة حالات الكساد وإستعادة حالة التشغيل الكامل[1].

[1] محمد محمود عطوه، يوسف عصام الدين البدراوي، مرجع سابق، ص: 100.

الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية عند النقديين: لقد إعتبر النقديون أن السياسة النقدية أقوي من فعالية السياسة المالية كما رأى الكنزيون الذين ركزوا على سعر الفائدة والإستثمار كآلية للإنتقال، فالإستهلاك قد يتغير بتغير سعر الفائدة ويتناسب عكسيا معه، حيث أنه كلما إرتفع سعر الفائدة ضحى المستهلك بجز من دخله للإدخار وزيادة في عرض النقود تؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة وزيادة الإستهلاك الذي يدعم الطلب الكلي، وبالتالي يزداد المستوى التوازني للدخل ونتيجة لذلك فإن السياسة النقدية تكون فعالة إذا كان الإستهلاك يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة، كما تؤثر السياسة النقدية على الدخل من خلال تغيير نمط الأصول التي يرغب الأفراد للإحتفاظ بها فإذا زاد العرض النقدي الإسمي وبقي مستوى الأسعار ثابتا فإن عرض النقود الحقيقي يتزايد، وبتالي تزيد الروة ومعها الإستهلاك الذي يدعم الطلب الكلي والمستوى التوازني للدخل[1].

السياسة النقدية تكن فعالة في ظل مصيدة السيولة، إذا كان استهلاك دالة في الثروة في هذه الحالة تكون أكثر فعالية من السياسة المالية حسب النقديون .

3- **ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية** : تسعى السياسة الإقتصادية إلى تحقيق الإختلافات الإقتصادية من خلال إجراءات و التدابير الموجهة نحوى خلق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي والتي تتولى مهمة تنفيذ هده الإجراءات كل من السلطات المالية والنقدية لدى يستوجب التنسيق والملائمة بين هذه الأهداف والوسائل من أجل تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصاديين.

الفرع الأول: المقارنة بين السياستين المالية والنقدية: لا نقصد بالمقارنة بين السياستين المفاضلة بينهما فكلاهما لايمكن الإستغناء عنهما كأساس لسياسة الدولة الإقتصادية في الجوانب التالية :

– إن تأثير السياسة المالية على الدخول ثم على الإنفاق (الطلب الكلي) تأثير مباشر يتحدد من خلال التغير الإنفاق الحكومي الجاري والإستثماري والضرائب الغير مباشرة إذا الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية في تغيير حجم الائتمان وكلفته ستنعكس على النشاط الإقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي[2] .

– تتسم السياسة المالية بوجود مايعرف بالفار ق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها, إذ تحتاج لوقت أطول بالمقارنة مع فعالية السياسة النقدية إلى إمكانية إتخاذ التدابير الإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي) دون الحاجة إلى التغيرات دستورية وسن التشريعات الحكومية على عكس السياسة المالية التي تتوجب في معظم الأحيان سن التشريعات وإجراءات التغيير الدستوري عند إتخاذ الإجراءات والوسائل العامة من قبل السلطة العامة والمهم في هذا ليس الفارق الزمني في تحقيق فعالية كلتى السياستين المالية والنقدية وإنما الأهم من ذلك ينحصر في تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين المالية والنقدية وبين نتائج هذا التدخل ماليا ونقديا, ويمكن حصر هذا الفارق في ثلاثة أنواع:

[1] صالح مفتاح، **السياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع مصر، 2005 ص ص:172،173.

[2] نادم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية التطبيقية**، الطبعة الأولى، دار الزهراء، عمان، 1999، ص: 464.

النوع الأول ويمثل فارق الإدراك أي الفترة الواقعة بين ظهور الحاجة إلى التدخل الحكومي بين السلطتين للتأثير في النشاط الإقتصادي يرتبط بتوافر المعلومات والتنبؤات المستقبلية الدقيقة نسبيا وهذا يتوقف على مستوى التطو ر في المجتمع إقتصاديا وإجتماعيا، أما الفارق العملي هو النوع الثالث فيعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي وبين النتائج الفعلية المحققة بسبب هذا التدخل، ويمكن أن تكون السياسة المالية أداة إقتصادية أكثر فعالية في مواجهة الكساد والركود الإقتصادي مقابل تزايد فعالية السياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية[1].

الفرع الثاني: دمج السياسة المالية والنقدية وفقا لنموذج IS-LM : يتم الدمج بين السياستين المالية والنقدية من خلال الجمع هدا في الحالتين:

- ✓ **الحالة الأولى:** عند تعملان في إتجاهين مختلفين من أجل تغيير سعر الفائدة وتغيير مستوى الإنتاج دون تغير مستوى توازن الدخل، وفي هده الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب ومن ثم إنتقال منحنى IS إلى اليسار، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هده الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثم إنتقال منحنى LM إلى اليمين وهدا ما يوضحه الشكل فقد أدى التغير المزيج من السياستين معا إلى إنخفاض أسعار الفائدة (إرتفاع مستوى الإستثمار) وبقاء المستوى التوازني للدخل الثابت.

الشكل رقم (01-05): يمثل أثر السياسة المالية والنقدية على السعر الفائدة.

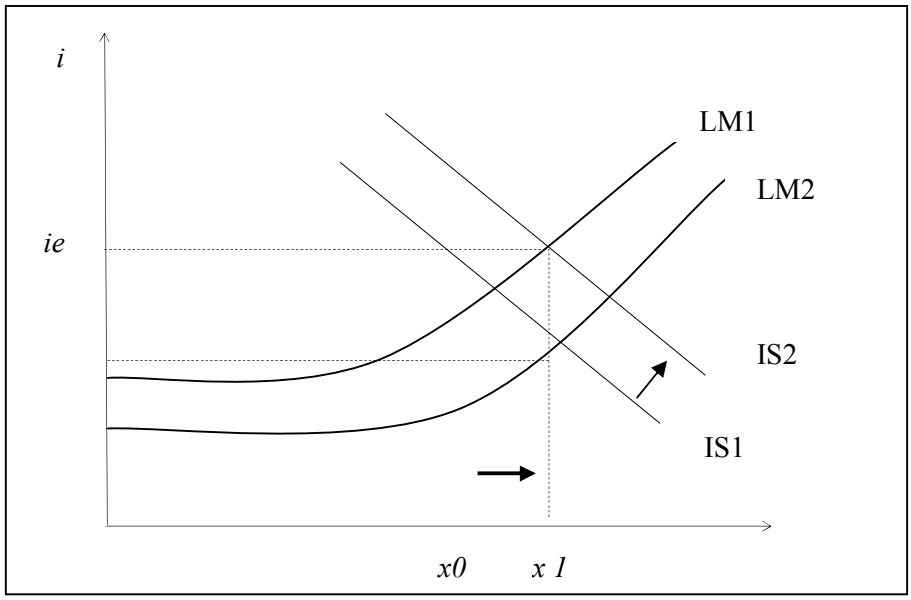

المصدر: ضياء مجيد مرسوي، **الإقتصاد النقدي التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص311.

[1] ضياء مجيد مرسوي، **الإقتصاد النقدي التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 311.

✓ **الحالة الثانية:** عندما تعملان بنفس الإتجاه من أجل تحقيق التغير في مستوى الدخل التوازني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا كما هو موضح في الشكل، فهده الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود، وبالتالي إنتقال LM إلى اليمين وفي نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي، إنتقال IS إلى اليمين[1].

الشكل رقم (01- 06): يمثل أثر السياسة المالية والنقدية على الدخل

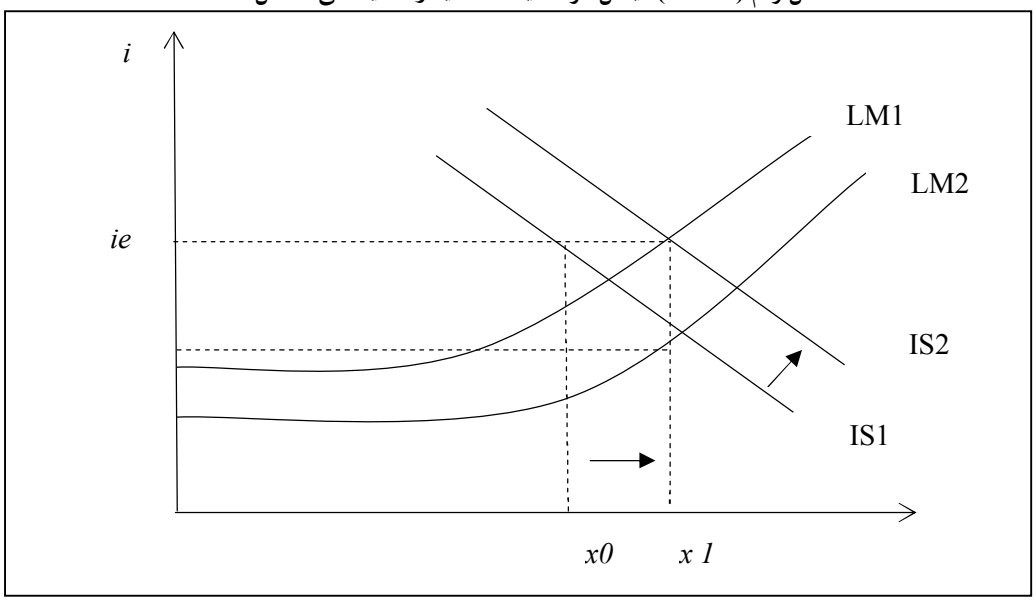

Source: michel, **thèorie macroèco nomique fondement et controverses,masson editeur**, paris, 1993, p76

وعليه فالترابط بين السياستين النقدية والمالية يجمعهما أكثر فعالية، ودلك من خلال العمل على التنسيق بين أهداف السياستين والعمل من أجل إعادة الإستقرار للوضع الإقتصادي، فمثلا في حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق إستخدام إحدى أدواتها للتأثير على المعروض النقدي (سحب الزيادة) من أجل التخفيف من حدة التضخم، ومنه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع هده السياسة وتجنب الإجراءات المضادة مثل العمل على زيادة النفقات أو خفض الضرائب وعلى السلطات المالية العمل على إنتهاج سياسة مالية إنكماشية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية، والعكس صحيح وبالتالي لابد من وجود تنسيق بين السلطات المالية والنقدية في جانب إتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الإختلالات[2].

4- **السياسة التجارية:** تتمل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقا.

مما سبق يتضح أن السياسة التجارية كأي سياسة عموما لها بعدان:

الأول يتمثل في الأهداف التي تعمل السياسة على تحقيقها في حين الثاني يتجسد في الأدوات التي تستخدمها هده السياسة لتحقيق تلك الأهداف.

[1] ضياء مجيد مرسوي، **الإقتصاد النقدي**، مؤسسة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 202.

[2] Michel Dévoluy . Theorie Maorie Macroeconcemique fondement et controverses . Masson Editeur .paris . 1993 . p 76

هناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية إنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هده الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات التي تتمثل في كل الوسائل المباشرة وغير مباشرة مثل الرقابة على الصرف واتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الإستيراد الرسوم الجمروكية [1].

المطلب الثالث: تصنيفات السياسة الإقتصادية: يمكننا تمييز بين عدة أنواع للسياسة الإقتصادية و ذلك حسب الأجل حيث هناك سياسة إقتصادية ظرفية وسياسة إقتصادية هيكلية وتهدف الظرفية إلى استرجاع توازنات الإقتصادية المالية قصيرة الأجل بينما الهيكلية تهدف إلى تغيير هيكل وبنية الإقتصاد الأجل الطويل، وعموما يمكننا تلخيص أهم الفروقات بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-04): يمثل مقارنة بين السياسة الظرفية والهيكلية

البيان	السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية
المدة	الأجل القصير	الأجل الطويل
الهدف	استرجاع التوازنات	تكيف والهياكل
الأثار	كمية	نوعية

Seurce jeque Muler**, économie manuel d application**, durd, paris, 2002 , p188.

1- **السياسة الإقتصادية الظرفية:** هناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات ونذكر منها:

1-1- سياسة الاستقرار:وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الإقتصادي من مستوى الأسعار والأجور بإستعمال سياسات مالية ونقدية إنكماشية وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه، أما بالمفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الإقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الإجتماعية)[2].

1-2- سياسة الإنتعاش: وهي سياسة تهدف إلى إنتعاش النشاط الإقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستحوات من الفكر الكينزي ولتحقيق هده السياسة يجب إدراج الدخل وتدريب العاطلين ضمن الإصلاحات للمساعدة في زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة مشاركة العمالة في سوق العمل وتؤدي معدلات البطالة المزمنة والطويلة الأجل إلى إعاقة نمو الأجور ونمو الطلب الإستهلاكي على المستوى الدولي فعلى سبيل المثال تساهم زيادة معدلات العجز عن الوفاء بالإلتزامات سداد أقسام الديون العقارية في الولايات المتحدة الإمريكية، كما أن تزامن البطالة المزمنة مع إستمرار حالة الهشاشة المالية لدى الإقتصاديات المتقدمة يؤدي إلى

[1] عبد الخالق جودة، **الإقتصاد الدولي**، دار النهضة، القاهرة، 1983، ص: 157.

[2] عبد الله بلوناس، الإقتصاد **الجزائري ـ الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجريبية والعلوم التسيير)، جامعة الجزائر، 2004، 2005، ص: 204.

الطلب على الإستثمار وإنخفاض في ثقة القطاع الأعمال الأمر الدي يؤدي إلى المزيد من التأخر في الإنتعاش الإقتصاددي.

الشكل رقم (01-07): يمثل البطالة طويلة الأجل تجط سياسات الإنتعاش في الو لايات المتحدة الأمريكية

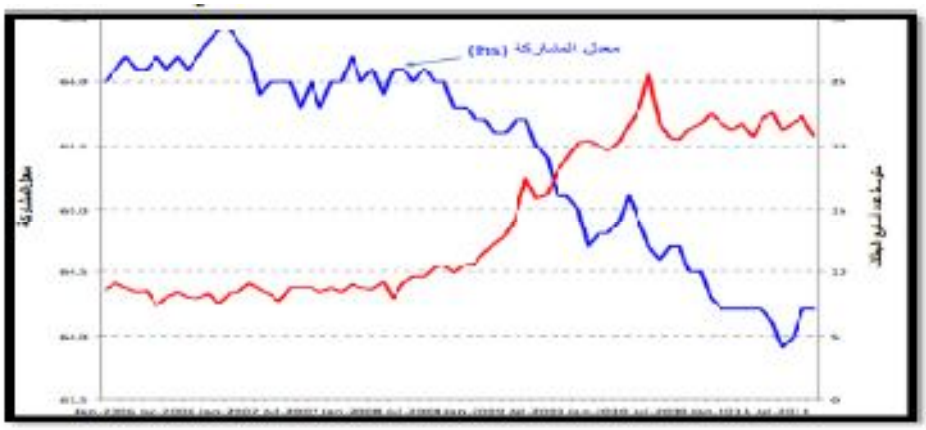

المصدر: التقرير السنوي، إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية لأمم المتحدة، بيانات مكتب إحصائيات الأمريكي، 2011.

تظل معدلات البطالة المزمنة هي نقطة الضعف الرئيسية لأي إنتعاش إقتصادي لدى أغلب الدول المتقدمة، إدا بلغ متوسط معدل البطالة نسبة 8.6% لدى الدول المتقدمة خلال عام 2011، وهو متوسط أعلى من معدل البطالة الدي كان سائد قبل الأزمة والدي سجل نسبة 5.7% خلال عام 2007 كما يعد الموقف الحقيقي أكثر سوءا لدى العديد من الدول المتقدمة عما تعكسه معدلات البطالة الرسمية، إذ تعد نسب مشاركة العمالة لدى الولايات المتحدة على سبيل المثال في حالة تناقص مستمر مند بدأت الأزمة ، وهناك تزايد في عدد العمالة بدون وظائف التي قد تخلو عن فكرة البحث عن وظيفة بعد أن ظلو عاطلين لفترات طويلة، الأمر الذي أدى إلى عدم إحتسابهم ظمن إعداد قوة العمل القائمة، إما أن هناك نسبة تصل إلى 29% من عدد العاطلين لدي الو، م، إ بدون وظيفة لفترة تجاوزت العام ودلك مقارنة بنسبة 10% خلال سنة 2007، وتؤدي البطالة لفترة ممتدة من الوقت إلى آثار سلبية كبيرة طويلة الأمد، ولدلك على كل الأشخاص الدين فقدوا وظائفهم على الإقتصاد بصفة عامة إذ تتدهور المهارات المكتسبة للأشخاص الدين فقدوا وظائفهم بدرجة متناسبة طرديا مع فترة بقائهم بدون عمل، الأمر الدي يؤدي إلى حدوث إنخفاض في الدخل لدى من يستطيع منهم إيجاد وظيفة جديدة لاحقا، وتتناقص على المستوى الكلي، في الأمدين الطويل والمتوسط وإنتاجية الإقتصاد بصورة طردية وكنتيجة مباشرة لبقاء جزء كبير من العمالة في حالة متفاقمة من البطالة المزمنة[1].

1-3- سياسة الانكماش: وهي سياسة تهدف إلى تقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي[2].

[1] الملخص التنفيذي، **حالة وآفاق إقتصاد العالم (آفاق الإقتصاد الدولي بين سنتين 2012 و2013)**، الأمم المتحدة، 2012، ص: 03.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص:31.

1-4- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: وتعبر عن سياسة إقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تقليص التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الإقتصادي، وتسعي الدول النامية عادة إلى إحداث تنمية مستدامة من خلال تنفيذ سياسات صناعية تنطوي في أساسيتها على حماية الصناعات الناشئة وتحقيق التحول الهيكلي من إقتصاد أولي بدائي إلى إقتصاد صناعي متطور يسمح بإستدامة الرفاهية للسكان[1].

1-5- سياسة التوقف ثم الدهاب: وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الإنكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي[2].

الشكل رقم(01– 08): **يمثل مخطط سياسة التوقف ثم الذهاب**

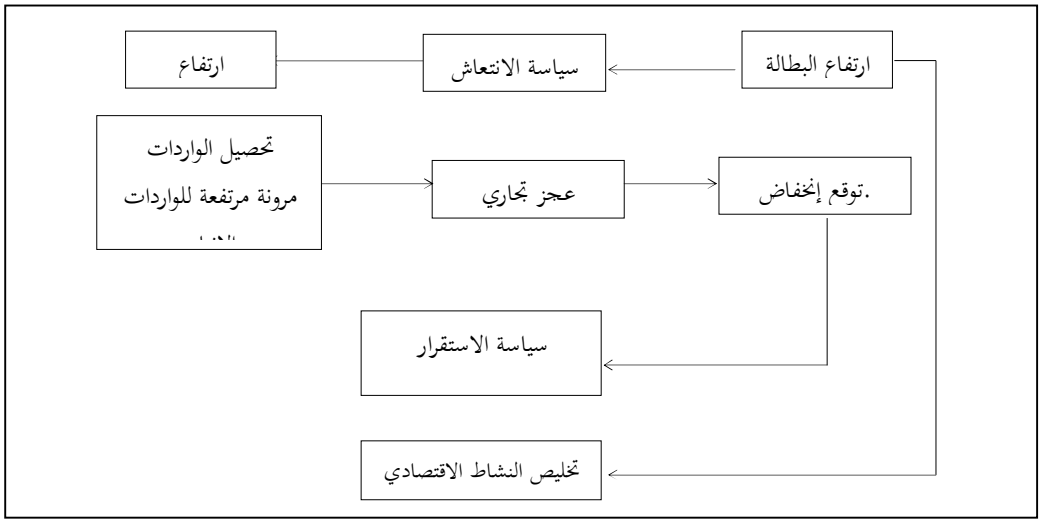

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنمادج التنمية الإقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 79.

[1] مريم بدر الدين، **تقرير المعهد العربي لتخطيط ضرورة تطور السياسات الصناعية في الدول العربية**، مارس 2012، الكويت، ص02.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنمادج التنمية الإقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص:79.

2- **السياسة الاقتصادية الهيكلية:** تهدف إلى تغيير الظروف والشروط التي تقوم بتطور هياكل المجتمع وإحداث تغيرات عميقة فيه كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث احجامها ومهامها وأنشطتها، تغيير النظام المالي وأساليب التمويل[1].

والسياسة الهيكلية على خلاف السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير مداها الزمني طويل، إذ يتعلق الأمر بجعل الهياكل الاجتماعية الاقتصادية تنمو تدريجيا بشكل يسمح بتحسين الفعالية والأداء الدائم للجهاز الإنتاجي وبالتالي تؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي الكلي , وتهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية التي تكيف الاقتصاد الوطني مع تغيير المحيط الدولي , يكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة* وإعادة هيكلة القطاع العام، سيادة قانون المنافسة، دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهذه أهم محاور السياسات الاقتصادية الهيكلية في الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برنامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية والدولية.

[1] عبد الله بلوناس مرجع سابق، ص: 235 .

*إن مصطلح الخوصصة privtization ظهر لأول مرة في كتابات عالم الإدارة المعروفة (peter drucker) في سنة 1968 وهو واحد من عدة مصطلحات خلفت بها أدبيات الاقتصاد السياسي خلال السنوات الأخيرة في خصم الدعاوي والممارسات المتعلقة بتحويل القطاع العام الى الخاص .

المبحث الثاني: ماهية التجارة الدولية

إن مجال التجارة الدولية من مجالات التي تعتمدها الدولة للخروج من حالة العزلة والبحث عن طريق تصريف منتجاتها والاستفادة من فروقات الأسعار أي الربح السريع.

المطلب الأول: مفهوم وأسباب قيام التجارة الدولية

التجارة الدولية هي عمليات وبيع وشراء السلع والخدمات خارج الدولة ولتعرف على هده المعاملة يجب معرفة مايلي:

1- ضرورةالتفرقة بين التجارة الدولية و التجارة الداخلية: تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية في بعض الجوانب الشكلية (من خلال التعريف)، إلا أن هدفها واحد ألا وهو زيادة الإنتاج و إشباع الحاجات والرغبات من خلال تبادل السلع و الخدمات و في ما يلي بعض جوانب الاختلاف بينها:

1-1- قدرة عوامل الإنتاج على التحرك: يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة لأن عوائد عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة تميل إلى التعادل في حين يصعب حدوث ذلك التعادل في مجال الدولي فمثلا إذا اختلف أجور العمال بين منطقتين أو نشاطين إنتاجيين إنتقل العمال من منطقة الأجر إلى المنخفض إلى منطقة الأجر المرتفع الأمر الذي يترتب عليه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطي وكذلك سعر الفائدة إلى حيث يرتفع هذا السعر إلى أن يحدث التساوي في السعر في مختلف المناطق و بالنسبة للأرض فإنه بالرغم من إثباتها من الوجهة الطبيعية إلا أنه يمكن تحريكها من جهة نظر استخدامها وذلك بتغيير النشاط الذي يقوم به، أما عن المستوى الدولي فإن هناك حوافز كثيرة تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة لأخرى و قد تمنعها وهذه الحوافز قد تكون قانونية أو ثقافية أو إعلامية.

1-2- اختلاف النظم النقدية: من المعروف أن المقيمين في إقليمين مختلفين داخل دولة واحدة يمكنهم استخدام عملة نقدية واحدة في معاملتهم حيث لا توجد رقابة أو قيود على انتقال النقود بين أقاليم الدولة الواحدة أما بالنسبة للمعاملات التي تتم على المستوى الدولي فإن الأمر مختلف حيث لكل دولة نظامها النقدي المتميز و عملتها الوطنية الخاصة أي اختلاف قيم المعاملات الخارجية للدولة نواجه مشكلة الصرف الأجنبي وأيضا هناك دول تتمتع بمركز اقتصادي قوي في المحيط الدولي كأمريكا و بريطانيا، فرنسا تلقي عملاتها قبول عاما لدى البنوك و المؤسسات العامة بتحويل العملات وفقا لسعر الصرف في حين هناك عملات لا تستخدم في قياس القيم ولا تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات من خارج حدود الدولة كالدينار الجزائري الليرة السورية، فإن المعاملات التجارية الخارجية يحيط بها مخاطر لا نظير لها في المعاملات الداخلية[1].

[1] عبد المنعم مبارك، محمود يونس، **اقتصاديات النقود و الصرفة و التجارة الدولية**، دار جامعية، إسكندرية، 1996، ص ص:19،18.

2- مفاهيم عامة حول التجارة الدولية: سنتطرق إلى مجموعة من التعاريف و هي:

– مصطلح التجارة الدولية: والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة و غير المنظورة.

المعنى الواسع التجارة الدولية و الذي يضم كلا من:

- الصادرات و الواردات المنظورة (السلعية).
- الصادرات و الواردات غير منظورة (الخدمات).
- الهجرة الدولية.
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال[1].

– التجارة الدولية: هي أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة[2].

إذن التجارة الدولية: هي مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال هي أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكثر حاجات ممكنة.

3- أسباب قيام التجارة الدولية: إذا كانت التجارة الداخلية تقوم بدورها في إشباع حاجات الأفراد من خلال المقايضة أو التبادل باستخدام النقود فإذا أدت الحاجة إلى تعدي الحدود الجغرافية؟ يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية:

- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا (الاكتفاء الذاتي) نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة في العالم.

- تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دفع لقيام التجارة بينها و بالذات الدول التي تملك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير.

- اختلاف ظروف الإنتاج فبعض المناطق ذات المناطق الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبن و الموز و القطن.

- إختلاف الميول والأذواق فالمواطن الجزائري يفضل المنتجات الاجنبية التي تميزت بالجودة على المنتجات المحلية، حتى ولو توفر البديل الجزائري و تزداد أهمية هذا العامل كلما زاد الدخل الفردي في الجزائر[3].

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين النظير و التنظيم**، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص:36.

[2] محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2009، ص: 8.

[3] موسى سعيد مطر و آخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء، عمان، 2001، ص: 17.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

توجد عدة نظريات مفسرة للتجارة الدولية وتختلف حسب وجهة نظر كل اقتصادي ونجدها كما يلي:

1– النظرية الكلاسيكي للتجارة الدولية: تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل و تفسير تطور نظرية التجارة الدولية بحيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا المجال و كانوا يرون أن ثروة الأمة تقاس بما في حوزتها من معادن نفيسة (ذهب، فضة)ولا تقاس بما تمتكله من موارد أساسية كالأرض فوسائل الإنتاج و العنصر البشري و الثروات الطبيعية و على هذا الأساس فقد هاجم المفكرين الكلاسيك آراء التجاريين وانتقودها بشدة و دعوا إلى حرية التجارة باعتبارها تحقق مزايا نسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل[1].

و تحاول آراء المفكرين الكلاسيك تفسير ثلاث أمور أساسية:

- تحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية و بالتالي التعرف على أسباب قيام التبادل الدولي.
- تحديد النفع المحقق من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل الدولة.
- كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية[2].

1-1-نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث 1723-1790):

كان آدم سميث أول من حدد سياسة التجارة الحرة في معرض تحليله لنظرية التجارة الدولية التي تؤكد على ضرورة تحرير ظروف إستيراد السلع الأجنبية من خلال تخفيض القيود الجمركية فقد برهن سميث في كتابه بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم 1776 على ضرورة و أهمية التجارة الدولية مؤكد أن التبادل مفيد لكل بلد فكل بلد يوجد فيه أفضلية مطلقة، و قد شكل تحليل سميث نقطة البداية للنظرية الكلاسيكية التي كانت الأساس لكل سياسات التجارة الحرة و على أساس نظرية تحيري التجارة قامت انجلترا في القرن التاسع عشر بعقد معاهدات تجارية ثنائية مع كل من فرنسا وبلجيكا وايطاليا والنمسا و السويد وغيرها و قد ساهمت سياسة تحرير التجارة آنذاك في توطيد مواقع انجلترا المهيمنة في الصناعة العالمية و التجارةو الحملات البحرية[3].

1-2-نظرية النفقات النسبية دافيد ريكاردو (1772-1823) : يرجع الفضل في محاولة لتفسير التجارة الدولية تفسيرا علميا اى "آدم سميث" الذي أشار في كتابة الشهير ثورة الأمم سنة 1776بمزايا تقسيم العمل و التخصص سواءا في نطاق المشروع الخاص أو المحيط الدولي و في هذا الإتجاه يتبنى آدم سميث مقولته بأن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها الظروف الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من السلع إلى الدول الأخرى و يمكن تلمس ذلك من خلال تفسيره لقيام التبادل الدولي[4].

---

[1] Bernard Gullochans, theories de la change international, P.U.F, 1976, P 111.

[2] الصادق بوشنافة ، **الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع صناعة الادوية " حالة مجتمع صيدال"**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر، بلد الجزائر، 2007/2006 ،ص:3.

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003، ص:71.

[4] S .Economie , P.Wlson, the economices factor in international relations, I.B tavrs, London, 2001, P 22.

1-3-نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806-1873): أجاب ستيوارت عن السؤال السابق أن نظرية النفقات النسبية المطلقة كما تدلنا على مزايا التبادل الدولي تستطيع أن تدلنا أيضا على صورة هذا التبادل فقال في بلد تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على كمية المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلهاو هي نظرية القيم الدولية لأنها تحاول تحديد قيمة السلعة المتبادلة دوليا، و بالتالي تحاول بيان القوانين التي يتم بمقتضاها توزيع الكسب المحقق من التجارة[1].

و يقصد بحجم التبادل ذلك حجم من السلع التي يجب أن يستوردها البلد لإشباع حاجاته مقابل حجم السلع التي يجب أن يصدرها أو بعبارة أخرى معدل التبادل الدولي هو تلك العلاقة بين الصادرات والواردات و يمكن أن يظهر هذا المعدل بثلاث صيغ هي[2].

- معدل التبادل الدولي= 1 معنى ذلك أن قيمة الصادرات = قيمة الواردات
- معدل التبادل الدولي أكبر من 1 معنى ذلك قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات
- معدل التبادل الدولي أصغر من 1 معنى ذلك أن قيمة الصادرات أصغر من قيمة الواردات

يعتبر الاقتصادي الانجليزي " ألفريد مارشال" أول من تناول تحليل جون ستيوارت ميل بطريقة بيانية مستخدما ما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل أو منحنيات مارشال، ثم أكمل " فرانسيس أدجورث" العمل الذي بدأه مارشال[3].

2- النظريات النيوكلاسيكية: إحتوت هده النظرية على نظريتين هما نظرية وفرة عوامل الإنتاج لـ هكشر أولين لغز ليونتيف.

2-1-نظرية وفرة عوامل الإنتاج لـ هكشر أولين: رفض أولين الفروض التي تقوم على أساس أن العمل أساسا لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة, فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل, ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة.

وبين أن التجارة الدولية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة.

ويرى أن سبب قيام التجارة الدولية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة, هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج, وينعكس هذا كله في الاختلاف في أثمان السلع المنتجة، وهكذا سيوجد دولا ستتخصص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وإن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها.

تقوم التجارة لاختلاف النفقات النسبية, ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج، وهكذا بتضافر العاملين عامل وفرة الإنتاج و عامل الحجم الكبير[4].

---

[1] محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة نشر، ص: 357.

[2] سكينة بن حمودة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص: 85.

[3] عبد المنعم مبارك، محمود يونس، **اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص: 29.

[4] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والتوزيع، الجزائر، بدون سنة، ص:31.

2-2-لغز ليونتيف: قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات وواردات ألو.م.أ لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج, على أساس أن ألو.م.أ تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدم ليونتيف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال وكذلك العمل اللازم للانتهاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة أن التجارة الدولية بين الو.م.أ والدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

فطبقا لتلك النتيجة فإن الو.م.أ لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال, لأن العامل الأمريكي يحيط به تجريب وخبرة وتنظيم، فإن عنصر العمل هو المتوفر في ألو.م.أ بالنسبة لعنصر رأس المال، إذن على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل[1].

3- النظريات الحديثة في التجارة الدولية: بروز ت نظريات حديثة ارتكزت معظمها على تعميق منطق التمايز والاختلاف و تقبع في جانب العرض و بعضها اعتمد نهجا مخالفا في جانب الطلب.

3-1-المدخل المرتكز على جانب الطلب: و تمثل أهم النظريات التي ارتكزت على جانب الطلب نظرية linder

3-1-1- تحليل لندر linder: نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق و تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي ستافن ليندر linder staffanو جاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأدوات و قد بدأ ليندر تحليله بالاعتماد على الفرضيات التالية[2].

- أن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواك كثيرة ورائجة و برر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأة المحلية من تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية و بالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.

- إن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق و بالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدر الشرائية.

يعتمد تفسير ليندر للتبادل الدولي على الفرق بين تجارة المنتجات الصناعية و تجارة المنتجات الأولية و في رأيه أن الأولى تقوم بين الدول لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في هبات من عوامل الإنتاج أما الثانية فتقوم بين الدول متخلفة و الدول والمتقدمة و ترجع إلى عوامل أخرى بخلاف هباتها من الموارد و تجارة الموارد الأولية حسب ليندر، إنما يرجع إلى أمر واضح، توفر الموارد الطبيعية من الموارد الأولية في الدول المختلفة من الناحية ومن ناحية، ومن ناحية ندرتها و الحاجة إليها في الدول المتقدمة من ناحية أخرى.

[1] مرجع سابق،نفس الصفة.

[2] حسام علي داوود، أيمن أو خفيرة، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2002، ص:62.

- أما فيما يتعلق بتجارة المنتجات الصناعية فإن الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب الداخلي و الذي يسميه ليندر الطلب الممثل على سلع التصدير و يمكن تلخيص أهم أفكار ليندر فيما يلي[1].

- يلقي افتراض الطلب الممثل نظرة إجمالية على أثر الدخل على أذواق، ثم أثر الأذواق على التكنولوجيا ثم أثر الأخيرة على التجارة الدولية، فأي زيادة في دخل الفرد يمكن أن توجه الطلب الممثل لدولة ما نحو السلع الكمالية طالما أنه من الممكن الحصول عليها، و بسبب هذا الطلب الجديد على السلع الكمالية يؤدي بدخول منتجين يحاولون الحصول على فنون إنتاجية متطورة لإنتاج هذه السلع و بسبب إرتفاع الإنتاج فإن أرباحهم ستتجاوز بكثير تكاليف الطلب الذي دفعهم في البداية إلى التطوير و من ثم فمن الممكن لهم القيام بتصدير مثل هذه السلع بأسعار منخفضة.

- كما أن تشابه هيكل الطلب في دولتين كلما كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة، رغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل المناخ، اللغة، الدين إلا أن الفروق في متوسط الدخل بين الدول من الممكن أن تصنع عقبات أمام التجارة المحتملة فالسلع التي تنتج بكفاءة في دولة من الممكن أن تكون مطلوبة في دولة أخرى بسبب اختلاف متوسط الدخل وما يترتب عليه من اختلاف هيكل الطلب، و هذا ما أهملته نظرية هيكشر أولين بإفتراضها ثبات أذواق المستهلكين في الدول المختلفة.

2- **المدخل المرتكز على جانب العرض**: تعددت المداخل في جانب العرض و المعتمدة من قبل الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها فيما يلي:

2-1- نظرية الفجوة التكنولوجية: لقد طور ميشال بمونز michael posner سنة 1921 تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنولوجية وذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث و التطوير على صعيد الشركات إلى المجال الدولي، و ذلك بإحتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين والمستهلكين موحدين في الخارج، و يؤدي تصديرها إلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منافس، و محدد التجارة هنا يعتمد من وجهة على الفجوة التكنولوجية ويرتكز نموذج الفجو ة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الدولية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتقدمة لإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل مما يؤهل هذه الدولة إلى إكتساب مزايا نسبة مستقلة عن غيرها و أن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق إنتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا[2].

و لكن الاشكال أن بوزنر لم يبحث عن تفسير الكيفية التي ستحقق بها التجديد في هذه الدولة.

2-2- نظرية دورة المنتج: لقد استطاع فرنون vernon أن يجيب على هذا الإشكال السابق من خلال مقالة نشر سنة 1966 و استرشد ذلك بسلع الاستهلاك التي يطلبها ذو الدخول المرتفعة أو بالسلع التي تسمح بإحلال رأس

[1] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1993 ص: 81.

[2] منى مسغوني ، **علاقة سياسة الوارادت بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة، 1970-2001**، (أطروحة ماجستير " غير منشورة"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005)، ص:16.

المال محل العمل، و بوضوح في نموذجه عن الو.م.أ و الذي أسماه " دورة المنتج" أن المنتج يكن جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا بعد ذلك و يظهر الشكل التالي نماذج التبادل الممكن من خلال حياة المنتج الجديد في أمريكا.

الشكل رقم(01- 09): التطور الممكن للموازين التجارية خلال دورة المنتج الجديد

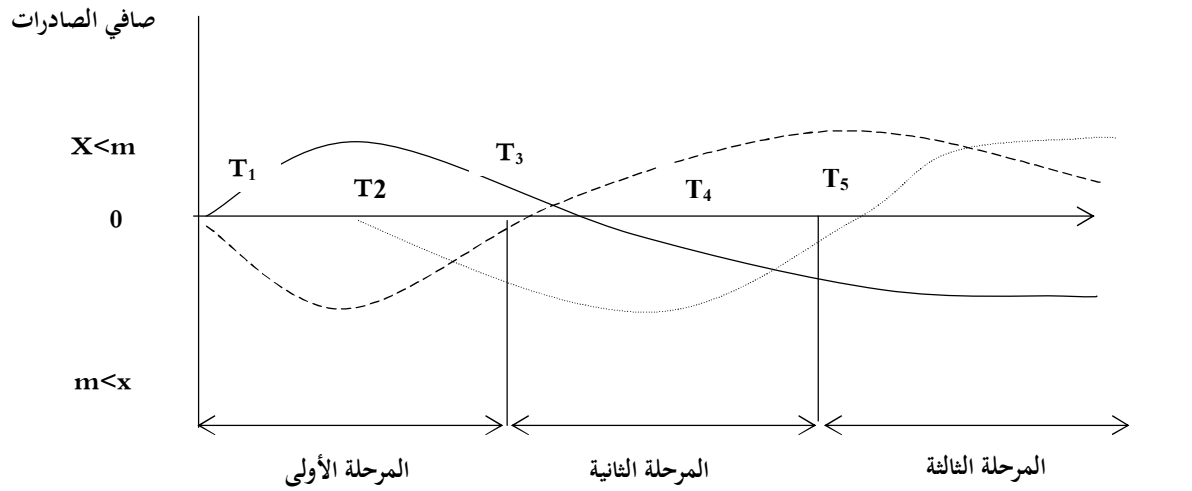

المصدر: محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص :82.

و في هذا الشكل يميز فرنون بين 3 مراحل:

- **المرحلة الأولى**: في هذه المرحلة يفترض أن التجديد و الإنتاج يبدآن في الو.م.أ في لحظة الزمن بنسبة ارتفاع مستوى الدخل و ارتفاع تكلفة الأيدي العامل و لأن الإنتاج الجديد يصاحبه عادة نوع من عدم التأكد فيكون من المفضل تسويقية في السوق المحلي أو في الأسواق القريبة و في الغالب تكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.

- **المرحلة الثانية**: مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى، ويكون المنتج قد تنوع وبدأ كل نوع في الاتجاه نحو النمطية و نجد أن بعض الدول بدأت بالإنتاج الكبير، و في هذه المرحلة تقوم الو.م.أ في استيراد هذا المنتج بنسبة فقدان الميزة النسبة في الزمن t4.

- **المرحلة الثالثة**: هذه المرحلة شديدة النمطية حيث يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن السوق الخاصة به أصبحت معروفة بالكامل و عندئذ تكون اعتبارات التكلفة لها القول الفصل و من هنا يبدأ التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية المختلفة بسبب إنخفاض مستويات الأجور فيها.

المطلب الثالث:سياسة التجارة الدولية

في هذا المطلب سنتعرض لمعنى سياسة التجارة الدولية.

1- مفهوم وأهداف سياسة التجارة الدولية: توجد عدة تعاريف وعدة أهداف هي:

1-1- مفهوم سياسة التجارة الدولية: توجد عدة تعاريف منها:

- **سياسة التجارة الدولية:** هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو التنمية الإقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظف الكامل والإكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف، وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات[1].

- سياسة التجارة الدولية هي برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن أن تأثر على حركة التجارة الدولية خلال فترة معية وبالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحر[2].

- من خلال التعاريف يمكن القول بأن السياسة التجارة الدولية هي سياسة إقتصادية مطبقة في مجال التجارة الدولية عن طريق إستخدام مجموعة من الأدوات التي يختلف تطبيقها من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى، بهدف تنفيذ التجارة أو تحريرها[3].

1-2- أهداف سياسة التجارة الدولية: هناك عدة أهداف تسعى الدولة لتحقيقها نذكر منها:

1-2-1- الأهداف الإقتصادية: وتشمل ما يلي:

- **تحقيق الموارد للخزينة العامة:** عادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود وبدلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الهدف الذي يلزم تحقيقه إختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب وعرض هدا النوع من سلع ضعيفة[4].

- **تحقيق التوازن التقدي لميزان المدفوعات:** ويحدث هدا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات وتلجأ الدولة لتحقيق هدا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه، وقد يكون دلك من أجل قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وإنخفاض في وارداتها نظرا لإنخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة وإرتفاع أسعار الواردات بالمقابل لنفس السبب مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية[5].

---

[1] علي حافظ منصور، **إقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، 1990، ص:172.

[2] عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص:12.

[3] الصادق بوشنافة، مرجع سابق، ص:34.

[4] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سابق**، ص ص:233، 234.

[5] الصادق بوشنافة، مرجع سابق، ص:58.

- حماية الإقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والإنكماش وغير دلك[1].

1-2-2- الأهداف الإجتماعية والإستراتيجية: وتتمثل الأهداف الإجتماعية للسياسة التجارة الدولية فيما يلي:

- حماية مصالح بعض الفئات الإجتماعية كالمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الإجتماعية المختلفة.
- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع إستيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد إستيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر....الخ.

أما عن الأهداف الإستراتيجية فيقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواءا في بعده الإقتصادي أو الغذائي أو العسكري فقد يتطلب أمن المجتمع والإعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغداء عن طريقالإنتاج المحلي مهما كانت تكلفة المرتفعة، وفي هده الحالة قد يوكل إلى سياسة التجارية أمر تحقيق دلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو منع الإستراد كليا، نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنانبها، كما قد تقضي الإعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالنشاط الإقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا، وهنا يكون على التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف[2].

2- تصنيفات سياسة التجارة الدولية

1-2- سياسة حرية التجارة الدولية: فهي تشير إلى عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، ويعتمد أنصار مذهب التجارة على الحجج التالية[3].

1-1-2- التخصص وتقسيم العمل الدولي: يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى إتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس إختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج.

2-1-2- إنخفاض أسعار السلع: ينتقد أنصار حرية التجارة الإجراءات الحمائية التي تعود إلى إرتفاع الأسعار كنتيجة للتعريفة المفروضة على السلع المستوردة والتي يتحملها في نهاية المستهلك[4].

3-1-2- تشجيع التقدم التكنولوجي: تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة[5].

---

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص:300

[2] Bernard Guillichom, Annie Kwaecki, **Economie International commerce et Macroéconomie Dunda**, 5éditio, 2006, p 99.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي(نظريات وسياسات)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ،الأردن، 2007، ص:365.

[4] عبد الهادي عبد القادرسويفي، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2008، ص:357.

[5] محمد دويرا، **الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999،ص:62.

2-2- سياسة الحماية التجارية: كما تعرف على أنها قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينةويعتمد أنصار مذهب التجارة على الحجج التالية [1].

- حماية الصناعة الناشئة،حيث أن تكاليف الإنتاج للصناعة الناشئة تكون مرتفعة و بالتالي عدم قدرتها على المنافسة و ارتبطت هذه الحجة بالألماني "فريدريك ليست".

- الحماية بغرض تنويع الإنتاج، فقد يؤدي التخصص في صناعة أو عدد من الصناعات إلى التركيز في المنتجات وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد.

- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية و ثقة من الوجهة التسويقية.

- جذب رؤوس الأموال الأجنبية، إن فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع و الخدمات يعتبر حافزا للاستثمار الأجنبي حيث تقوم الشركات بإقامة فرع لها في هذه الدولة لتجنب تلك الرسوم و بالتالي تؤدي الحماية إلى زيادة الدخل و رفع معدل ربح .

[1] عبد المنعم محمد مبارك و يونس محمد، **اقتصاديات النقود و التجارة الخارجية**، دار الجامعية الإسكندرية، 1996، ص:255.

المبحث الثالث: النظرية الخلفية لمؤشرات الأداء الإقتصادي

يحتوي هدا المبحث على مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بسياسات التجارة الدولية مثل معدلات البطالة والتضخم، عجز وفائض الميزان التجاري وميزان المدفوعات وغيرها من المؤشرات وهي على النحو التالي:

المطلب الأول: مؤشرات الأداء الإقتصادي الداخلي

في هذا المطلب الناتج الداخلي الخام وتحقيق النمو الإقتصادي، الحد من ظاهرة البطالة ومعدلات التضخم.

1- الناتج الداخلي الخام: أن حقل الإنتاج في SCEA يختلف عن حقل الإنتاج في نظام المحاسبة الوطنية CSN فإنه لا يمكن القيام بعملية المقارنة بين الإنتاج الداخلي الخام المحسوب وفق لنظام SCEAو الإنتاج الداخلي الخام المحسوب وفق نظام CSN ومن أجل حل هذا المشكل نستخدم نظام SCEA مجمع معدل أو مصحح لإنتاج الخام يسمى الناتج الداخلي الخام PIB والذي يتم حسابه وفق للمعادلة التالية:

الناتج الداخل الخام = الإنتاج الداخلي الخام للأعوان الإقتصادية المنتجة + الإنتاج الداخلي الخام للأعوان الاقتصادية الغير المنتجة – مشتريات الخدمات الغير إنتاجية من قبل فروع إنتاجية في نظام SCEA[1].

2- تحقيق النمو الاقتصادي:

2-1- تعريف النمو الاقتصادي: يعرفه ساموبلسون و نور دهاوس هو توسع إجمالي ناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد والناتج الوطني لدولة ما ويتم حسابه بالطريقة الجبرية التالية :

حيث أن:

TC: معدل النمو الإقتصادي

PIB: الناتج المحلي الخام

t: الزمن (السنة المعنية)

t–1: السنة السابقة مباشرة للسنة المعنية[2].

[1] عيوينات عبد القادر , **المحاسبة الوطنية** , جامعة أكلي محند أو الحاج , البويرة , 2014/2013، ص: 24.

[2] علي مكيد، عماد معوشي، **قياس أثر الإنفاق الحكومي الإستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الإقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، العدد13، 2013، ص:174.

2-2-مقاييس النمو الإقتصادي: يقاس النمو الإقتصادي على أساس عدة مقاييس وهي الناتج الحقيقي و الدخل القومي الكلي المتوقع و متوسط الدخل.

2-2-1- الناتج الحقيقي: يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الإقتصادي هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس.

2-2-2- الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس لمعدل النمو الإقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة مواد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لإستغلال هده المواد كالتقدم التقني مثلا.

2-2-3- متوسط الدخل (الدخل الفردي): يعتبر هدا المعيار الأكثر إستخداما وصدقا لقياس النمو الإقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة الإحصائيات السكان والأفراد.

وهناك طريقتان لقياس معدل النمو الإقتصادي على مستوى الفردي:

الفرع الأول: معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل الصيغة فيما يلي:

CMs : معدل النمو البسيط.

Y_t: متوسط الدخل الحقيقي في سنة t.

Y_t: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t- 1.

الفرع الثاني: معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان:

لدينا الصيغة التالية:

حيث

CMc: معدل النمو المركب.

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N: الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N).

أما الطريقة الثانية هي طريقة الإنحدار وصيغتها كما يلي:

حيث أن:

Ln: لوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A: ثابت.

CMct:معدل النمو المركب للدخل في السنة (t).

t:الزمن[1].

3- عجز أو فائض الموازنة العامة: قد تكون الموازنة العامة في حالة فائض أو حالة عجز ومن خلال معرفة هدا يجب معرفة ما هي الموازنة العامة.

3-1- تعريف الموازنة العامة: تعد الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية في تحقيق إنجازات الأداء العام والوسيلة التي تستخدمها السلطة التشريعية للإستدلال على كفاءة أجهزتها سواء التشريعية أو التنفيدية والرقابية من خلال النظر إلى مدخلات ومخرجات هده الموازنة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية[2].

3-2- عجز وفائض الموازنة العامة: هو مجموع الإيرادات مطروحا منها النفقات، والقروض مطروحا منها التسديدات، ويسمى الفائض الموازنة العامة إذا كانت الأولى أكبر من الأخيرة، أي الإيرادات أكبر من النفقات ويسمى عجز إذا كانت الأخيرة أكبر من أولى أي النفقات أكبر من الإيرادات[3].

- **عجز الموازنة العامة** : يتوقع أن ينخفض عجز الموازنة العامة بعد المنح الخارجية إلى688 مليون دينار أو ما نسبة 2.5 % من الناتج المحلي إجمالي مقارنة مع 911 مليون دينار أو ما نسبة 3.5 % من الناتج عام 2014.

أما العجز قبل المنح، فيتوقع أن ينخفض إلى 1816 مليون دينار أو ما نسبة 6.5 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 2080 مليون دينار أو ما نسبة 8.1 % من الناتج في عام 2014[4].

- **تطور الموازنات العامة العربية التجميعية خلال 2000–2009:** للتعرف على تطور اتجاهات الموازنات العربية بصفة عامة يمكن التطرق إلى تحليل تطور النفقات والإيرادات العامة وتحديد حجم الفائض أو العجز في الدول العربية مجتمعة.

[1] فتيحة بنابي، مرجع سابق، ص: 08.

[2] حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، **الموازنة العامة للدولة الأعداد والتنفيد والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد السابع والستون، 2007، ص:95.

[3] مركز الميزان لحقوق الغنسان، **دليل الموازنة العامة**، ديسمبر 2002، ص:4.

[4] أمينة صلاح طوقان، **خطاب مشروع قانون موازنة العامة ومشروع قانون الموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية،2015** ، عمان، 2014/11/23، ص: 17.

الجدول رقم(01-05): تطور الموازنات العامة العربية التجميعية خلال 2000-2009

الوحدة: مليار دولار

السنوات	ايرادات العامة التجمعية	النفقات العامة التجمعية	العجز أو الفائض
2000	204453	201233	3220
2001	191965	208250	-16285
2002	183949	205808	-21859
2003	222646	217451	5195
2004	314666	276836	37830
2005	420397	318302	102095
2006	527000	374242	159758
2007	577909	464461	113448
2008	817710	560246	257464
2009	592357	58901	2456

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات:

- صندوق النقد العربي : **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010** ، الملاحق الإحصائية ص ص:365،367.
- صندوق النقد العربي: **النشرة الإحصائية للدول العربية 2010**، الإحصائيات المجمعة، ص ص: 29،30.

من البيانات الواردة في الجدول يتضح التزايد المستمر التدريجي للإنفاق العام التجميعي للدول العربية خلال تلك الفترة دون أن يسجل أي تراجع محققا النمو المستمر من السنة إلى أخرى , وبالمقابل سجلت الإيرادات العامة التجميعية في الدول العربية خلال تطورها انخفاضا ملحوظا عامي 2001-2002 يعود بالدرجة الأولى إلى تراجع إيرادات النفطية العربية نتيجة هبوط أسعار النفط العالمية وهو ما ترجمة بظهور عجز بقيمة 16.285 مليار دولار سرعان ما يتعمق ليصبح بقيمة 21.859 مليار دولار سنة 2002، بداية من عام 2003 سجلت قيمة إيرادات العامة للدول العربية كمجموعة نمو مصحوبا بتزايد حجم الفائض المستمر إلى غاية 2008 نتيجة ارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط العالمية وتنامي حصيلة إيرادات النفطية العربية[1].

4- معدلات التضخم (مؤشرات السياسة النقدية): لمعرفة معدلات التضخم يجب معرفة ظاهرة التضخم.

4-1- تعريف التضخم: لم يتفق علماء الاقتصاد على تعريف محدد للتضخم يلقى قبولا عاما في الفقه الاقتصادي، واستخدام مصطلح التضخم كمفهوم نظري يرتبط في الظواهر الاقتصادية التي عانت منها اقتصاديات العالم ومن أهم هذه الظواهر تغير المستوى العام للأسعار، وقد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواع منها:

- التضخم في الأسعار: هو عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا غير عادي وغير مألوف.

[1] قسوم بالخير، **دور الإستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية دات العجز المالي خلال 2000- 2009**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014)، ص ص:52،53.

-التضخم في الدخل: هو عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعا غير عادي وغير مألوف ومنها التضخم في الأجور والأرباح.

- التضخم في العملة: ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق.

- التضخم في التكاليف: ويشمل الارتفاع الحاسم لاثمان عوامل الإنتاج السائدة في أسواق السلع والخدمات[1].

- التضخم: هو ارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار دولة ما الناجم عن فائض الطلب كما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة[2].

4-2- معدلات التضخم: بسبب صدمات في جانب العرض ارتفع التضخم العالمي إلى 4.8% في عام 2011 فيبدو أن تشديد سياساتالمالية و التوسع النقدي المحدود وفقا لنموذج الناتج قد حقق استقرار في الأسعار المستهلكة في المتوسط في العالم، ونتيجة إلى دالك انخفض معدل التضخم من 4.8 % في عام 2011 إلى 3.9 % في عام 2012 ومن المتوقع أن يكون حوالي 3.8 % في عام 2013 و 2014.

ولم يكن متوقعا أن يكون تقلب أسعار مصدر قلق كبير بالنسبة في البلدان المتقدمة والنامية، في أعقاب الأزمة لم تتبع البلدان المتقدمة التوسع النقدي غير منضبط رغم وجود ضغط عام عالي من العامة، ونتيجة لدلك فإن التغير في أسعار المستهلكين لا يزال منخفضا ويتوقع أن يكون معدل التضخم 1.6% في سنة 2013 و1.9% في سنة 2014[3].(بالنظر للملحق رقم 01-01).

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص ص: 10،11.

[2] أحمد محمد صالح جلال، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير)، جامعة الجزائر،2005-2006، ص ص: 19،20.

[3] صافاش ألباي، **التوقعات الإقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي**، مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريبية للدول الإسلامية، مركز أنقرة، 2013، ص27.

جدول رقم (01-06) معدلات التضخم السنوية في الأرقام القياسية للأسعار المحلية بيان ملخص 2011-2014.

الإشهر	رقم قياسي لأسعار المستهلكين	معدل التضخم الأساسي	رقم القياسي لأسعار المنتجين	رقم قياسي لأسعار المستهلكين	معدل التضخم الأساسي	رقم القياسي لأسعار المنتجين	رقم قياسي لأسعار المستهلكين	معدل التضخم الأساسي	رقم القياسي لأسعار المنتجين	رقم قياسي لأسعار المستهلكين	معدل التضخم الأساسي	رقم القياسي لأسعار المنتجين
جانفي	21.8	9.7	14.7	17.8	6.9	7.4	12.9	5.2	0.5	23.6	11.7	8.7
فيفري	21.5	9.5	16.8	19.1	7.3	8.8	16.9	7.7	0.8	19.0	9.7	2.6
مارس	23.3	8.5	20.4	18.5	8.7	5.4	15.8	7.0	3.0	20.0	9.9	7.6
أفريل	24.5	8.8	20.5	17.1	8.4	2.9	18.9	7.5	1.7	18.0	9.1	5.6
ماي	24.1	8.8	20.1	16.9	7.2	2.8	17.2	8.0	0.4	16.5	8.9	6.4
جوان	24.0	8.9	19.4	14.7	7.0	3.7	20.7	8.6	8.4	16.4	8.8	4.3
جويلية	21.0	8.7	17.3	8.7	6.3	2.1	21.8	9.1	8.9	22.1	9.6	5.7
أوت	17.3	7.0	14.0	12.8	5.3	2.3	11.6	9.0	4.8	22.8	10.1	4.5
سبتمبر	16.7	7.9	11.8	12.6	3.8	4,5	21.2	11.2	1.6	22.2	9.1	4.1
أكتوبر	14.6	7.6	6.0	13.7	4.6	4.0	22.0	11.1	5.1	23.3	8.5	
نوفمبر	19.1	7.0	9.1	8.4	4.2	1.6	27.2	11.95	9.8			
ديسمبر	20.0	7.1	9.2	7,4	4.4	0.4	24.2	11.91	9.10			

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تم تصفح الموقع:
http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/Reportes/2011/3/4.pdf, يوم: 09/05/2015 على الساعة 13:50

- قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإستخدام سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءا من أوت 2009 ودلك بإستخدام شهر جانفي 2010 كشهر أساس للسلسلة الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك للعام المالي 2004 و2005.

- قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإصدار رقم قياسي لأسعار المنتجين بدءا من سبتمبر 2007 وذلك بإستخدام أسعار السلع والخدمات للسنة المالية 2004و2005 كفترة أساس لسلسلة أرقام القياسية، كما تم إستخراج الأوزان بإستخدام متوسط عامي (2002 و2003 و2004) للقيم الإجمالية للإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي وجدير بالذكر أن السلسلة الزمنية لمعدلات التضخم لأسعار المنتجين للفترة ما قبل سبتمبر 2008 غير متاحة بعد.

- قام البنك المركزي المصري بإصدار مؤشر التضخم الأساسي وهو مشتق الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعدا منه السلع التي تحدد أسعارها إداريا وتتمثل 18.7% من السلة السلعية للمستهلكين، بالإضافة إلى بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضروات والفاكهة وتتمثل 6.9% من السلة السلعية للمستهلكين).

5- الحد من ظاهرة البطالة:

توجد وسائل عديدة لعلاج البطالة حيث تختلف هذه الوسائل باختلاف نوع كل منها، وكلما أمكن تحديد كل نوع من أنواع البطالة بوضوح كلما أمكن تحديد سياسات وسائل علاجها ونلاحظ هنا:

✓ إذا كانت البطالة هيكلية فانه يمكن علاجها عن طريق إتباع ما يعرف باسم سياسات سوق العمل وذلك عن طريق إيجاد مراكز تدريب العمال لتساعدهم على اكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة والتي تتطلبها الوظائف الشاغرة، أو عن طريق مكاتب التوظيف والتي بمثابة حلقة اتصال بين وحدات عنصر العمل (أب العمل) أو بين رجال الأعمال وهم الذين يطلبون خدمات عنصر العمل، حيث تقوم هذه المكاتب بجمع البيانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق التي توجد فيها وتعمل على الإعلان عنها للباحثين عن العمل حتى يكونوا على علم دائم بها والتحاق بها إذا ما توفرت فيهم الشروط المطلوبة.

✓ إذا كانت بطالة احتكاكية فانه يمكن علاجها عن طريق إنشاء مكاتب توظيف والتي تكون بمثابة حلقة وصل بين وحدات عنصر العمل وبين رجال الأعمال وذلك للإعلان عن وظائف الشاغرة لديهم.

✓ يمكن علاج البطالة المقنعة عن طريق سحب العمالة الزائدة الموجودة في أحد الأنشطة وتوجيهها إلى نشاط آخر، خاصة إذا ما صاحب ذلك إنشاء وإقامة مشروعات إنتاجية جديدة سواء من قبل القطاع الخاص الوطني أو القطاع الأجنبي حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة والناتجة عن زيادة السكانية السريعة.

✓ يمكن علاج البطالة الناتجة عن قصور الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسات نقدية مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة، فالسياسة نقدية التوسعية تتمثل في زيادة العرض النقدي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي تنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة.

✓ ولكن يجب مراعاة هنا أن هناك حدودا على التوسع في الاستخدام السياسات النقدية أو المالية التوسعية لأنها تكون مصحوبة بحدوث ارتفاع في الأسعار مما يعني خلق مشكلة جديدة أو يزيد من حدة مشكلة قائمة ألا وهي مشكلة التضخم[1].

✓ إذا كانت بطالة موسمية فانه يمكن علاجها والتقليل منها بتدريب العاملين وانخراطهم على أعمال أخرى يمارسونها أو يزاولونها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلع التي يشغلون فيها أساسا.

✓ تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دوراهما في تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت المنافسة في سوق العمل، كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه.

✓ تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلا من هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش.

[1] أحمد رمضان، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية لنشر، 2004، ص:276.

✓ في البلدان النامية بشكل خاص يمكن الاعتماد على الصناعات الحرفية والأنشطة المعبرة في خلق فرص للعمل فهذه الصناعات تعتمد غالبا على تقنيات مكثفة للعمل ولا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو خبرة تنظيمية ضخمة للقيام بها[1].

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الإقتصادي الخارجي

يحتوي هدا المبحث على مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بسياسات التجارة الدولية مثل عجز وفائض الميزان التجاري والميزان المدفوعات الاحتياطات الدولية والإنفاح التجاري ونلخص كل منها فيما يلي:

1- عجز أو فائض الميزان التجاري

1-1- تعريف الميزان التجاري: هو رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري وكذلك هو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة (عادة ثلاثة أشهر) وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري= إجمالي صادرات البلد (X) – واردات البلد (Y)

- والميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما كما أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هدا البلد[2].

1-2- عجز وفائض الميزان التجاري: يعتبر أحد الأرقام المهمة في الإقتصاد كما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة وما حضيت به مؤخرات من أهمية وتركيز من قبل المستثمرين، وتعتبر أهمية هدا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فتكون تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا وأن بضائعها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي والخارجي وما يصاحب دلك من زيادة في الإنتاج سيكون فيها عاليا وأن بضائعها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب دلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوي الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى ز يادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الإقتصاد نحو النمو، وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى، فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الإقتصاديين.

التأثير يعتبر طردي مع كل العملة ومؤشرات الأسهم الفائض في الميزان التجاري جيدا لاقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بأن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلية للبلد أكثر من تدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات عن الواردات مما يعني مصدر دخل الاقتصاد وفي هده الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم

[1] عبد الرحمان يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية للكتاب، 2004، ص: 221.

[2] عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)**، (مذكرة تدخل ضنن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2011)، ص:96.

ذات العوائد المرتفعة وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان فإنه يحتاج لشراء عملة دلك البلد مما يزيد من طلب عليها ويرفع سعر ألعملة لكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف يصل دلك حتى تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجار ي.

- أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات مما يؤدي إلى تدفق النقد إلى الخارج أقل مما يدخل لدولة فإن كان العجز مستمرا ومرتفعا فهدا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع من حالة الفائض في الميزان التجاري، فقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف ينخفض بسبب تغلب قوى العرض مقابل طلب عملتها الأجنبية لتغطية ثمن الواردات.

-احتمالا تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق واسهم ويكون تأثير الفائض ايجابيا على كليها أكثر من أن يكون عجزا لكن في حال كان هناك عجز في الاقتصاد فهدا لا يعني بأن الاقتصاد ليس جيدا في حالة تحسن أو ارتفاع الفائض في الميزان التجاري يعني دلك المزيد من الإنتاج والوظائف والاستثمارات وهدا في النهاية يعود إلى ارتفاع العملة وكذلك ترفع قيمة أسهم بسبب ارتفاع العوائد للشركات والى يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها[1].

2- عجز وفائض ميزان المدفوعات:

2-1- تعريف ميزان المدفوعات: هو سجل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تقوم في فترة زمنية محددة عادة سنة بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في بلد آخر، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات يعكس ويضمن فترة زمنية معينة نسبة الواردات من العملة ما وجميع مدفوعاتها للخارج[2].

2-2- الاختلالات في ميزان المدفوعات: تعتبر الحالة أكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية حيث أصبحت مسألة عادية , وعندما نتكلم عن الاختلالات، فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئ هو غير مهيئة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري ميزان الخدمات، أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هدا الاختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه .

2-2-1- صور الاختلال:

الفرع الأول: الاختلال في صور العجز: هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزماتها، مثلا انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات مما يؤدي الى انخفاض المقبوضات من الخارج، وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال، كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة

[1] الصالح تومي ، **مبادئ التحليل الاقتصادي** الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 225 .

[2] بسام الحجاز، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2003، ص: 55 .

أكبر من امكانياتها وقدراتها الانتاجية، مما يؤدي الى إقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملتها[1].

الفرع الثاني: الاختلالات في صورة فائض: يعتقد الكثير أن هده الصورة هي ايجابية لكنها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لان الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونتها، وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالاضافة الى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة التي تعيش في مستوى اقل من مستواه الحقيقي لأنها لا تتمتع بكل ثرواتها، والإقبال الكثير على صادراتها يؤدي الى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية حتى انه قد يحدث تضخم داخلي .

ويواجه هدا الفائض بإفتراضات للخارج، أو زيادة الاحتياطات الرسمية [2].

3- الاحتياطات الدولية

3-1- تعريف الاحتياطات الدولية: توضح الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي المفهوم الذي تركز عليه الاحتياطات الدولية , فتشير الاحتياطات الدولية لأي بلد الى أن الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير دلا من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يسند إليه في الافتراض الخارجي)، ووفقا لهدا التعريف فان مفهوم الاحتياطات الدولية يرتكز على إيطار الميزانية العمومية، حيث تعتبر الأصول الاحتياطات مفهوما إجماليا وليس مفهوما صافيا حيث لا تشمل الخصوم الخارجية المستحقة على السلطات النقدية، ومع هدا ولإجراء مزيد من التحليل تعزف الطبعة السادسة من الدليل الخصوم المرتبطة بالاحتياطات وتقدم إطار تحليليا إضافيا لتحليل السيولة بالعملة الأجنبية لدى السلطات[3].

3-2- مقاييس الاحتياطات الدولية: نجد عدة مقاييس مقترحة في الأدب الاقتصادي كمؤشر على كفاية الاحتياطات الدولية من بينها :

3-2-1- نسبة الاحتياطات الدولية الى الواردات (R/IM):

- اقترح تربص في عام 1947 نسبة الاحتياطات الى الواردات (R/IM) كمؤشر على كفاية الاحتياطات، وهذا المقياس أحد أهم المقاييس التقليدية لمعرفة مستوى كفاية حجم الاحتياطات في العملات الأجنبية بسبب أن الواردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات ونظرا لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والإنتاج الجاري والنمو الاقتصادي.

[1] صبحي تدريس قريصة، مدحت العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص : 330.

[2] حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي, دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005)، ص: 33 .

[3] صندوق النقد الدولي، **الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الاجنبية: المبادئ التوجيهية لاعداد نموذج قياسي للبيانات**، الطبعة العربية، 2013، ص: 3.

ويرى أنصار هذه الصيغة (IM.1970) أن اللجوء الى استخدام الاحتياطات في أحوال الطوارئ، يضمن للدولة تدفق وارداتها الضرورية ويجنبها السياسات الاقتصادية والاجتماعية غي المرغوبة التي تضطر الى تطبيقها في حال عدم كفاية هذه الاحتياطات[1].

- إن النتيجة الأساسية من استخدام هدا المؤشر يؤدي الى تناسب الطلب على الاحتياطات الدولية مع قيمة الواردات بمعنى أن هذا الطلب نحو التزايد مع تزايد قيمة الواردات، والطلب على الاحباطات الدولية في ضوء هدا المؤشر إنما يعني أن الدافع الأساسي لتكوينها والاحتفاظ بها هو دافع المعاملات، ويعتقد أنصار هذا المؤشرات نسبة تدور حوالي 30 % من قيمة الواردات سنويا أوتغطية حجم الإحتياطات مدة ثلاث أشهر من واردات تعد مستوى ملائما للإحتياطات.

3-2-2- إستخدام نسبة الإحتياطات إلى عجز ميزان المدفوعات: الدافع لتكوين هده الإحتياطات لا يمكن في ضمان تدفق الواردات وإنما التحوط لمواجهة إحتمالات العجز الطارئة في ميزان المدفوعات التي قد تنشئ إما بسبب تدهور حصيلة الصادرات أو زيادة أسعار الواردات أوتدهور شروط التبادل التجاري، أو لأي سبب آخر الإحتياطات هنا يمكن إعتبارها رصيد المواجهة العجز ولتجنب ما عسى أن تضطر إليه الدولة من سياسات غير مرغوبة، ولا يتبع من قام بالمعاملات، وإنما من باب التحوط أو الإحتياط، والإلتزام بهده النسبة (المؤشر) يعني أن الإحتياطات الدولية يجب أن تتغير بنفس معدلات التغير المتوقع في العجز بميزان المدفوعات، والأخد بعين الإعتبار سلسلة زمنية معقولة ليوضح إتجاه العجز وتوقعات حدوثه في المستقبل.

3-2-3-نسبة الإحتياطات إلى الديو ن الخارجية قصيرة الأجل (RISTED):

يتم هنا مقارنة الإحتياطات بحجم الديون الخارجية خصوصا على المدى القصير، هده المقارنة مفيدة لقياس المخاطر المرتبطة بالتطور ات السلبية التي تحدث على مستوى الأسواق المالية الدولية، لأنه عادة سياسات التمويل بالنقد الأجنبي قصير الأجل لاتعتمد على الإحتياطات، وإنما باللجوء إلى الإقتراض من الأسواق المالية الدولية، فإذا كانت الديون الخارجية قصيرة الأجل أكبر من الإحتياطات فهدا ينبئىبو جود خطر بالتعاملات التي يحتاج إليها الإقتصاد ولا يمكن إيقافها أو الحد منها إلا نادرا، مثل تلك المتصلة بالإئتمان التجاري والخاص بالواردات من السلع والخدمات، وكذلك تقيس هده النسبة على الوفاء بالإلتزامات الخارجية وعدم الوفاء بهده الإلتزامات يعني أن الدولة تعاني من نقص في السيولة الدولية مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال أيضا[2].

4- **الإنفتاح التجاري:** تعتبر مؤشرات الإنفتاح التجاري أحد أهم عناصره وقبل التطرق إليها يجب معرفة ما هو الإنفتاح التجاري.

4-1- تعريف الميزان التجاري: حسب الصندوق النقد الدولي يقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الخارجية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الإنفتاح على التدفقات السلع والخدمات ورؤوس

[1] بلقاسم زايري ، **كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، ص: 48 .

[2] نفس سابق، ص ص:53،52.

الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية وهدا التعريف نفسه التعريف الإقتصادي[1].

2-4- مؤشرات الإنفتاح التجاري: للإنفتاح التجاري مجموعة من المؤشرات نجد منها ما يلي:

4-2-1- مؤشر نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: بالنسبة إلى مؤشرات الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف تعتبر أن إرتفاع تلك النسبة إلى 21% فأكثر يدخل الدولة في منطقة الإنفتاح التجاري، وإذا ما طبقنا هدا المقياس على إقتصاديات البلدان العربية لوجدنا أن 11 دولة عربية تعد منفتحة على العالم الخارجي عام 2012 أما الدول غير منفتحة فهي خمس دول: تونس، سوريا، السودان، العراق، مصر، فسنجد أن الولايات المتحدة وألمانيا واليابان تعتبر دولا غير منفتحة، أما بالنسبة إلى بريطانيا فقد مالت نحو الإنفتاح عبر السنين، حيث وصل المؤشر بالنسبة لبريطانيا إلى 26.3% عام 2005 و27.37% عام 2012 ، أما ماليزيا فقد إعتبرت منفتحة حسب هذا المعيار، وكذلك تركيا التي تزايد إنكشافها يبطئ عبر السنوات إلى أن وصل إلى 81.51% عام 2012.

4-2-2- **مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالي:** من خلال إستعراض البيانات عن هدا المؤشر يتبين أنه يميل إلى أحد قيم المرتفعة بالنسبة إلى البلدان التي تستمد نسبة كبيرة من دخلها القومي من إنتاج سلعة أولية تصديرية واحدة أو عدد قليل جدا من السلع، حيث إن إرتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى 25% فأكثر، تعد مؤشر على الإنفتاح التجاري.

وعند تطبيق هدا المقياس على إقتصاديات البلدان العربية للعامين2005 و2012 وجدنا أن هناك خمس بلدان غير منفتحة وهي: الجزائر، السودان، مصر، المغرب، تونس، في عام 2005 ونلاحظ أن الأردن وتونس قد إتجهتا نحو الإنفتاح للخارج غبر السنين، حيث كانت النسبة للأردن 15% عام 1990 وإرتفعت إلى 62.7% عام 2005 أما تونس فقد إرتفعت نسبة الإنفتاح من 22.66% إلى 29.34% في العامين المذكورين، أما البلدان العربية الأخرى فهي جميعا منفتحة على العالم الخارجي حسب هدا المؤشر[2].

4-2-3- **مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.**

بالنسبة أغلى مؤشر نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي، فسوف نعتبر إرتفاع النسبة إلى 45% فأكثر مؤشر على الإنفتاح التجاري.

[1] عبد العزيز عبدوس ، **سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدولة (حالة الجزائر)**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011)، ص:45.

[2] مرجع سابق، ص: 65 .

الجدول رقم(01-07): حساب مؤشرات الإنفتاح التجاري الثلاثة للأقطار العربية للعامين 2005و2012

الوحدة: نسبة مئوية

الدول	عدد السكان (الملايين)	نسبة الواردات إلى GDP		نسبة الصادرات إلى GDP		نسبة التجارة الخارجية إلى GDP	
السنة	2012	2005	2012	2005	2012	2005	2012
الأردن	5.68	55.65	66.72	26.66	29.34	82.30	96.06
الإمارات العربية المتحدة	20.40	67.80	86.94	74.93	98.73	142.74	154.74
البحرين	0.64	73.52	78.62	81.40	89.35	155.00	167.97
تونس	9.70	43.90	15.72	30.40	27.07	74.30	102.79
الجزائر	31.72	31.23	49.01	27.52	0.99	58.75	14.41
ليبيا	9.34	-	67.07	-	55.41	-	122.48
سوريا	12.72	9.40	-	8.1	-	17.47	-
السودان	36.08	-	3.44	-	3.21	-	6.65
العراق	33.14	-	2.15	-	88.49	-	90.64
عمان	2.62	30.90	60.26	41.53	111.96	72.40	172.22
قطر	0.79	26.14	23.11	-	79.76	-	90.64
الكويت	2.04	29.25	53.38	48.00	98.95	77.30	152.33
مصر	69.53	19.46	18.94	5.71	1.25	25.20	20.64
المغرب	30.64	25.91	21.06	14.31	18.54	40.20	39.6
السعودية	22.75	19.42	26.99	35.40	50.32	55.00	77.31
موريتانيا	2.74	-	46.35	-	99.97	-	146.5

المصدر: مراد صاولي ، **الإنفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية (دراسة قياسية)**، جامعة 8 ماي1945، قالمة الجزائر، ص: 66.

يبن الجدول أن البلدان العربية غير منفتحة حسب هدا المؤشر هي الجزائر، سوريا تم إستبعادها بسبب عدم توافر الإحصائيات لعام 2012 السودان، مصر، المغرب الأقصى، أما البلدان الأخرى فجميعها منفتحة على العالم الخارجي، ونلاحظ أن إتجاه تلك السنة في بعض البلدان المنفتحة مستقرة تقريبا عبر الزمن أو أنه على الأقل لا يميل إلى إرتفاع، وكذلك بعض البلدان مثل الأردن والبحرين وعمان والسعودية فإن هدا المؤشر يجنح للإنخفاض، ولا يعتقد أن تلك الإتجاهات سواء مستقرة أو التي تميل إلى الإنخفاض بسببها السعري نحو الإستقلال الإقتصادي والتحرر من التبعية الإقتصادية، وإنما هناك عوامل أخرى حددت قدرة تلك البلدان على زيادة الصادرات والواردات[1].

[1] نفس سابق، ص: 67.

خلاصة الفصل

حاولنا في هدا الفصل عرض محتوى السياسة الإقتصادية وعلى أي أساس تقوم هده السياسة فهي تحتوي على ثلاث أدوات أساسية، السياسة المالية والسياسة النقدية وتأتي بعدها السياسة التجارية، سنتوقف هنا على السياسة التجارية قبل معرفة هده السياسة سنتعرف على التجارة الدولية وأهم الأسباب التي أدت إلى هده التجاره وكذلك النظريات التي قامت علىها، أسابها هده التجارة وبعدها محاولة عرض هده السياسة بشكل ملخص مفهومها،والأهداف التي تسعى لتحقيقها وأهم تصنيفاتها وفي الأخير التطرق إلى أهم المؤشرات الإقاتصادية التي أثرا على هده السياسة.

أن سياسة التجارة الدولية تهدف إلى تحقيق النمو الإقتصادي وكذلك الإستقرار في الأسعار (التضخم) والتشغيل الكامل والتوازن الخارجي، فهل تؤثر هده السياسة على الأداء الإقتصادي في الجزائر وكيف دلك،سنحاول التعرف على دلك من خلال الفصل الثاني والدي يحتوي علي دراسة تأثير سياسة التجارية الدولية على الأداء الإقتصادي.

الفصل الثاني

أثر سياسة التجارة الدولية على الاداء

الإقتصادي في الجزائر 1990–2014

تمهيد:

التجارة الخارجية بدأت بعد الاستقلال مباشرة تتخذ سياسة مستقلة نسبيا وفقا للمواثيق الرسمية التي تدعو إلى القضاء على روابط التبعية ، والعمل على بناء اقتصاد يعتمد على التخطيط الديمقراطي يتمثل في النهج الاشتراكي واستمر تنظيم التجارة الخارجية خلال الفترة بالتطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة للمبادلات الخارجية، بعد سيطرة الدولة على أهم القطاعات، في حين تميز تنظيم التجارة الخارجية في الثمانينات باضطرابات في الاقتصاد العالمي بسبب الانخفاض في أسعار البترول وتسارعت وتيرة انخفاضه إلى أن وصل إلى 13 دولار للبرميل في نهاية 1986 وتواصلت الإصلاحات والسياسات مخططات التنموية إلى يومنا هدا من خلال إستخدام مجموعة من المؤشرات الإقتصادية التي لها تأثير كبير على التجارة الدولية ولدراسة كل هدا قسمنا هدا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة حول سياسة التجارة الدولية ما بعد الاستقلال إلى 1989

المبحث الثاني: الإصلاحات في مجال تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثالث: تقييم فعالية سياسة التجارة الدولية على الأداء الاقتصادي في الجزائر 2010- 2014

المبحث الأول: نظرة عامة حول سياسة التجارة الدولية ما بعد الإستقلال إلى 1989

التجارة الخارجية في الجزائرية منذ الاستقلال حتى أواخر سنة 1989 بثلاث مراحل رئيسية هي فترة المراقبة الممتدة من الاستقلال إلى 1970 والثانية هي فترة الاحتكار الممتدة من سنة 1970 إلى 1979 والثالثة هي مرحلة تنظيم التجارة الخارجية والممتدة من 1980إلى 1989 وسنتطرق إلى هده المراحل كم يلي:

المطلب الأول: الرقابة على التجارة الدولية في الجزائر خلال المرحلة 1962 إلى 1970

إتصف التشريع الجزائري للتجارة الخارجية في الفترة الممتدة بين 1970-1962 بوضع العناصر الأولى لمراقبة الدولة لهذا القطاع إذ تمثلت هذه العناصر في وسائل و أدوات تقليدية حمائية اتخذت ثلاثة أشكال وهي:

1- مراقبة الصرف: الأموال تنتقل بحرية كاملة، بالإضافة إلى إن اغلب المبادلات الخارجية للجزائر كانت تتم في هذه المنطقة غير أنه بعد أكتوبر 1963 وبعد صدور القانون رقم 62- 144، دعمت التجارة الخارجية الجزائرية بنظام مراقبة صرف يسمح بالحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج بالإضافة إلى التحكم فى التقلبات النقدية في السوق.

وقد استمد هذا النظام من التشريع المعد من طرف وزارة المالية' ويحمل في طياته كل ما يتعلق بعرض العملية الصعبة' الطلب عليها والشروط التي تحددها والتي تحاول الحفاظ على سعر معين أسعار الصرف.

2- التعريفة الجمركية: في هدا المجال تم إستخدام معدلات جديدة وتم توزيع تشكلتها من أجل حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية[1].

لقد تم وضع أول تعريفة جمركية للجزائر بمرسوم بتاريخ 28 اكتوبر 1963حيث الطريقة عملها كانت تعتمد على تصنيفين:

- بالنسبة للمنتج وذلك حسب طبيعة وجهة المنتج.
- بالنسبة للبلد وذلك حسب الأصل والمصدر الجغرافي للمنتج.

لكن نتيجة للنقائص التي عرفتها التعريفة الجمركية جديدة سنة 1968 بمرسوم رقم 68- 35 والذي ادخل تعديلات على التعريفة السابقة حيث، تم إلغاء التعريفة الخاصة الممنوحة لفرنسا من جهة وتم تحديد الحقوق الجمركية على مستوى عام اعلي وتوزيعها بطريقة أوسع[2].

ولم تقتصر إجراءات المراقبة من طرف الدولة خلال هذه الفترة على مراقبة الصرف والتعريفة الجمركية فحسب بل وضعت نظام الحصص للواردات ليدعم الإجراءان السابقان[3].

3- نظام الحصص للاستيراد: حددت في هذا النظام القيود الكمية بصفة نهائية عن طريق التفاوض في إطار اتفاقيات ثنائية تجارية و هذا بمرسوم 63- 188 الصادر في 16 ماي 1963و الذي يهدف إلى:

- حماية الإنتاج الوطني الذي كان في مرحلة الانطلاق.

[1] صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمدجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية**، مجلة الباحث، قاصدي مرباح ورقلة، العدد04، 2006، ص:31.

[2] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:173.

- تحسين وضعية الميزان التجاري.

تتم عملية الاستيراد في نظام الحصص وفقا لطريقة التجمعات الشرائية (هي عبارة عن جمعيات تجمع بين مستوردين خواص و الدولة و تشكل شركات ذات رأس مال معظمه عمومي حيث تفرض عليهم الدولة نوع من المراقبة عن طريق وساطة ممثلين لها) و التي تهدف إلى :

- تنفيذ برامج الاستيراد السنوي للمنتج الذي هو من اختصاصها.
- تسويق المنتجات بين مختلف الطالبين حسب حصص محددة من طرف وزارة التجارة.

التعايش الظاهري بين القطاع الخاص والدولة لم يخف عدم التلاؤم بينهما والذي سرعان ما برز،نظرا لوجود برامج متناقضة بين المستوردين الخواص الذين هدفهم الرئيسي هو تحقيق الربح و قطاع الدولة الذي كانت غايته الوحيدة التموين التنظيم للسوق الوطنية[1].

المطلب الثاني: تنظيم وتطوير التجارة الخارجية في الجزائر خلال مرحلة الإحتكار من 1970 إلى 1979

يتم تنظيم قطاع التجارة إستخدمت الدولة عناصر أساسية لإجراء هدا الإحتكار وهي:

1- وضع اللمسات الأولى لإحتكار الدولة للواردات: لقد شهدت سنتا 1970و1971 تعميم إحتكار الدولة للتجارة الخارجية بصفة عامة والواردات بصفة خاصة، حيث في سنة 1971إستفادت حوالي 20 مؤسسة عمومية من منح الإحتكار ومراقبة 80% من التجارة الخارجية وهدا من أجل الوصول إلى إقامة صناعة قوية، تنشيط وترقية الصادرات والتقليل من الواردات غير أنه يعاب على هده الطريقة أنها لم تفصل بين الوظائف التقليدية للمؤسسات الإنتاج أو التوزيع الإنتاج والتوزيع في نفس الوقت والوظيفة الجديدة (الإستراد) إلى جانب غياب نص قانوني يحدد الشروط العامة للإستراد خاصة في إطار المؤسسات المستفيدة من إحتكار الواردات فهدا ما خلق وضعية لم تسمح للكيفيات الإدارية التي تحكم تطبيق هده الوظيفة الإستراد والوظائف الأخرى التي تقوم بها.

2- التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI): في سنة 1974 تم إنشاء الرخص العامة للإستراد وهي بمثابة منح بالعملة الصعبة تمنح للمؤسسات العمومية سنويا من أجل التخفيف من حدة الإحتكار وتسهيل تنسيق عمليات الإستراد مع الإحتياطات المحلية للمؤسسات العمومية وكذلك المؤسسات الخاصة التي لها برنامج سنوي كمحاولة إدراج القطاع الخاص في العملية التخطيطية المتبعة من طرف الدولة[2].

حيث تم إخضاع عمليات الإستراد طبقا لهدا التنظيم إلى ثلاث أشكال:

- سلع تخضع لنظام الحصص.
- سلع محررة الإستراد.
- سلع تخضع لنظام الرخص الإجمالية للإستراد والتي تسلع سنويا.

[1] محمودذ حميدات، مرجع سابق ، ص 173.

[2] الصادق بوشنافة، مرجع سابق، ص: 122.

3- تعزيز إحتكار الدولة للتجارة 78- 02 المؤرخ في 11 فيفري 1978: والذي يكرس إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما يمنع أشكال التدخل على مستوي التجارة الخارجية للمتعاملين الخواص ويمكن حصر الأهداف التي جاء من أجلها هدا القانون فيما يلي:

- تنويع العلاقات مع الخارج.
- حماية الاقتصاد الوطني.

تقوية القدرة التفاوضية مع الأطراف الخارجية.

- ضمان حقيقي لنقل التكنولوجيا.

حيث تم تدعيم هدا القانون بتعليمة رئاسية في 17جوان 1978حول طبيعة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ووضع المبادئ التي يجب أن تسير عليها المؤسسات العمومية في تنفيذ صفقاتها التجارية مع الخارج ونوجز هده المبادئ فيما يلي[1]:

- الأخذ بعين الإعتبار الطاقات الإنتاجية الوطنية في تحقيق وتلبية الرغبات والحاجات المحلية قبل اللجوء للإستراد من الخارج.

- تتم الصفقات مع الأجانب على أساس الأولوية وبشرط مع البلد الذي له علاقات مع الجزائر مدعمة بعقود تجارية.

- عمليات الإستراد على الحساب يجب أن تكون بشروط تفصيلية كما يمنع إستراد منتجات متوفرة في السوق المحلي وإستعمال رسم جمركي لحماية المنتجات المحلية وتدعيم صناعة الواردات[2].

المطلب الثالث: تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال 1980- 1989

جرى العمل بهذا القانون إلى غاية 1988 مع ظهور بعض التعديلات الخفيفة التي كانت تنص عليها قوانين المالية خلال هذه الفترة.

1- **الإجراءات الجديدة لنظام الاحتكار**:يوجد إجراءان تتخدان من أجل هدا التنظيم:

1 -1- وقف لنشاط المستوردين الخواص: تطبيقا (En application) لمبدأ وقف نشاط المستوردين الخواص الذين يعملون لحسابهم الخاص ينص القانون رقم 78 – 02 في مادته 18 " حق كل مؤسسة خاصة تعمل في الاستيراد والتصدير وعموما كل مؤسسة يكون موضوعها الاجتماعي يخص تحضير المفاوضة أو تحقيق عمليات التجارة الخارجية، فالمؤسسات الخاصة التي تكون التجارة الخارجية فيها عبارة عن نشاط تابع، عليها أن تعمل في أجل محدد على إعادة تعديل نصوصها التأسيسية، قصد حذف نشاطات التجارة الخارجية من موضوعها الاجتماعي التي أصبحت ممنوعة ابتداءا من نشر هذا القانون غير أن القانون أعطى للمؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية بعض

[1] صادق بوشناقة، مرجع سابق، ص:122، 123.

[2] محمد الأمين زاهي ، **أثر الإصلاحات الإقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية وإنضمامها إلى OMC 1994- 2007**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية)، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008- 2009، ص: 41.

الصلاحيات بصورة مؤقتة في انتظار توسيع عملية الاحتكار على مجموع المنتجات المستوردة، وتتمثل في إمكانية حصول المؤسسات الوطنية الخاصة على رخصة استيراد، بشرط أن تكون السلع المستوردة لم تدخل بعد ضمن مجموعة السلع التي يشملها الاحتكار.

أما الشرط الثاني فيجب أن تكون هذه السلع المستوردة موجهة مباشرة للاحتياجات الخاصة بالإنتاج في هذه المؤسسات، بمعنى أن رخص الاستيراد الممنوحة لا يمكن أن تشمل السلع الموجهة لغرض بيعها على حالها فالمؤسسات الأجنبية المعنية هي نفسها قد تقوم بعملية الاستيراد تحت غطاء الرخصة الممنوحة، إما بطريقة مباشرة أو عن طريق الوكالات أو الملصقات أو غيرها من المؤسسات التي يمكن أن تنشأ في الجزائر،كما أن هذا القانون قد سعى إلى وقف كل إمكانية تدخل لحساب الأطراف الأجنبية الذي يتم عن طريق وسطاء خواص وطنيين.

2-1- وقف جميع نشاطات الوساطة في مجال التجارة الخارجية:

حيث يعرف الوسيط على أنه كل شخص ضمني أو معنوي يقوم بإعداد الاتفاق و التفاوض أو تنفيذ صفقة أو عقد يحصل من خلاله على مقابل أو امتياز من أية طبيعة بفائدة طرف آخر أي أن الوسيط هو متعاقد لصلاح متعامل عمومي وطني، إذ تم إلغاء الوسطاء الذين يمثلون مصدر تكاليف مرتفعة تنعكس على أسعار الشراء وعليه أصبحت الدولة تقوم باحتكار المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الوطني، أما على مستوى الصادرات رغم الاعتماد شبه الكلي للصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات فإن قطاع التصدير قد تم احتكاره بصفة شبه مطلقة من طرف مؤسسة سونا طراك فمنذ بداية الثمانينات اتخذت عدة إجراءات لتشجيع الصادرات، وذلك من خلال تنويعها.

بالتأكيد على هذه النقطة التي تشكل موضوع القسم الذي يتكون من 10 مواد على الأقل من القانون 78 – 02 الذي كان في الغالب يطلق عليه قانون " ضد الوسطاء " والذي يمكن معالجته من ثلاثة جوانب:

أ . تحديد مفهوم الوساطة.

ب . نتائج تطبيق قواعد مبدأ وقف الوسطاء.

ج . العقوبات المفروضة لضمان تطبيق القواعد المتعلقة بوقف الوسطاء.

2- الظروف والآليات الجديدة لإعادة تنظيم الاحتكار

وفقا للقانون رقم 88 – 29:في إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ثار جدال آخر خلال الفترة 1980 – 1982 حول موضوع احتكار الدولة للتجارة الخارجية بإعادة النظر فيه، بل وحتى إمكانية ألغائه، غير أن طابعه الدستوري كان كافيا للإبقاء عليه ووضع حد لذلك الجدال، لكن مع تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 التي كانت له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، صار تصدير المنتوجات من خارج المحروقات أمرا محتوما في

السياسة الاقتصادية الجزائرية، كما استدعى الأمر إعادة تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفقا لمفهوم جديد لمشاكل التنمية الاقتصادية الذي تضمنه الإصلاح الخاص بمؤسسات التخطيط وهكذا فقد أصدرت الدولة القانون رقم 88 – 29 بتاريخ 19 / 07 / 1988 يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، والذي جاء على أساس إلغاء القانون رقم 78 – 02 وهو قانون يعتبر متطورا من حيث الدقة كما أنه مستوحى من القانون البولوني لسنة 1982 فيما يتعلق بمنح حقوق الامتياز " Les concessions " في مجال الاستيراد والتصدير وحسب التنظيم الجديد فإن الدولة الجزائرية تمارس احتكار التجارة الخارجية، عن طريق منح امتياز للمؤسسات العمومية أو إلى الهيئات العمومية أو إلى مجموعات المصالح المشتركة " Groupements d'intérêts communs " وهو امتياز يتم التراضي عنه من خلال دفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات صاحب الامتياز " Le concessionnaire

وبذلك لم تعد الدولة تقبل استيراد سلعة من قبل مؤسسة محددة مسبقا أو من قبل مؤسسة واحدة فقط بل فتحت إمكانية المنافسة بين المؤسسات العمومية في مجال المبادلات التجارية الدولية.

وقد جاء هذا القانون بأهداف جديدة حيث تحقيقها يتطلب آليات معينة تستخدم عن طريق المؤسسة العمومية في تدعيم اللامركزية في مجال التجارة الخارجية.

3. سياسة ترقية الصادرات

لقد أصبح إنجاز عمليات التصدير يتم من قبل المتعاملين العموميين والخواص في إطار البرنامج العام للتصدير

كما صار بالإمكان خلق مجموعات ذات مصلحة مشتركة تتشكل من المؤسسات العمومية الاقتصادية للقيام بالعمليات التي لها علاقة بالتصدير وفي ظل قانون 88 – 29 فقد تم اتخاذ إجراء تعويض رخص التصدير ببطاقات وشهادات التصدير حيث يمتد أجل صلاحية بطاقة المصدر إلى مدة 5 سنوات وهي بطاقة تسمح لصاحبها بالالتزام بالقيام بعمليات التصدير وفقا لقواعد ممارسة التجارة الدولية ويتم سحبها من وزارة التجارة ووزارة المالية.

أما شهادة التصدير فهي خاصة بالمؤسسات التي تقوم بعمليات التصدير بصورة منتظمة، ويترتب على حاملها نفس الحقوق التي تترتب على حامل البطاقة وتسحب شهادة المصدر من نفس الجهات الوزارية السابقة وذلك عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة أو الغرفة الولائية للتجارة.

أما فيما يخص علاقات المصدرين الوطنيين بالسوق الدولية فإن العقود التي تنفرد بها الوكالات التجارية، والتمثيلية في الخارج، من أجل تصدير السلع والخدمات يمكن أن تتم مع المؤسسات المصدرة والأشخاص الطبيعيين والمعنويين المؤهلين لهذا الغرض دون أن يمنع تلك المؤسسات المصدرة من دخولها الأسواق الأجنبية، كما يمكن للمؤسسات العمومية الاقتصادية أن تنشئ مؤسسات في الخارج أو المساهمة في رأسمالها، كما يمكن القول أنه فيما يخص الصادرات فإن الإصلاح يهدف إلى تنويع الصادرات من خارج المحروقات من ذلك صارت كل من المؤسسة العمومية أو الخاصة

مدعوة لإدخال عنصر " التصدير " في مخططها التنموي المتوسط الأجل، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع متطلبات التخطيط في الفرع الاقتصادي التابعة له وهو ما أعطى للمؤسسة حرية أكبر في تبنى أشكال تنظيمية ملائمة أكثر من أجل تنمية صادراتها سواء لوحدها أو مع المؤسسات الأخرى، دون المرور بأي احتكار للصادرات.

كما منحت الدولة تسهيلات متزايدة للمؤسسات التي تقوم بوضع خطة لتنمية الصادرات حيث أصبح بإمكان المؤسسة أن تحتفظ بقسط من إيراداتها من العملات الصعبة.

وفي هذا الإطار فقد أبدت الدولة مرونة كبيرة في السماح للمؤسسات العمومية والخاصة من أجل زيادة صادراتها ومكاسبها من العملة الصعبة[1].

[1] عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية)، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص: 298

المبحث الثاني: الإصلاحات في مجال تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إعادة النظر في احتكار الدولة للتجارة الخارجية كان بموجب المرسوم التنفيذي 88- 201 الصادر في 18 أكتوبر 1988 حيث جاء ليلغى الترتيبات القانونية التي تنص على احتكار الدولة كل العمليات التجارية المتعلقة بالأطراف الأجنبية، حيث عرفت الساحة الجزائرية منذ سنة 1990 ولا تزال تعرف لحد الآن إصلاحات جذرية تهدف من خلالها إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية و التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل هي:

المطلب الأول: مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990-1993

ونجد في هده المرحلة أنها تحتوي على مرحلتين هما:

1- مرحلة التحرير الأولى 1990- 1991: عرفت سنة 1990 أولى العلامات لبروز نظام تجاري جديد حيث يعتبر قانون المالية لسنة 1990 أول خطوة باتجاه إلغاء النظام القديم، والتي كانت تتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد وميزانية العملة الصعبة و عوضت هذه الأخيرة بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك المباشرة[1].

وبدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91- 37 الصادر في 13 فيفري 1991 المرتبطة أساسا بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية و التعليمة 91- 03 لبنك الجزائر المتعلقة بشروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد.

يكرس المرسوم 91- 37 إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إذ أكد هذا المرسوم على أن عملية الاستيراد لابد أن تقوم بواسطة تجار الجملة و الوكلاء المعتمدين من مجلس النقد و القرض.

لقد كان لهذه النصوص آثار مهمة على تجارة الجملة والوكلاء ويظهر ذلك من خلال:

- إلغاء إمكانية البيع بالعملة الصعبة من طرف الوكلاء و تجار الجملة المعتمدين.
- خضوع الوكلاء و تجار الجملة المعتمدين للقواعد الخاصة بالاستيراد و التمويل.
- توسيع الحقل التنافسي للوكلاء و تجار الجملة بما أن التنظيم الجديد يحدد الواردات.
- تحصيل المداخل بالدينار بالنسبة للاعتمادات الخارجية التي تزيد من شكل خطر الصرف.

يتضح لنا من خلال النصوص الصادرة سنة 1991 أن النظام البنكي كان المنظم الوحيد للتجارة الخارجية، كما أن اهتمام السلطات في هذه الفترة كان منحصرا في تحرير عمليات الاستيراد.

التي بدأت تقليص مخولاتها من العملة الصعبة، نتيجة تذبذب اسعار المحروقات وهذا ما زاد من ارتفاع مديونيتها الخارجية، والملاحظات التي يمكن تقديمها فيما يخص هذه المرحلة هي[2]:

- الميل إلى استيراد السلع النهائية سهلة التمويل على حساب التمويل الوطني.
- عمليات المضاربة في التجارة الخارجية وذلك عن طريق استيراد المنتجات الواسعة الربح والمنافسة للمنتج الوطني.

---

[1] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، سنة 1996، ص: 195.

[2] نفس مرجع، ص: 198.

أثبتت هذه النتائج الآثار السلبية لتحرير عمليات الاستيراد على الاقتصاد الوطني بسبب تطبيقها بطريقة عشوائية وغير عقلانيه إذ كان من الواجب على الدولة التدخل في إطار تنظيم وتحديد الأولويات دون عرقلة السير نحو اقتصاد السوق.

2- مرحلة العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية 1992- 1993: الفوضى التي ميزت السوق الجزائرية جراء عملية التحرير غير المضبوطة والتي أدت إلى اتجاه المستثمرين نحو عملية الاستيراد بهدف الربح السريع وإلى تدني النشاط الإنتاجي جعلت الدولة تعتقد أنه من الضروري التدخل عن طريق إصدارها للتعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة في 28 أوت 1992 التي جاءت لتأطير سياسة التجارة الخارجية وتحقيق المراقبة القبلية لعمليات الاستيراد وإعادة صياغة الترتيبات والمقاييس المعدة لتحرير التجارة الخارجية.

رسمت هذه التعليمة محورين أساسيين، الأول على مستوى النصوص التنظيمية من خلال تحديد معايير دقيقة وأولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة التمويل الخارجي من جهة أخرى، أما الثاني فيخص المتعاملين التجاريين وهو متعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى اقل ما يمكن وعلى العموم فقد وضعت هذه التعليمة إجراءات حمائية تهدف إلى حماية المنتج الوطني وتشجيعه كما تعمل على توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وتمكينه من تجاوز الأزمة.

عملية الإصلاح التي اعتمدتها السلطة الجزائرية باستعمال الموارد الوطنية برهنت فشلها، وهذا ما أدى بها إلى اللجوء إلى الخارج عن طريق إعادة جدولة الديون و تبني إصلاحات هيكلية عميقة من خلال مباشرة مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي، وتوصلت حينها إلى عقد اتفاقية ستاندباي في أفريل 1994.

المطلب الثاني: مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994- 2000

لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداء من 1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الدولية ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات الأجنبية وكذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية حيث تم ذلك من خلال التعليمة رقم 94- 20 المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات والتي أصدرها بنك الجزائر (البنك المركزي) حيث بموجبها تم حل اللجنة الخاصة المسماة (AD - HOC) والمكلفة بعملية تمويل الواردات، كما أن هذه التعليمة قد أعادت الاعتبار للبنك الأولي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية وتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شرطا معينة.

إن هذه التعليمة قد ألغت سابقاتها المتعلقة بعملية تمويل الواردات كما عمدت إلى تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك والعميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في القدرة على السداد "La solvabilité "[1].

[1] مسعود قريز،التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير،حالة الجزائر،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، الجزائر، 2000- 2001، ص: 178.

كما اتخذت تدابير أخرى تم بموجبها إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة الخاصة بالمستورد، لكن باستثناء السيارات الخاصة إلى غاية نهاية 1994 وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.

ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية، وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي1997.

واقتصر الحظر على ثلاث فئات من السلع المستوردة (لأسباب دينية وصحية واجتماعية والسلع الموقوفة مؤقتا لغاية نهاية 1994 وهناك عشر سلع معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة حيث ألغيت القيود عليها بنهاية 1994) حيث ألغي الحظر عليها تماما خلال منتصف 1995، هذا بالنسبة للواردات.

أما بالنسبة للصادرات، فقد ألغي الحظر السابق عليها، وفي جوان 1996 وأصبح نظام التجارة الخارجية الجزائري خاليا من القيود الكمية.

لقد كان من نتيجة تحرير التجارة الخارجية شهدت قيمة الواردات ارتفاعا كبيرا في 1994 واستمر هذا الارتفاع في 1995، بالرغم من ذلك ظل أقل من مستواه في 1990 بالقيمة الحقيقية.

لقد انخفضت قيمة الواردات الحقيقية في 1996 بالرغم من وجود التحرير التجاري وبقيت على نفس المستوى في1997 ويعز انخفاض الواردات عام 1996 إلى حدوث تشبع مفاجئ في الطلب المكبوت، وانخفاض في مستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع بصورة استثنائية للإنتاج الزراعي الوطني.

كما يشير غليه تقرير صندوق النقد الدولي إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في حصولها عل التمويل الأجنبي وصارت هذه المؤسسات تواجه صعوبة مالية نتيجة تزايد المنافسة بصورة أكبر، هذا فضلا عن انخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية لانخفاض الدخل الحقيقي للعائلات، واستمر ضغط خفض الواردات في السنة الموالية (أي 1997) بالرغم من حدوث ميل الاقتصاد الوطني للاستيراد لحكم برامج التصحيح الهيكلي، بمعني حدوث انخفاض نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي نتيجة تصفية أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الغير ناجعة والتي كانت تعتمد في نشاطها بصورة كبيرة على الواردات، وحيث أن الصادرات من غير المحروقات بقي ضعيفا فمن المتوقع أن يبقى حجم الواردات ضعيفا وعلى المدى المتوسط يمكن أن تنمو الواردات مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بتخفيض رسوم جمركية جديدة وفق اتفاق التجارة الحرة في إطار التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، وعضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة[1].

[1] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق ص: 441.

المطلب الثالث: سياسة التجارة الدولية في ظل المخططات التنموية 2001- 2014

سنتعرض فيما يلي البرامج الثلاثة من خلال التطرق الأهدافها و مضمونها و آثارها على بعض المؤشرات الاقتصاد الكلي

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004بنسب متفاوتة و تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب سجل قبل إضراره سنة 2000 و المقدرة بـ 11.9مليار دولار، و قد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

1-1- أهداف دعم الانعاش الاقتصادي: يهدف الى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية و هي:

-الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.

-خلق مناصب عمل و الحد من البطالة.

-دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

1-2- مضمون عدم الانتعاش الاقتصادي: يتمحور طول الفترة 2000- 2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذلك ما يخص التنمية المحلية و البشرية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الانعاش حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:[1]

الجدول رقم (02-07): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري الفلاحي و الصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي و بحث علمي	1369
هياكل قاعدية و ثقافية	1269
أشغال المنفعة العامة و الهياكل الإدارية	982
اتصالات و صناعة	623
صحة، بيئة و نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة و دراسات مدنية	200

المصدر: نبيل بوفليج ، **آثار التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية**، مجلة شمال افريقيا، جامعة بن بو علي شلف، 2005، ص: 106.

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة 1980–2009**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص ص: 65،66.

من خلال الجدول يتجلى أنه من ناحية القيمة يمثل قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية النصيب الأكبر، أي ما نسبة 40.1% أما على مدار الفترة جاءت سنة 2001كصاحبة أكبر المخصصات، وقد جاء هذا التركيز في السنتين الأولتين رغبة من الدول في تسريع وتيرة الانفاق خلال أقصر مدة و من ثم استغلال الانفراج المالي لتحقيق أكبر منفعة للإقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب العمل و تطوير البنى التحتية.[1]

2- مرحلة سياسة دعم النمو (2005-2009):

انطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009و يتضمن هذا البرنامج خمس محاور أساسية تعكس الجزائر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 60 مليارديولار للمحاور الخمس الأساسية و هي: تحسين ظروف المعيشة السكان تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال، و هذه المحاور نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-08): محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)

القطاعات	المبلغ مليار د.ج	النسبة%
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.4
تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203.9	4.9
تطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005 – 2009).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خصص ما نسبة 85.94% فقط لكل من برنامج تحسين الظروف المعيشية والإسكان، و برنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار أمريكي، و بسبب إهتمام السلطات الحكومية راجع الى الضرر الذي لحق بالجهة الاجتماعية من جراء البطالة والفقر، و التأكيد على إعادة التوازن الاجتماعي، أما في المقام الثالث فقد خصص لمحور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%و الذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة و الصناعةوالصيد البحري والسياحة و هي قطاعات تعكس الاقتصاد الحقيقي من شأنها أن تحن من قدراتها الإنتاجية وبالتالي لمبية جزء هام من الطلب الداخلي و الخارجي[2].

[1] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1970-2012**، (أطروحة نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص: 64.

[2] عبد الرحمن تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق** دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص: 243.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014):

جاء في برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق مايلي:

- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كمايلي :

الجدول رقم (02-09): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)

القطاع	المبلغ مليار دج
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية و الامن الوطني و الحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي و التكنولوجيا للاعلام و الاتصال	250

Source: programme de developpement,quinquennale, 2010 – 2014

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره التكفل الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه و الموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة الثقافة و الاتصال، الشؤون الدينية،التضامن الوطني و المجاهدين[1]

خصص برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية و تحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية و الريفية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من إنجاز محطات جديدة لتوليدالكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية و حديث المؤسسات العمومية.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب العمل جديدة.

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم و استعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المواقف العمومية.[2]

---

[1] أنيسة عثماني ، بوحصان لامية، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على اتشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، ابحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي.، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 11-12، 3-2013. ، ص: 9

[2] مرجع سابق، ص ص:10،11.

المبحث لثالث: تقييم فعالية سياسة التجارة الدولية على الأداء الاقتصادي في الجزائر 1990-2014

إن تحليل المؤشرات الإقتصادية الداخلية والخارجية في الجزائر تعتمد على مجموعة من الإحصائيات في فترة الدراسة 1990- 2014وسيتم عرض هده الإحصائيات كما يلي:

المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للفترة 1990-1999

سيتم في هدا المطلب عرض تحليل المؤشرات الإقتصادية الداخلية في الجزائر والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الإقتصادي وكدلك معدلات التضخم والحد من ظاهرة البطالة.

1- الناتج المحلي الإجمالي:

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة ومن خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي يكمن أحد صوره في القوة الاقتصادية و الجدول الموالي يستعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من (1990 - 1999).

الجدول رقم (02-10): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990- 1999)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
GDP	12045.1	45715.37	48003.3	49946.46	42542.57
النسبة %	1995	1996	1997	1998	1999
GDP	41764.05	46941.5	48177.86	4818.78	48640.61

المصدر: بلال مومو، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي – دلراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2011**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي)،جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012، ص: 20.

يتبين من خلال الجدول أن قيم الناتج المحلي الخام عرف تذبذب في الفترة 1990 -1996 حيث بلغ الناتج الإجمالي لسنة 1990 مقدرا 62.045 مليون دولار ثم إنخفضت سنة 1991 بـ 45715 مليون دولار قبل الدخول في مرحلة التذبذب (1992-1996) وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية البيئية التي كانت تسود الجزائر في تلك الفترة مع تراكم المديونية وإنخفاض أسعار البترول، حيث باشرت الجزائر بالتحول نحو إقتصاد السوق، حيث باشرت مرحلة التصحيح الهيكلي (1995 -1998).

شهدت السنوات (1997، 1998 ، 1999) شبه إستقرار في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 48 مليون دولار أمريكي و نستطيع القول أنه بعد عودة الاستقرار السياسي و الأمني بدرجة كبيرة بعد سنة 1997 شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية الهامة هما: برنامج الإنعاش الاقتصادي[1].

[1] بلال مومو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي – دلراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2011، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي)،جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012، ص :20.

2- تحقيق النمو الإقتصادي:

من الضروري تقديم صورة لواقع النمو الإقتصادي وما يشكله من إرتباط قوي مع البطالة والإستثمار.

الجدول رقم (02-11): تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو	(2.2)	(0.3)	20	(2.5)	0.30	3.9	3.8	1.2	5.0	3.2

المصدر: أحمد نصير، **أثر السياسة الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012**، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية)، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص: 296.

لم يتحسن النمو الإقتصادي لأنه بقي حبيس تقلبات إصلاحات إقتصادية والملاحظ أن الفترة 1994-2000 بحيث تراجع معدل النمو سنة 1997 ليحقق 1.2% بعد أن كان قد حقق سنة 1996 معدلا لا يقدر بـ 3.8% والذي تزامن مع تراجع نسبة القروض الإقتصادية حيث كان معدل النمو سلبي 4.72% كما عرفت معدلات النمو نتائج مرضية وخاصة سنة 1998 أين وصل إلى 5% وهذا نتيجة لإنطلاق قطاع الصناعة والموسم الفلاحي الجيد في تلك السنة[1].

3- معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 -1999:

لقد واجه الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة من الفترة محل الدراسة ضغوطا تضخمية شديدة مثلما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-12): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	20.2	25.5	31	21.6	29.4	21.7	18.7	7	5	2.6

المصدر: نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات) تلمسان، 2010-2011، ص: 205.

تواصل التذبذب في معدلات التضخم خلال الفترة 1999-2009 ليصل اعلى نسبة له في سنة 2004و المقدرة بـ 29.4%و يرجع ذلك لعدة أسباب منها تخفيض قيمة الدينار في 1994، والتوسع النقدي و المتتالي، فقد عرفت سنة 1992تلاشيا تاما للإنظباط النقدي و ارتفاع معدلات السيولة إضافة الى تزايد حجم الطلب مع الركود في مستويات الطلب، و تعديل سعر الصرف دون أن نهمل الاستمرار في تحرير الأسعار الداخلية المسجلة في برنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ منذ 1989و الذي كان سريعا خاصة عام 1993إذ بلغت نسبة الأسعار المحررة عند مؤشر أسعار الاستهلاك 77% مقابل 10% في 1988.

[1] أحمد نصير، **أثر السياسة الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012**،(مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية)، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص: 296.

4- الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر من 1990 – 1999

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الاساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولعل أسوأ و أبرز سمات الأزمة الاقتصادية هي التزايد المستمر في عدد الافرادالقادرين على العمل والراغبين فيه و الباحثين عنه دون أن يعثروا عليه[1].

الجدول رقم(02-13): تطور المعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 -1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
البطالة %	19.2	20.2	21.3	29.5	24.36	28	28	28.2	28	29

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على:

- نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات)، تلمسان، 2010-2011، ص211.

- ملاك قارة، إشكالية **الإقتصاد غير رسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينسغال**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية)، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص: 120.

تميز سوق الشغل منذ النصف الثاني للثمانينات الى غاية عام 1999 بإرتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان 29% فالأزمة الاقتصادية الحاة التي عاشتها خلال هذه الفترة و التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات و انخفاض أسعار النفط أدت الى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العامل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، و شروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة، الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات و تسريح آلاف العمال، ففي 3 سنوات من 1992 الى 1995 انتقل عدد البطالين من 1.5% مليون الى 2.1 مليون شخص أي بزيادة 582000 عاطل إذ تمثل فئة الشباب بنسبة 80% (أقل من 30 سنة)[2].

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي للفترة 1990-1999

تتمثل مؤشرات الأداء الإقتصادي الخارجي في الجزائر، تطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات والإحتياطات الدولية والإستثمار الأجنبي المباشر.

1- تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990–1999

يعتبر التغير في رصيد ميزان التجاري محصلة التغيرات في كل من الصادرات والواردات والجدول التالي يوضح دلك خلال الفترة 1990-1999.

[1] نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات)، تلمسان، 2010-2011 ص:211.

[2] ملاك قارة، **إشكالية الإقتصاد غير رسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينسغال**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية) جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص: 120.

الجدول رقم (02-14): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد ميزان التجاري	1620	6040	2432	1302	-1325	-521	4277	5202	810	3358

المصدر: سعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2009**، (مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكادمي علوم إقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص: 26.

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري في الجزائر كان في حالة فائض خلال الفترة 1990-1993 وهدا يدل إلى تدبدب الاقتصاد الجزائري ثم بعد دالك دخلت الجزائر في حالة عجز في رصيد ميزانها التجاري خلال السنتين 1994-1995، ثم رجع الفائض في السنوات الموالية وهدا راجع إلى تغيرات الحاصلة في قيمة الصادرات والواردات.

2- تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990- 1999

تطور ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلى1999 وهي الفترة التي عرفت فيها الدولة الجزائرية عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (02-15): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990- 1999

الوحدة مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد ميزان المدفوعات	0.84	0.5	0.23	-0.03	-6.33	6.336	2.09	1.17	-1.79	-2.38

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:

- شريف عمروشي، **السياسة النقدية و اختلال ميزان المدفوعات**، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية و علوم التسيير)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005، ص:178.

نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول أن اتسم ميزان المدفوعات بعد سنة 1991 بخسائر في الاحتياطات و زيادة الافتراض، وارتفاع المديونية الخارجية من 12.5مليار دولار، ويمكن القول أن برنامج الاستعادة الإئتماني الأول لم يحقق أهدافه المرجوة بالرغم من تحقيق رصيد ميزان مدفوعات فائض يقدر 84 مليون دولار[1].

وان رصيد ميزان المدفوعات ظل دوما في حالة عجز و قد حقق ميزان المدفوعات عجز في رصيده بلغ (0.03) مليار دولار، نتيجة لإنخفاض عوائد المحروقات، و نظرا للاختلالات التي عرضها ميزان المدفوعات أدى بالدولة الجزائرية بالاتفاق مع صندوق الدولي في 12 أفريل 1994، على برنامج الاستعداد الائتماني، و ذلك ابتداءا من 1 أفريل

[1] شريف عمروشي، **السياسة النقدية واختلال ميزان المدفوعات**، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية و علوم التسيير)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005، ص: 178.

1994 الى غاية 31 مارس 1995 و يهدف الى إعادة هيكلة المديونية الخارجية، وإستمر عجز في ميزان المدفوعات قدره 2.09مليار دولار، و استمر العجز الى سنة 1997 التي تميزيت بتحقيق فائض على عكس السنوات السابقة 1993-1996 وقدر هذا الفائض بـ 1.17 مليار دولار، إضافة الى إعادة جدولة الديون و التمويلات المتعددة الأطراف في هذه السنة وذلك لفك اختلاف المالي الخارجي وتشكيل احتياطاتصرف بلغت و لم يدم هذا الفائض طويلا حيث عاد ميزان المدفوعات للعجز مرة أخرى سنة 1998 حيث بلغ مقدار العجز 1.79 مليار دولار، وفي سنة 1999 بنسبة قدرها (2.38%) و ذلك للتراجع الكبير في عوائد المحروقات.

3- **الاحتياطات الدولية (1990 -1999):** شهدت الإحتياطات الدولية في الجزائر العديد من التغيرات لدا سنقوم بتوضيح دالك في الجدول التالي:

الجدول رقم (02–16):تطور إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل الإحتياطات	0.7	1.6	1.5	1.5	2.7	2.0	4.4	8.0	6.8	4.4

المصدر :من إعداد الطالبة إعتمتدا على:

- علي بطاهر، **سياسة التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف، ص: 203.

لقد عرفت الإحتياطات الدولية تحسنا غير مسبوق و ذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة، فإعادة الجدولة وتحسين أسعار المحروقات حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار أمريكي خلال سنتي 1996-1997 مما سمح للجزائر برفع إحتياطاتها الدولية.

إن الإحتياطات التي كانت أقل من 2 مليار دولار لمدة ثماني سنوات التي سبقت برنامج التثبيت (أي من سنة 1986 إلى 1993) عرفت تحسنا غير مسبوق بسبب العوامل الخارجية المساعدة، فإعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار أمريكي خلال سنتي 1997/1996 سمح للجزائر برفع إحتياطاتها الدولية حيث إنتقلت من 2.7 مليار دولار سنة 1994 إلى 4.4 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ سنة 1997 ثمانية مليار دولار رغم التراجع النسبي خلال سنتي 1999/1998 حيث بلغ على التوالي 6.8 مليار دولار و 4.4 مليار دولار وذلك بين تراجع أسعار المحروقات من جهة، وإرتفاع خدمة الدين من جهة ثانية[1].

4- تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990 -1999

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواطا كبيرة في طريق تهيئة المناخ الإستثماري الملائم لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشر FDI المعبرة عن رأس المال الأجنبي الوارد إلى الجزائر.

[1] علي بطاهر، **سياسة التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف، ص: 203.

الجدول رقم(02- 17) : أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة1990 – 1999

الوحدة بالمليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	0.3349	11.638	30	-	_	_	270	260	606.6	291.6

المصدر :ناجي بن حسين، **تحليل وتقييم مناخ الإستثمارات في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص:59.

يمثل الجدول تدفق الإستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث حقق خلال الفترة (90 - 1999) مستويات مقبولة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد قامت الجزائر بوضع قانون جديد للإستثمارات بين 1993 بحيث تحفيز الإستثمار الأجنبي و قدقدمت لأجل ذلك عدة كزايا مالية و خلال الفترة 1993، 1995 كان هناك غياب شبه كامل للإستثمارات الأجنبي و يرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر، أما في الفترة (1996 -1999) فقد تميزت بعودةالإستثمارات الأجنبية للجزائر و التي توجهت أغلبيتها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جادية الإستثمار الأجنبي الذي إستقبلته البلدان المجاورة.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي للفترة 2000-2014

يحو ي هدا المطلب على المؤشرات التالية:

1- الناتج المحلي الإجمالي

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة، ومن خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي يكمن أحد صوره في القوة الاقتصادية والجداول الموالية تستعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

1-1- معدلات الناتج الداخلي الإجمالي من الفترة 2000 إلى 2009: ويتضح هدا التطور من خلال الإحصائيات ألتالية:

الجدول رقم (02-18): تطور معدل الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو	5479.05	55180.99	57053.03	86018.6	85013.94
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	102339.1	117169.3	135803.6	170989.3	138119.9

المصدر: نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات)، تلمسان، 2010-2011، ص:202.

يبين في الجدول أعلاه أن الجزائر عرفت في السنوات (2000-2003) نمطا تصاعديا في قيم الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي سنة 2003 حوالي 6.9 %ومن جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس السنة و تفسر الإرتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات و أعلى نسبة نمو في الفترة 2001-2009 وهي: 8.8 %إضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة و المقدرة بـ 19.5%.

هذا التأشير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الإتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد مكونات الرئيسية للناتج الخام في الجزائر سنة تفوق 40%.

1-2- معدلات الناتج الداخلي الإجمالي من الفترة 2010 إلى 2014: ويتضح هدا التطور من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (02–19): تطور معدلات الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الناتج المحلي الإجمالي	103.99	199.39	207.80	212.45	227.8

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **آفاق الإقتصاد العربي**، الكويت، 2015، ص: 11.

2- تحقيق النمو الاقتصادي:

إن معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر هي في حالة تدبدب مستمر ويتضح دلك من خلال.

2-1- معدلات النمو الإقتصادي من الفترة 2000 إلى2009: ويتضح هده التطور من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (02–20): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال (2000–2009)

الوحدة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	2.4	2.1	4.1	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4

المصدر: بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990 -2006)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41، 2008، ص: 26.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي سنة 2000 نسبة 2.4% فهي سجلت تراجعا مقارنة بسنة 1999 التي كان يقدر فيها معدل النمو 3.9% رغم السير المالي الذي تحقق سنة 2000 بسبب تحسن أسعار المحروقات غير أنه لم يتحسن لأنه بقي حبيس تقلبات إصلاحات إقتصادية و استمر النمو في الانخفاض حيث سجل في سنة 2001 معدل 2.1% رغم تحسن أداء القطاع الفلاحي بنسبة 18.7% نتيجة تحسن الظروف المناخية وإعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ولما كانت هذه النسبة غير كافية تزامنا مع تحسن أسعار النفط في الاسواق العالمية أدى الى القيام بتنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) و ربما هو ملاحظ أن تطور معدل نمو الناتج في الجزائر

يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة و تقلبات أسعار برميل النفظ حيث يجعل سير و تطور القطاعات مرتبط بقدرات الاستراد التي تتأثر بالصدمات الخارجية[1].

تعتبر النسبة 6.9% على نسبة سجلها معدل النمو في طول فترة الدراسة و هذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي الذي سجل نمو قدره 17% سنة 2003 مقابل معدل نمو قدره 13.2% و1.3- % سنتي 2001 و 2002 على الترتيب ان قطاع المحروقات بقي هو المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي حيث شكل نسبة 30.6% من حجم الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2004 مقابل معدل النمو في الانخفاض ليبلغ 5.1% سنة 2005و استمر في الانخفاض ليصل الى 6.8 % سنة 2006 2% في حين عرفت مساهمة قطاعات خارج الحروقات ارتفاعا ملحوظا خصوصا قطاع البناء و الاشغال العمومية الذي سجل ارتفاعا بنسبة 11.6% سنة 2006 و قطاع الفلاحة الذي نمى بنسبة 4.9% ليرتفع الى نسبة 3% سنة 2007 ثم سجل إنخفاضا آخر سنة 5.6-% و ارتفاع حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعي من 0.8% سنة 2007 الى 4.3% سنة 2008و استقرت وتيرة النمو عند السنة 2009.[2]

2-2- تطورات معدلات النمو الاقتصادي من الفترة 2010-2014: ويتبين ذلك من خلال الإحصائيات التالية

الجدول رقم(02-21): تطورات معدلات النمو الإقتصاي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة %

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الإقتصادي	2.1	2.83	3.3	2.81	3.84

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **آفاق الإقتصاد العربي**، الكويت، 2015، ص: 06.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات النمو الإقتصادي كانت في حالة تدبدب من سنة إلى أخرى، فكانت في حالة تباطئ خلال سنة 2010 بنسبة تقدر بـ 2.1% وسنة 2011 بـ 2.83%، أما فيما يخص عام 2012 نجد أن هدا المعدل إرتفع بنسبة 3.3% ثم إنخفض سنة 2013 بنسبة 2.81% وبعدها بنسبة 3.84% عام 2014 فمن هده المعدلات نستنتج أن خلال الفترة 2010-2014 هناك ارتفاع في معدلات النمو الإقتصادي من خلال البرنامج الخماسي هذه الفترة، فتوقعت السلطات استمرار ارتفاع معدلات النمو سنة 2015 -2016 بنسب 3.99%و 3.83% على التوالي فنستنتج كذلك معدلات النمو سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 هو 1.03% وهذا يعني تحسن إقتصاد الجزائري.

[1] بن علي بلعزوز ، عبد العزيز طيبة ، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990 -2006)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41، 2008، ص: 26.

[2] بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة ، مرجع سابق، ص 26.

3- إستقرار مستوى الأسعار والتحكم في التضخم:

إن إرتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى فساد البنية الإستثمارية من خلال تدني الثقة في العملة المحلية والجداول التالية توضح معدلات التضخم في الجزائر.

3-1- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال 2000- 2009: ويتبين ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (02-22):تطور معدل التضخم في الجزائر خلال 2000- 2009

الوحدة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0.34	4.2	1.4	2.58	3.6	7.6	2.5	3.5	3	4.2

المصدر: نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات) تلمسان، 2010-2011، ص:205.

نلاحظ من خلال الجدول في الفترة 2000-2009 بدأ التحكم في معدلات التضخم حيث نلمس انخفاضا ظاهر فالبرغم من أنه ظل يتأرجح بين 0.34% في سنة 2000 الى 4.2% في سنة 2009 إلا أنه لم يتجاوز 5% طيلة هذه الفترة، و ترجع هذه النتائج المشجعة الى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات حيث إنخفضت و يترة التوسع النقدي، بالاضافة الى استقرار مستويات الطلب الكلي و التحكم في السيولة الاقتصادية، لكن هذه الاجراءات إلا أنه يجب بذل المزيد من المجهودات حتى تصبح الجزائر من الدول المنعدمة التضخم.

3-2- تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2014: ويتبين دالك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (02-23):تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدلات التضخم	3.9	4	8.9	3.3	3.2

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:

- طارق قندوز، التضخم ودوران رصيد الميزان التجاري في حلقة مفرغة مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 6 ماي 2015، ص: 2.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، آفاق الإقتصاد العربي، الكويت، 2015، ص: 16.

الملاحظ في الجدول أن تباطؤ المستوى العام للأسعار بلغ سنة 2010 نسبة 3.9% إذ يبقى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر خلال هده السنة إنكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة يبقى منخفض بكثير مقارنة ببلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط المقدرة عند 6% وعند كافة البلدان الناشئة تعادل 6%، المتوسط العالي للتضخم هو 3.74% نهاية سنة 2010

وعاودت وتيرة التضخم الإرتفاع بشكل طفيف عام 2011 إلى حدود 4% ليس هنا النمو السريع لارتفاع الكتلة النقدية في عام 2011، إضافة إلى المستوى العام لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة[1].

إرتفع معدل التضخم سنة 2012 إلى 8.9% بشكل كبير ثم إنخفض سنة 2013 و2014 وهدا راجع مباشرة إلى عدم إستقرار مستوى الأسعار خلال البرامج المطبقة من طرف الدولة الأمر الذي كان وراء الارتفاع المذهل خلال سنة 2012، وتقول توقعات معدلات التضخم في الجزائر احتمال ارتفاع معدل التضخم إلى 4% سنة 2015 ويبقى على نفس المستوى سنة 2016.

4- تخفيض البطالة: عند انخفاض أسعار البترول في الثمانينات ظهر ما يسمى بمشكل البطالة في الجزائر وبشكل سريع ارتفعت معدلات البطالة و بعدها بدأت تنخفض في السنوات الأخيرة

4-1- معدل البطالة في الجزائر من 2000 -2009 : ويتبين دالك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (02–24): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2009

الوحدة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدلات البطالة	23.7	13.7	17.3	15.6	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2

المصدر: نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص211.

من خلال الجدول نجد أن منذ سنة 2001 تم إنشاء عدد كبير من مناصب العمل تجاوز 3 مليون منصب حسب وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعية و قامت الدولة بعدة تعديلات على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة فقدمت عدة تسهيلات تسمح للشباب بإنشاء مؤسسات ذات أحجام مهمة، فبفضل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تم إنشاء أكثر من 900000 مؤسسة مصغرة تشغل 300000 عامل، إضافي الى برنامج عقود إدماج الشباب الذي تم طرحه في سنة 2008 للشباب الذي يبحث عن عمل من 18 سنة الى 35 سنة علما أن 120000 حاصل على شهادات جامعية يقبلون على سوق العمل، إضافة الى المتخرجين من معاهد التكوين المهني الدين يتجاوز عددهم 500000 طالبا سنوياً .

الاستنتاج الأخير من الجدول أن معدلات البطالة في الجزائر تتراجع بشكل كبير و هذا راجع الى توفيره مناصب العمل في السنوات الأخيرة أي 2009.

[1] طارق قندوز، **التضخم ودوران رصيد الميزان التجاري في حلقة مفرغة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 6 ماي 2015، ص ص:02-03.

2-4- معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2014: ويتبين دالك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (02–25): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدلات البطالة	10	9.8	9.7	9.3	9

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:

– التقرير الاقتصادي العربي صندوق النقد العربي 2012، **التطورات الإقتصادية والإجتماعية نضرة عامة على اقتصاديات الدول العربية**، 2011، ص: 46.

– حبيب قنوني وآخرون، **البطالة والتضخم في الجزائر بين ظاهرتين 1990-2013**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، بسكرة، العدد11، 2014، ص: 120.

– تصفح الموقع: http://www.akhersaa-dz.com/watani/84169.html?print خبراء صندوق النقد الدولي، يؤكدون استمرار تراجع نسبة البطالة في الجزائر، 18ماي 2013، 08:30 .

قد ابرز هؤلاء الخبراء –عقب مهمة قاموا بها للجزائر من 25 أفريل الى 2 ماي الجاري استقبلوا خلالها من طرف مسئولي وزارة العمل و الضمان الاجتماعي مواصلة انخفاض نسبة البطالة لاسيما لدى الشباب مؤكدا بذلك الاتجاه العام الذي كشفت عنه الدراسات السنوية التي أجراها الديوان الوطني للإحصاء حسبما علم لدى الوزارة. للإشارة فقد انتقل المعدل العام للبطالة في الجزائر من 72.7 بالمائة عام 2000 الى 10 بالمائة عام 2011 في حين تراجع معدل البطالة عند الشباب لفئة ما بين 16. 24 سنة من 54.07 بالمائة الى 22.4 بالمائة خلال ذات الفترة (2000-2011) ما يعني انخفاضا بأكثر من النصف في مدة زمنية لا تتعدى 11 سنة. كما سجلت نسبة البطالة لدى الجامعيين هي الأخرى تراجعا ملحوظا في 2011 حيث انخفضت الى 16.1 بالمائة مقابل 21.4 بالمائة سنة 2010.وكان صندوق النقد الدولي قد توقع في تقريره الأخير حول الآفاق الاقتصادية العالمية الذي نشر شهر أفريل المنصرم أن تتراجع نسبة البطالة في الجزائر من 9.7 بالمائة في 2012 إلى 9.3 بالمائة في 2013 ثم إلى 9 بالمائة في 2014. ويعد مستوى البطالة لدى الشباب في الجزائر في نهاية فترة التعديل الهيكلي متقاربا مع المعدل الحالي المسجل على مستوى البلدان الاوروبية التي تعاني ازمة من حيث معدل البطالة لدى الشباب الذي بلغ ذروته شهر فيفري الماضي بما يفوق 60 بالمائة في اليونان وما يقارب 56 بالمائة في اسبانيا بحسب معطيات منظمة الإحصاء الأوروبية. وحددت هذه النسبة بما يقارب 24 في المائة في منطقة اليورو في فيفري 2013 مقابل 22.6 بالمائة في 2012. وافاد تقرير لمنظمة العمل الدولية نشر شهر ماي الجاري ان نسبة البطالة لدى الشباب ارتفعت الى 24ر9 بالمائة خلال الفترة من 2008 الى 2012 في البلدان المتطورة والاتحاد الأوروبي بينما بلغت 18.1بالمائة في 2012 ليسجل بذلك مستوى ثابت منذ عشر.

المطلب الرابع : تحليل مؤشرات الاداء الاقتصادي الخارجي للفترة 2000-2014

يحتوي هدا المطلب على المؤشرات التالية:

1- وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2009:

وهو عبارة عن المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي خلال الفترة 2000-2009 و الجدول التالي بين سيرة هذه المعاملات

1-1- الميزان التجاري من 2000 إلى 2010: ويتبين دالك من خلال الإحصائيات التالية

الجدول رقم (02-26) يمثل تطور الميزان لتجاري خلال الفترة 2000-2009

الوحدة مليون دولار أمريكي.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21631	27631	39479	29294
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54741	60136	79298	45194
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	24351	33285	32532	39819	5900
معدل التغطية %	240.17	192.47	156.76	181.85	175.24	221.49	255.13	217.64	200.86	154.28

المصدر: ازايري بالقاسم، **إنعكاسات وتحديات الأورو على الإقتصاد الجزائريفي ظل الشراكة الأورو– متوسطية**، الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائريفي الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة البليدة،21-22 ماي، 2002.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال سنتي 2000 و 2002 و الذي نتج عن تذبذب الواردات مقابل التزايد المستمر للصادرات خلال هذه الفترة، و هو ما يظهر ه معدل التغطية، كما أن الفائض المسجل في سنة 2000 الذي وصل الى 12858 مليون دولار راجع الى ارتفاع في أسعار النفط و استقرار الواردات، حيث استفادت الجزائر من الطفرة المستمرة في أسعار النفط منذ عام 1999، مما أسفر عن إرادات للدولة لا سابقة لها، وعن تراكم هائل من صافي الاصول بعملات أجنبية ثم بعد ذلك شهد هذا الفائض تزايد مستمرا خلال سنوات 2003-2009 و هو ما يعكس زيادة قيمة صادرات النفط الخام الجزائرية الى 74.5 دولار امريكي للبرميل عام2007، مقابل 65.7 دولار في عام 2006 فبالنسبة للصادرات الجزائرية الى جانب الصعوبات المتمثلة في المواصفات القياسية و معايير الصحة و السلامة و مواعيد دخول السلعة و نظام الحصص و الرسوم الجمركية... الخ

مما يضعف تنافسية المنتجات الجزائرية أمام مثلاتها الاوربية و يدفع الاتحاد الى تغير اتجاه وارداته من الجزائر الى دول أخرى.[1]

[1] زايري بالقاسم، **انعكاسات و تحديات الاورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشركاة الاورو –متوسطية**، الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة البليدة، 21-22، ماي 2002.

2- وضعية ميزان المدفوعات:

يكون ميزان المدفوعات في ثلاث حالات إما في حالة فائض أو في حالة عجز وأخيرا هي حالة التوازن ونوضح دالك من خلال إحصائيا صافي ميزان المدفوعات.

1-2- تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010 -2014: : ويتبين دالك من خلال الإحصائيات التالية

الجدول رقم (02-27): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010 -2014

الوحدة مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2010	57053	40472	16581
2011	73489	47247	26242
2012	73981	46801	27180
2013	65917	54852	11065
2014	95662	33058	6264

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:

إحصائيات الوطنية لتطوير الإستثمار،حصيلة التجارة الخارجية، 6 ماي 2015، ص: 02.

كان الميزان التجاري سنة 2020 في حالة فائض يقدر بـــ16.45 مليار دولار أمريكي مقابل 5.9مليار دولار في عام 2009 أي أن قيمة الصادرات إرتفعت بنسبة 25مليار دولار وبلغت 57053 مليون دولار مقابل 45194 مليون دولار في العام الماضي إرتفعت الواردات الجزائرية بنسبة 2.34% وبلغت 40472 مليون دولار مقابل 39292 مليون دولار في سنة 2009 أما في سنة 2011 تطور الميزان التجاري وحقق فائض بأزيد من 26.93 مليار دولار خلال 2011 مقابل 16.58 مليار دولار في 2010 أي بإرتفاع قدره 62.46% حيث بلغت الصادرات 73487 مليار دولار مقابل 57053 مليار دولار في 2010 أي بإرتفاع 28.63% وبلغت الواردات 47247 مليون دولار مقابل 40472 مليون دولار في 2010 أي زيادة قدرها 14.78% ويرجع تحسن التجارة الخارجية في 2011 ألى ارتفاع صادرات المحروقات بزيادة 41% حيث إنعكس التوجه الإيجابي للصادرات ويحقق كذلك في سنة 2012 فائض تجاريا قدره 27.18 مليار دولار ، هدا الإرتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى الإستقرار النسبي لتدفق الواردات والصادرات بلغت الصادرات 73.98 مليار دولار أي زيادة 0.67%، أما فيما يخص الوارت فقد وصلت إلى 46.8 مليار دولار، وفي سنة 2013 فقد حقق الميزان التجاري انخفاض طفيف مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات بـ 65917 مليار دولار،ففي سنة 2814 حدث أمر غير متوقع وهو انخفاض أو عجز الميزان التجاري والدي كان دو القيمة 6264 مليار دولار، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات 95662 مليار دولار وإنخفاض قيمة الواردات عن ما كانت عليه في السنوات السابقة بقيمة 33058 مليار دولار[1].

[1] نجاح سلامة، **تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري**، (مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص ص: 93-94.

1-3- ميزان المدفوعات في الجزائر من 2010 إلى 2014: ويتبين دالك من خلال الإحصائيات التالية

الجدول رقم (02-28): يبين تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2014 .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد ميزان المدفوعات	15.58	20.14	20.06	0.13	(5.88)

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد18 ، جوان 2012، ص: 15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد20 ، ديسمبر 2012، ص: 15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد22، جوان 2013، ص: 15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد25 ، مارس 2014، ص: 15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد29، مارس 2014،ص: 15.

نلاحظ من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات سجل فوائض مهمة خلال السنوات 2010 و 2011 و2012 بمعدلات

2- 15.58%و 20.14%و 12.06% على التوالي وهدا راجع إلى تراكم إحتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وبعدها إنخفض هدا الفائض سنة 2013 بنسبة 0.13% وفي سنة 2014 كان ميزان المدفوعات عجز بنسبة (5.88).

3- إحتياطات الصرف الأجنبي

لقد إرتفعت إحتياطات الصرف الدولية بشكل كبير خلال المرحة الممتدة من2000 إلى 2009، وهو ما يمكن أن يشكل حماية للحساب الخارجي إدا إنخفت أسعار النفط بشكل سريع وغير متوقع.

3-1- إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000–2009: ويتبين دالك من خلال الإحصائيات التالية :

الجدول رقم (02–29):تطور إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الإحتياطات	11.9	17.98	23.94	32.94	32.11	43.11	56.18	110.03	110.8	120

المصدر: بلقاسم زايري، **كفاية الإحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة وهران،العدد 7،ص: 70

نلاحظ من خلال الجدول أن الإحتياطات الصرف في تزايد مستمر خلال الفترة 2000–2009 حيث قفزت الإحتياطات من 17.96 مليار دولار أمريكي إلى 110.3 مليار دولار سنة 2001 حيث تضاعف بشكل كبير خلال السنوات الموالية'لى غاية 2009،و هو الأمر الدي عزز الملائمة المالية ودعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج.

3-2- إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010–2014: ويتبين دالك من خـــــلال الإحصائيات التالية

الجدول رقم (02–30):تطور إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الإحتياطات	130	180.2	190.07	194.0	190.2

المصدر: عبد العزيز طيبة، **فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم إحتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2010**، الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية، شلف، العدد 12، جوان 2014.

نلاحظ من خلال الجدول كذلك هناك تزايد مستمر في إحتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2010-2013 وهدا راجع إلى تعزيز الملائمة المالية ودعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج أما في سنة 2014 فقد تراجع قليلا.

4- **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000– 2014**: أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة و قطعت أشواطا كبيرة في طريق تهيئة المناخ الإستثماري الملائم لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ويتضح دالك من خلال الإحصائيات التالية

3-3- تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة2000- 2009: : ويتبين دالك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (02-31): أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000 – 2009)

الوحدة بالمليون دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	438	1196	1065	633.7	881.9	1081.3	1795.4	1661.6	2593.6	2746.4

المصدر :كريمة قودري، **الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر**، (مذكرة ماجيستر، تخصص مالية دولية)، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان،2011، ص: 74.

من خلال الجدول نجد تعدد الدول المستثمر في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2005) سواء كانت دولا أجنبية أو عربية ، حيث يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة ، إلا أن أهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات ، خاصة في قطاع المحروقات ، في حين ظلت القطاعات الأخرى دون المستوى المطلوب و ظلت تدفقات أو صافي تدفقات إستثمارات المباشرة في ارتفاع مستمر[1].

4-2- **تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة** 2010 - 2012 **:** ويتبين دالك من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (02-32):تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2012

الوحدة بالمليون دولار أمريكي

السنة / المؤشر	2010	2011	2012
إستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم	2.264	2.571	1.484
إستثمار الأجنبي المباشر االصادر من دول العالم	220.2	534	576

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الإستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، العدد الأول، الكويت، مارس 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر لقد حققت إرتفاع هائل يصل إلى 534 مليون دولار سنة 2011 و576 مليون دولار سنة 2012 وهدا راجع إلى سياسة الإنتعاش المنتهجة للسلطات الجزائرية من خلال ترقية الإستثمار، أما فيما يخص الواردات كانت تنخفض من سنة إلى أخرى وبنسب متفاوتة.

[1] اكريمة قودري، **الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجيستر، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان،2011، ص: 74.

خلاصة الفصل

تناولنا في هدا الفصل واقع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990- 2014 حيث مر إتصاد الجزائر مند الإستقلال بمراحل متدهورة وكان دلك بعد والدي خلف ارتفاع البطالة وإنخفاض في الدخل حيث لم يكن الإعتماد على على المخططات التنموية وهدا بسبب الإستدانة من الخارج.

وإستنتجنا من خلال الدراسة في الفترة 1990-1999 أن الجزائر هدفت إلى مكافحة التضخم في البداية على حساب البطالة وبعدها تخلت على أولوية مكافحة التضخم وحاولت معالجة البطالة لأن دلك كان بالغ الأهمية، أما خلال الفترة برنامج الإنتعاش ودعم النمو الإقتصادي 2001-2006 قامت بتنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق مع السماح بمعدلات التضخم مرتفعة بالرغم من إقتصاد الجزائري في تلك الفترة حقق معدلات تضخم وبطالة منخفضة بالإضافة إلى معدلات نمو مرتفعة وسجل الحساب الجاري فائض وهدا دليل على تحسن الإستقرار الإقتصادي، أما في الفترات 2010 إلى 2014 نجد ارتفاع معدلات التضخم وإنخفاض معدلات البطالة كما نجد أن هناك ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي وارتفاع رصيد ميزان المدفوعات.

خاتمـــــة

خاتمة عامة:

تسعى الدول من خلال تطبيقها لسياسة تجارة الدولية معينة إلى تحقيق أهداف مختلفة ذات طابع اقتصادي وسياسي و اجتماعي، لدا فقد إتفق الاقتصاديين على أن دول العالم أمامها نوعين من السياسات التجارية ، أولهما سياسة حرية التجارة و الثانية سياسة الحماية أو التقييد للتجارة ، مع ملاحظة مدى ملائمة كل سياسة من هذه السياسات لدولة معينة و يتحدد ذلك وفقا للظروف الاقتصادية التي تمر بها كل دولة أي المؤشرات التي تقوم عليها هده السياسة ومدى تأثيرها بهده المؤشرات سواء كانت داخلية أو خارجية.

إدا كان القصد من هده الدراسة هو تبيين أثر سياسة التجارة الدولية على مؤشرات الأداء إقتصادي خاص بالتجارة الدولية وللوصول إلى دالك استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي.

1- نتائج إختبار الفرضيات:

ومن خلال الفصلان في هذه المذكرة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية تم الوقوف على أهم جوانب الموضوع لهدا أردنا إختبار صحة الفرضيات من عدمها:

- ✓ الفرضية الأولى: السياسة الإقتصادية: هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاس على الحياة الإقتصادية نفقات الدولة،النظام النقدي،العلاقات الخارجية، وتسعى لتحقيق هجموعة من الأهداف هيتحقيق النمو الاقتصادي التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية استقرار الأسعار الكفاءة الاقتصادية التوازن في ميزان المدفوعات، وهدا يدل على أن الفرضية الأولى صحيحة لكنها غير كاملة (ناقصة).
- ✓ الفرضية الثانية: التجارة الدولية هي التحركات الدولية للسلع والخدمات أو هي إصطلاح إقتصادي ينصرف حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى القيام بالتجارة الدولية هي عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي وكذلك إختلاف أذواق المستهلكين، ، وهدا يدل على أن الفرضية الثانية صحيحة.
- ✓ الفرضية الثالثة: "نظريات التجارة الدولية تتمثل في النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والنظرية الحديثة"، وهدا يدل على أن الفرضية الثالثة صحيحة.
- ✓ الفرضية الرابعة: "السياسة التجارية تصنف إلى السياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة، ومن أهدافها الهدف الإقتصادي والهدف الإجتماعي"بالإضافة إلى الهدف الإستراتيجي، وهدا يدل على أن الفرضية الأولى صحيحة لكنها غير كاملة (ناقصة).

✓ الفرضية الخامسة: "إن المؤشرات الإقتصادية التي تأثر في التجارة الدولية هي ، مؤشرات الأداء الإقتصادي والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، تحقيق النمو الإقتصادي، معدلات التضخم، الحد من ظاهرة البطالة،التوازن في ميزان التجاري وميزان المدفوعات بالإضافة إلى إحتياطات الصرف والإستثمار الأجنبي المباشر، وهدا يدل على أن الفرضية الخامسة صحيحة.

✓ الفرضية السادسة: إن المؤشرات الإقتصادية التي تأثر في التجارة الدولية هي الديون الخارجية وكدالك الرسوم الجمركية، تصنف مؤشرات الأداء الإقتصادي إلى داخلية أخرى خارجية وهدا يدل على أن الفرضية خاطئة.

2- نتائج الدراسة:

- إن السياسة الإقتصادية تهدف على الأجل الطويل للوصول إلى عدد من الغايات التي تشترك فيها كل السياسات الإقتصادية مثل التضامن الوطني، العدالة الاجتماعية، تحسين نوعية ومستوى معيشة المواطنين، تختلف الغايات عن الأهداف، فهده الأخيرة تعتبر كمراحل توصل إلى غاية بينما الوسائل فهي تمثل الأدوات والأساليب التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف.

- في مرحلة الاحتكار وقعت اختلالات في عمليات تموين المؤسسات الإنتاجية التي تعتمد على المؤسسات التوزيعية المحتكرة بسبب عدم قدرة هذه الأخيرة من التحكم في نشاطها، الذي ترتب عنه اختلالات على مستوى الإنتاج، كما ربط وظيفة الاستيراد بالوظائف الأخرى قد أدى إلى تحويل الأموال بصورة خفية من المؤسسات الإنتاجية إلى المؤسسات التوزيعية لتغطية سوء التسيير في هذه الأخيرة.

- إن مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية ترتب عنها تسهيل ممارسة التجارة الخارجية في ظل انعدام المهنية وعدم وضع ضوابط لممارستها، مما أدى إلى حدوث فوضى عارمة من خلال المنافسة غير الشرعية بين المتعاملين، كذلك تغذية السوق الموازية، وتوسيعها لزيادة أرباح المستوردين من خلال زيادة تسريع دورة مبيعاتهم من السلع المستوردة، خاصة من دول شرق آسيا التي تتميز سلعها بالتقليد اللاشرعي وانخفاض ثمنها وجودتها.

- إن إنتهاج الجزائر وتوجهها نحو الاقتصاد المخطط في فترة ما بعد الإستقلال جعلها تعاني من وضعيات إقتصادية صعبة، كما جعلها تعمل على تطبيق برامج إصلاح شاملة في إقتصادها وتُبرت في دات الوقت ملزمة لأنها كانت عبارة عن خطط مقترحة من قبل الصندوق النقد الدولي مقابل تقديمه لتسهيلات مالية إلى الجزائر أثناء المراحل الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني.

3- الاقتراحات و التوصيات:

انطلاقاً من النّتائج السّابقة يمكنّنا تقديم بعض الاقتراحات والتّوصيات وهي كما يلي:

- لابد من إتباع سياسة تجارية جزائرية تهدف وتترجم مسار التنمية على المدى البعيد.
- ضرورة الإرسترشاد بطرق إحصائية ونمادج إقتصادية في بناء سياسة تجارية وسياسة إقتصادية.
- على الدول المتقدمة إستخدام السياسة التجارية كوسيلة لتحقيق مصالحها دون مراعاة المصالح المشتركة بين الأعضاء.
- على الجزائر إستخدام آليات إستحداث القطاع الزراعي في محاولة تحقيق الإكتفاء الذاتي.

4- الافاق المستقبلية :

وفي الأخير ورغم الصّعوبات التي واجهتنا لاستكمال هذا البحث إلاّ أنّنا حاولنا وبتوفيق من الله تعالى أن نلم بأهم جوانب البحث آملين أن نكون قد استوفينا جوانب الدّراسة، وكآفاق يبقى المجال مفتوححيث يمكنّنا طرح الأسئلة التّالية:

- فيما يتمثل مستقبل سياسة التجارة الدولية الجزائرية في ظل قواعد وآليات المنظمة العالمية للتجارة؟
- كيف تكون سياسة التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق في الجزائر؟ وهل تنجح؟
- هل تستقر مؤشرات الأداء الإقتصادي الداخلية والخارجية في الجزائر خلال السنوات المقبلة؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتب

1. أبو شرار علي عبد الفتاح، **الإقتصاد الدولي(نظريات وسياسات)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

2. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2000 .

3. الأشقر أحمد ، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان،2002 .

4. ألباي صافاش، **التوقعات الإقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي**، مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريبية للدول الإسلامية، مركز أنقرة، 2013.

5. بن حمودة سكينة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.

6. تدريس قريصة صبحي، العقاد مدحت، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983 .

7. تومي الصالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004 .

8. تومي عبد الرحمن، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 .

9. جودة عبد الخالق، **الإقتصاد الدولي**، دار النهضة، القاهرة، 1983.

10. الحجاز بسام ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2003.

11. حميدات محمود، **مدخل للتحليل التقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

12. خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، سنة1996.

13. داوود، حسام، أبو خفيرة، أيمن، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2002.

14. دويرا محمد، **الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.

15. دياب محمد، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

16. رمضان،أحمد وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية لنشر، 2004.

17. السريتي محمد أحمد، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2009.

18. سويفي عبد الهادي عبد القادر، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2008.

19. الشافعي محمد زكي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة نشر.

20. الشمري نادم محمد نوري ، **النقود والمصارف والنظرية التطبيقية**، الطبعة الأولى، دار الزهراء، عمان، 1999.

21. شهاب مجدي محمود، **سوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003.

22. طوقان أمينة صلاح ، **خطاب مشروع قانون موازنة العامة ومشروع قانون الموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية،2015** ، عمان، 23/11/2014.

23. عايب وليد عبد الحميد، الآثار **الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنمادج التنمية الإقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

24. عبد المطلب عبد الجميد، **السياسات الاقتصادية**، مكتب زهراء الشرق، القاهرة، 1997.

25. عفيفي حاتم سامي، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الجزء الأول**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

26. عفيفي حاتم سامي، **التجارة الخارجية بين النظير و التنظيم، الطبعة الثانية، الجزء الثاني**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

27. عناية غازي حسين، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.

28. عيوينات عبد القادر، **المحاسبة الوطنية**، جامعة أكلي محند أو الحاج ، البويرة ، 2013/2014 .

29. قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

30. القيسي فوزي، **النظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار التضامن، بغداد، 1964.

31. لحاج طارق، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

32. لعويسات جمال الدين ، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والتوزيع، الجزائر، بدون سنة.

33. مايكل أبد جمان، **الإقتصاد الكلي – النظرية والسياسية**، دار المزيج للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.

34. مبارك عبد المنعم، محمود يونس، **اقتصاديات النقود و الصرفة و التجارة الدولية**، دار جامعية، إسكندرية، 1996.

35. محمد محمود عطوه، يوسف عصام الدين البدراوي، **إقتصاديات النقود والبنوك(النظريات والسياسات)**، مصر،2007.

36. مرسوي ضياء مجيد، **الإقتصاد النقدي التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

37. مرسوي ضياء مجيد، **الإقتصاد النقدي**، مؤسسة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

38. مطر موسى سعيد وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء، عمان، 2001.

39. مفتاح صالح، **السياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع مصر، 2005 .

40. منصور علي حافظ، **إقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، 1990.

41. نعمت الله نجيب، وآخرون، **مقدمة في إقتصاديات النقود والصرف والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

42. الوادي محمود حسين، عزام زكرياء أحمد ، **المالية العامة والنظام المالي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

43. الوزاني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسن، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان.

44. وفا عبد الباسط، **سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

45. يسري عبد الرحمان، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية للكتاب، 2004.

46. يونس محمود، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1993.

II- االرسائل والأطروحات الجامعية:

47. : سعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2009**، (مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكادمي علوم إقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013)

48. : ميلود أوعيل، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر3، 2014/2013.

49. بالخير قسوم، **دور الإستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية دات العجز المالي خلال 2000-2009**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد)، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

50. بلوناس عبد الله، **الإقتصاد الجزائري ـ الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجربية والعلوم التسيير)، جامعة الجزائر، 2004ـ 2005.

51. بن ديب عبد الرشيد، **تنظيم وتطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية)، جامعة الجزائر، 2002-2003.

52. بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الإقتصادي (دراسة نظرية)**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر،كلية العلؤم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية)، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008/ 2009.

53. بوشنافة الصادق، الآثار **المحتملة لإنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع صناعة الادوية " حالة مجتمع صيدال"**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر، بلد الجزائر، 2007/2006.

54. جلال أحمد محمد صالح، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير)، جامعة الجزائر،2005-2006.

55. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر 2004.1990** (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم التسيير)، جامعة الجزائر، 8أوت 2008.

56. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات)، تلمسان، 2010-2011.

57. سلامة نجاح، **تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري**، (مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2012-2013.

58. عبدوس عبد العزيز، **سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدولة (حالة الجزائر)**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية)، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

59. عماري زهير، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة 1980-2009**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

60. عمروشي شريف، **السياسة النقدية واختلال ميزان المدفوعات**، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005.

61. عياش قويدر، **إصلاح السياسة النقدية في الجزائر**، (رسالة ماجستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة الجزائر، 1999.

62. قارة ملاك، **إشكالية الإقتصاد غير رسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينغال**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية)، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

63. قريز مسعود، **التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير،حالة الجزائر**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، الجزائر، 2000- 2001.

64. قندوسي طاوش، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1970-2012**،(أطروحة نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014).

65. قودري كريمة، **الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر**، (مذكرة ماجيستر، تخصص مالية دولية)، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان،2011.

66. لعروق حنان، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.

67. محمد الأمين زاهي ، **أثر الإصلاحات الإقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية وإنضمامها إلى OMC 1994- 2007**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008- 2009).

68. مدوخ ماجدة، فعالية **السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة ـ دراسة حالة الجزائر**، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية)، جامعة بسكرة،2003 .

69. مسغوني منى، **علاقة سياسة الوارادت بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة، 1970–2001**، (أطروحة ماجستير " غير منشورة")، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005.

70. مومو بلال، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي – دلراسة حالة الجزائر للفترة 1990–2011**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي)،جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012.

71. نصير أحمد، **أثر السياسة الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990–2012**،(مدكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية)، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

72. هجيرة عبد الجليل، **أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)**، (مذكرة تدخل ضنن متطلبات نيل شهادة الماجستير)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

III– الدوريات المجلات

73. بطاهر علي، **سياسة التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف.

74. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990 – 2006)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41، 2008.

75. تومي صالح ، شقبقب عيسى، **النمدجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية**، مجلة الباحث، قاصدي مرباح ورقلة، العدد04، 2006

76. حبيب قنوني وآخرون، **البطالة والتضخم في الجزائر بين ظاهرتين 1990-2013**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، بسكرة، العدد11، 2014.

77. زايري بلقاسم، **كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع.

78. سلوم حسن عبد الكريم، المهاني محمد خالد، **الموازنة العامة للدولة الأعداد والتنفيد والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد السابع والستون، 2007.

79. قندوز طارق، **التضخم ودوران رصيد الميزان التجاري في حلقة مفرغة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 6 ماي 2015.

80. مكيد علي ، معوشي عماد، **قياس أثر الإنفاق الحكومي الإستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الإقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، العدد13، 2013.

IV–التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

81. إحصائيات الوطنية لتطوير الإستثمار،**حصيلة التجارة الخارجية**، 6 ماي 2015،

-التقرير الإحصائي السنوي، الصندوق النقد العربي، **التطورات الإقتصادية الدولية** ، العدد:01 ، 2009.

82. التقرير الاقتصادي العربي صندوق النقد العربي 2012، **التطورات الإقتصادية والإجتماعية نضرة عامة على اقتصاديات الدول العربية**، 2011.

83. التقرير السنوي، إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية لأمم المتحدة، بيانات مكتب إحصائيات الأمريكي، 2011.

84. زايري بالقاسم، **انعكاسات و تحديات الاورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشركاة الاورو – متوسطية**، الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة البليدة، 21-22، ماي 2002.

85. صندوق النقد الدولي، **الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الاجنبية: المبادئ التوجيهية لاعداد نموذج قياسي للبيانات**، الطبعة العربية، 2013.

86. عثماني أنيسة، بوحصان لامية، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على اتشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، ابحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي.، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 11-12، 3-2013.

87. مركز الميزان لحقوق الإنسان، **دليل الموازنة العامة**، ديسمبر 2002.

88. مريم بدر الدين، **تقرير المعهد العربي لتخطيط ضرورة تطور السياسات الصناعية في الدول العربية**، مارس 2012، الكويت.

89. الملخص التنفيذي، **حالة وآفاق إقتصاد العالم (آفاق الإقتصاد الدولي بين سنتين 2012 و2013)**، الأمم المتحدة، 2012.

V- المؤتمرات والملتقيات:

90. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي**، الكويت، 2015،

91. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011.

VI-المواقع الالكترونية

92. خبراء صندوق النقد الدولي، يؤكدون استمرار تراجع نسبة البطالة في الجزائر تصفح الموقع:

http://www.akhersaa-dz.com/watani/84169.html?print ، 18ماي 2013، 08:30

93. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد18 ، جوان 2012،

94. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد20 ، ديسمبر 2012.

95. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد22، جوان 2013.

96. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد 25 ، مارس 2014.

97. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، إحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algerie.dz، العدد 29، مارس 2015.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

98. Bernard Guillichom، Annie Kwaecki، Economie International commerce et Macroéconomie Dunda، 5éditio، 2006 .

99. Bernard Gullochans، theories de la change international، P.U.F، 1976.

100. Jaque Muller et autres، économie manuel d àpplication، paris، Dunod، 3eme édt، 2002.

101. Michel Dévoluy . Theorie Maorie Macroeconcemique fondement et controverses . Masson Editeur .paris . 1993 .

102. S .Economie ، P.Wlson، the economices factor in international relations، I.B tavrs، London، 2001.

103. michel, dèorie macroèco nomique fondement et controverses,masson editeur, paris, 1993

104. jeque Muler, économie manuel d application, durd, paris, 2002

الملاحـــــق

ملحق رقم 01: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي العربي (%)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي (%) حسب الترتيب التنازلي لعام 2014								
الدولة	متوسط 2010 - 2000	2011	2012	2013	2014	توقعات 2015	توقعات 2016	مقارنة 2014 مع 2013
موريتانيا	3.74	3.99	6.98	6.69	6.80	6.75	6.69	0.10
قطر	12.73	13.02	6.12	6.50	6.53	7.70	7.82	0.03
جيبوتي	3.52	4.47	4.84	5.00	5.50	5.55	6.00	0.50
السعودية	5.00	8.57	5.81	3.95	4.60	4.46	4.39	0.65
الإمارات	4.77	4.89	4.68	5.20	4.28	4.50	4.44	-0.92
البحرين	5.53	2.10	3.36	5.32	3.88	2.95	3.11	1.45
الجزائر	3.86	2.83	3.30	2.81	3.84	3.99	3.83	1.03
المغرب	4.64	4.99	2.67	4.38	3.51	4.72	5.05	-0.87
الأردن	6.13	2.59	2.65	2.90	3.50	4.00	4.50	0.60
سلطنة عمان	3.64	4.10	5.76	4.82	3.40	3.41	3.60	-1.42
السودان	7.34	-1.15	-2.75	3.31	3.03	3.71	4.57	-0.28
تونس	4.40	-1.92	3.75	2.26	2.80	3.70	4.50	0.54
مصر	4.98	1.78	2.22	2.10	2.20	3.50	3.85	0.10
اليمن	4.45	-12.72	2.30	4.82	1.91	4.58	4.68	-2.92
لبنان	5.11	2.00	2.50	1.50	1.75	2.50	4.00	0.25
الكويت	4.78	10.21	8.31	0.44	1.39	1.79	1.83	1.83
العراق	13.38	10.21	10.29	4.21	-2.66	1.46	7.62	-6.88
فلسطين	2.60	12.40	6.30	1.90	-3.70	4.40	--	-5.60
ليبيا	4.55	-62.08	104.48	-13.55	-19.78	15.00	18.28	6.22
سورية	4.32	--	--	--	--	--	--	--
المتوسط العربي	5.18	0.54	9.67	2.83	1.73	4.67	5.49	-1.10
العالم	4.03	4.14	3.37	3.28	3.31	3.85	4.04	0.03
مجموعة الدول المتقدمة	1.91	1.66	1.23	1.39	1.83	2.35	2.43	0.44
مجموعة الدول الناشئة والنامية	6.27	6.20	5.08	4.74	4.43	4.95	5.19	-0.31

ملحق رقم 02: الناتج المحلي الاجمالي للذول العربية بالمليار دولار

الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014								
الدولة	متوسط 2010 - 2000	2011	2012	2013	2014	توقعات 2015	توقعات 2016	مقارنة 2014 مع 2013
السعودية	332.30	669.51	733.96	748.45	777.87	805.23	839.78	29.42
الإمارات	191.36	347.45	372.31	402.34	416.44	440.18	461.90	14.10
مصر	121.78	235.60	262.26	271.43	284.86	324.27	365.95	13.43
العراق	88.93	185.75	216.04	229.33	232.22	240.01	260.67	2.89
الجزائر	103.99	199.39	207.80	212.45	227.80	238.46	248.54	15.35
قطر	57.57	169.81	189.95	202.45	212.01	227.10	244.30	9.56
الكويت	80.35	154.10	174.08	175.79	179.33	180.97	185.12	3.54
المغرب	62.99	99.21	95.90	103.82	112.55	121.89	131.80	8.73
سلطنة عمان	33.81	67.71	75.43	77.12	80.54	81.64	83.33	3.42
السودان	32.81	67.33	63.16	66.75	70.03	64.50	65.69	3.28
ليبيا	49.74	34.71	81.92	65.52	49.34	63.04	79.46	-16.18
تونس	33.04	45.95	45.24	47.00	49.12	50.03	51.47	2.13
لبنان	24.03	40.08	42.96	45.02	47.50	50.82	54.46	2.48
اليمن	17.84	32.73	35.40	40.42	45.45	50.97	53.40	5.04
الأردن	15.06	28.88	30.98	33.86	36.55	39.34	42.27	2.69
البحرين	16.60	29.04	30.66	32.79	34.05	35.07	36.32	1.25
فلسطين	5.00	9.80	10.30	11.30	11.10	12.00	--	-0.20
موريتانيا	2.14	4.15	3.96	4.19	4.29	4.46	4.83	0.09
جيبوتي	0.77	1.24	1.35	1.46	1.58	1.74	1.91	0.13
سورية	34.57	--	--	--	--	--	--	--
إجمالي الدول العربية	1,304.67	2,422.42	2,673.67	2,771.46	2,872.64	3,031.69	3,211.19	101.17
العالم	47,320.80	71,422.74	72,687.66	74,699.26	77,608.74	81,544.49	86,001.87	2,909.48
الدول العربية / العالم (%)	2.76	3.39	3.68	3.71	3.70	3.72	3.73	-0.01
مجموعة الدول المتقدمة	45,334.80	45,175.58	45,532.77	47,083.95	48,842.06	50,937.61	49,244.33	1,758.12
مجموعة الدول الناشئة والنامية	12,542.46	26,087.94	27,512.08	29,166.49	30,524.79	32,702.42	35,064.26	1,358.30
الدول العربية / الدول الناشئة والنامية (%)	10.40	9.29	9.72	9.50	9.41	9.27	9.16	-0.09

ميزان المدفوعات

1.4 ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

	2008	2009	2010	2011	السداسي الأول 2011	السداسي الثاني 2011	الثلاثي الأول 2012
الرصيد الجاري الخارجي	**34,45**	**0,41**	**12,16**	**19,70**	**9,67**	**10,03**	**8,77**
الميزان التجاري	40,52	7,78	18,20	27,94	13,51	14,43	10,40
الصادرات	78,59	45,18	57,09	72,88	36,60	36,28	20,59
المحروقات	77,19	44,41	56,12	71,66	36,04	35,62	20,37
صادرات أخرى	1,40	0,77	0,97	1,22	0,56	0,66	0,22
الواردات	-38,07	-37,40	-38,89	-44,94	-23,09	-21,85	-10,19
خدمات ،خارج دخل العوامل ،صافي	-7,58	-8,69	-8,33	-8,79	-4,03	-4,76	-2,18
دائن	3,49	2,99	3,57	3,77	2,25	1,52	0,90
مدين	-11,07	-11,68	-11,90	-12,56	-6,28	-6,28	-3,08
دخل العوامل ، صافي	-1,26	-1,31	-0,37	-2,04	-0,83	-1,21	-0,37
دائن	5,13	4,74	4,60	4,45	2,33	2,12	1,24
مدين	-6,39	-6,05	-4,96	-6,49	-3,16	-3,33	-1,62
دفع الفوائد	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,05	-0,19	0,02
أخرى	-6,21	-5,88	-4,85	-6,25	-3,11	-3,14	-1,63
تحويلات صافية	2,77	2,63	2,65	2,59	1,02	1,57	0,92
رصيد حساب رأس المال	**2,54**	**3,45**	**3,42**	**0,36**	**-0,69**	**1,05**	**-4,60**
حساب رأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الإستثمار المباشر (الصافي)	2,28	2,54	3,47	2,04	1,45	0,59	0,44
إستثمارات المحفظة	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-0,43	1,30	0,44	-1,08	-1,19	0,11	-0,13
السحب	0,84	2,19	0,55	0,09	0,01	0,08	0,00
الإهتلاك	-1,27	-0,89	-0,11	-1,17	-1,20	0,03	-0,13
قروض قصيرة الأجل وأخطاء و سهو ، صافي	0,69	-0,39	-0,49	-0,60	-0,95	0,35	-4,92
الرصيد الإجمالي	**36,99**	**3,86**	**15,58**	**20,06**	**8,98**	**11,08**	**4,16**

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*): وضعية مؤقتة

ميزان المدفوعات

4.إميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	*2010	السداسي الاول *2010	السداسي الثاني *2010
الرصيد الجاري الخارجي	**11,12**	**21,18**	**28,95**	**30,64**	**34,45**	**0,41**	**12,76**	**6,57**	**6,19**
الميزان التجاري	14,27	26,47	34,06	34,24	40,52	7,78	18,81	8,80	10,01
الصادرات	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59	45,18	57,19	28,13	29,06
المحروقات	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19	44,41	56,12	27,60	28,52
صادرات أخرى	0,66	0,74	1,13	0,98	1,40	0,77	1,07	0,53	0,55
الواردات	-17,95	-19,86	-20,68	-26,35	-38,07	-37,40	-38,38	-19,33	-19,05
خدمات ،خارج دخل العوامل ،صافي	-2,01	-2,27	-2,20	-3,99	-7,58	-8,69	-8,24	-3,33	-4,91
دائن	1,85	2,51	2,58	2,84	3,49	2,99	3,61	2,14	1,47
مدين	-3,86	-4,78	-4,78	-6,83	-11,07	-11,68	-11,86	-5,47	-6,39
دخل العوامل ، صافي	-3,60	-5,08	-4,52	-1,83	-1,26	-1,31	-0,45	0,07	-0,52
دائن	0,99	1,43	2,42	3,81	5,13	4,74	4,60	2,53	2,07
مدين	-4,59	-6,51	-6,94	-5,64	-6,39	-6,05	-5,04	-2,46	-2,58
دفع الفوائد	-1,29	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11	-0,05	-0,06
أخرى	-3,30	-5,48	-6,18	-5,41	-6,21	-5,88	-4,93	-2,41	-2,52
تحويلات صافية	2,46	2,06	1,61	2,22	2,77	2,63	2,63	1,03	1,60
رصيد حساب رأس المال	**-1,87**	**-4,24**	**-11,22**	**-1,09**	**2,54**	**3,45**	**3,65**	**-0,30**	**3,96**
حساب رأس المال				0,00	0,00	0,00	0,00	-0,01	0,01
الإستثمار المباشر (الصافي)	0,62	1,06	1,76	1,37	2,28	2,54	2,05	0,88	1,17
إستثمارات المحفظة				-0,01	0,00	0,00	1,43	0,83	0,61
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-2,23	-3,05	-11,89	-0,77	-0,43	1,30	0,13	-0,02	0,15
السحب	2,12	1,41	0,98	0,51	0,84	2,19	0,56	0,15	0,40
الإهتلاك	-4,35	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27	-0,89	-0,43	-0,17	-0,25
قروض قصيرة الأجل وأخطاء									
و سهو ، صافي	-0,26	-2,25	-1,08	-1,69	0,69	-0,39	0,04	-1,98	2,02
منها: رصيد النقود الورقية	0,00	0,00	-0,13	0,08	2,06	2,32	1,68	1,48	0,20
منها: رصيد الذمم قصيرة الأجل	0,00	0,00	0,06	-1,13	2,46	0,33	-0,19	0,37	-0,56
الرصيد الإجمالي	**9,25**	**16,94**	**17,73**	**29,55**	**36,99**	**3,86**	**16,41**	**6,27**	**10,14**

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*): وضعية مؤقتة

ميزان المدفوعات

1.4 ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

	2008	2009	2010	2011	السداسي الأول 2012	السداسي الثاني 2012	الثلاثي الأول 2012	الثلاثي الثاني 2012	الثلاثي الثالث 2012	الثلاثي الرابع 2012	*2012
الرصيد الجاري الخارجي	**34,45**	**0,41**	**12,16**	**19,80**	**10,00**	**5,50**	**6,45**	**3,55**	**2,18**	**3,32**	**15,50**
الميزان التجاري	40,52	7,78	18,20	28,00	14,34	9,20	9,04	5,30	4,59	4,60	23,53
الصادرات	78,59	45,18	57,09	72,89	37,98	33,83	20,59	17,39	16,48	17,35	71,81
المحروقات	77,19	44,41	56,12	71,66	37,50	33,09	20,37	17,13	16,19	16,90	70,59
صادرات أخرى	1,40	0,77	0,97	1,23	0,47	0,74	0,21	0,26	0,29	0,44	1,22
الواردات	-38,07	-37,40	-38,89	-44,89	-23,64	-24,63	-11,58	-12,09	-11,89	-12,75	-48,28
خدمات ،خارج دخل العوامل ،صافي	-7,58	-8,69	-8,33	-8,81	-3,70	-3,34	-2,21	-1,58	-1,51	-1,83	-7,04
دائن	3,49	2,99	3,57	3,75	2,05	1,71	0,99	1,06	0,96	0,76	3,77
مدين	-11,07	-11,68	-11,90	-12,55	-5,75	-5,05	-3,12	-2,63	-2,47	-2,59	-10,80
دخل العوامل ، صافي	-1,26	-1,31	-0,37	-2,04	-2,25	-1,75	-1,37	-0,88	-1,49	-0,25	-3,99
دائن	5,13	4,74	4,60	4,45	0,78	2,86	0,26	0,52	0,89	1,97	3,65
مدين	-6,39	-6,05	-4,96	-6,49	-3,03	-4,61	-1,63	-1,40	-2,38	-2,22	-7,64
دفع الفوائد	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,04	-0,09	-0,02	-0,03	-0,02	-0,08	-0,13
أخرى	-6,21	-5,88	-4,85	-6,25	-2,99	-4,52	-1,61	-1,38	-2,37	-2,15	-7,51
تحويلات صافية	2,77	2,63	2,65	2,65	1,61	1,39	0,90	0,71	0,59	0,80	3,00
رصيد حساب رأس المال	**2,54**	**3,45**	**3,42**	**0,34**	**-1,10**	**-2,38**	**-2,29**	**1,19**	**-1,58**	**-0,80**	**-3,49**
حساب رأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الإستثمار المباشر (الصافي)	2,28	2,54	3,47	2,04	0,85	0,85	0,45	0,37	0,34	0,51	1,70
إستثمارات المحفظة	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-0,43	1,30	0,44	-1,08	-0,17	-0,41	-0,12	-0,05	-0,03	-0,38	-0,58
السحب	0,84	2,19	0,55	0,09	0,05	0,10	0,01	0,05	0,04	0,06	0,15
الإهتلاك	-1,27	-0,89	-0,11	-1,17	-0,22	-0,51	-0,13	-0,09	-0,07	-0,44	-0,73
قروض قصيرة الأجل وأخطاء و سهو ، صافي	0,69	-0,39	-0,49	-0,62	-1,78	-2,83	-2,64	0,86	-1,88	-0,94	-4,61
منها: رصيد النقود الورقية	2,06	2,32	1,41								
منها: رصيد الذمم قصيرة الأجل	2,46	0,33	-0,29								
الرصيد الإجمالي	**36,99**	**3,86**	**15,58**	**20,14**	**8,90**	**3,11**	**4,16**	**4,74**	**0,60**	**2,52**	**12,01**

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*): وضعية مؤقتة

4

ميزان المدفوعات

1.4 ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

	2008	2009	2010	2011	2012	09 أشهر الأولى 2013	الثلاثي الأول 2013	الثلاثي الثاني 2013	الثلاثي الثالث 2013
الرصيد الجاري الخارجي	**34,45**	**0,41**	**12,16**	**17,77**	**12,30**	**-0,01**	**1,15**	**-1,63**	**-0,51**
الميزان التجاري	40,52	7,78	18,20	25,96	20,17	6,98	3,86	-0,23	2,32
الصادرات	78,59	45,18	57,09	72,89	71,74	47,96	17,99	14,91	14,78
المحروقات	77,19	44,41	56,12	71,66	70,58	47,15	17,66	14,61	14,60
صادرات أخرى	1,40	0,77	0,97	1,23	1,15	0,81	0,33	0,29	0,19
الواردات	-38,07	-37,40	-38,89	-46,93	-51,57	-40,98	-14,13	-15,14	-12,46
خدمات ،خارج دخل العوامل ،صافي	-7,58	-8,69	-8,33	-8,81	-7,13	-5,61	-1,81	-1,42	-1,97
دائن	3,49	2,99	3,57	3,75	3,96	2,83	0,86	1,21	0,83
مدين	-11,07	-11,68	-11,90	-12,55	-11,09	-8,43	-2,66	-2,63	-2,80
دخل العوامل ، صافي	-1,26	-1,31	-0,37	-2,04	-3,91	-3,05	-1,51	-0,73	-1,18
دائن	5,13	4,74	4,60	4,45	3,92	3,06	0,87	0,92	0,91
مدين	-6,39	-6,05	-4,96	-6,49	-7,83	-6,11	-2,38	-1,64	-2,09
دفع الفوائد	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,33	-0,04	-0,01	-0,02	-0,01
أخرى	-6,21	-5,88	-4,85	-6,25	-7,50	-6,07	-2,37	-1,63	-2,07
تحويلات صافية	2,77	2,63	2,65	2,65	3,17	1,66	0,61	0,75	0,32
رصيد حساب رأس المال	**2,54**	**3,45**	**3,42**	**2,38**	**-0,24**	**-0,26**	**0,78**	**0,58**	**-1,01**
حساب رأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الإستثمار المباشر (الصافي)	2,28	2,54	3,47	2,04	1,52	1,12	0,52	0,27	0,84
إستثمارات المحفظة	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-0,43	1,30	0,44	-1,08	-0,62	-0,13	-0,19	-0,02	0,06
السحب	0,84	2,19	0,55	0,07	0,25	0,29	0,01	0,05	0,12
الإهتلاك	-1,27	-0,89	-0,11	-1,15	-0,87	-0,42	-0,20	-0,08	-0,07
قروض قصيرة الأجل وأخطاء							0,00	0,00	0,00
و سهو ، صافي	0,69	-0,39	-0,49	1,41	-1,14	-1,24	0,46	0,34	-1,91
منها: رصيد النقود الورقية	2,06	2,32	1,41				0,00	0,00	0,00
منها: رصيد الذمم قصيرة الأجل	2,46	0,33	-0,29				0,00	0,00	0,00
الرصيد الإجمالي	**36,99**	**3,86**	**15,58**	**20,14**	**12,06**	**-0,27**	**1,93**	**-1,05**	**-1,52**

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*): وضعية مؤقتة

4 ميزان المدفوعات

1.4 ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الثلاثي الأول 2013	الثلاثي الثاني 2013	الثلاثي الثالث 2013	الثلاثي الرابع 2013
الرصيد الجاري الخارجي	**34,45**	**0,41**	**12,16**	**17,77**	**12,30**	**0,85**	**1,15**	**-1,65**	**-0,50**	**1,85**
الميزان التجاري	40,52	7,78	18,20	25,96	20,17	9,41	3,86	-0,23	2,32	3,46
الصادرات	78,59	45,18	57,09	72,89	71,74	64,43	17,99	14,91	14,78	16,75
المحروقات	77,19	44,41	56,12	71,66	70,58	63,33	17,66	14,61	14,60	16,46
صادرات أخرى	1,40	0,77	0,97	1,23	1,15	1,10	0,33	0,29	0,19	0,30
الواردات	-38,07	-37,40	-38,89	-46,93	-51,57	-55,02	-14,13	-15,136	-12,459	-13,296
خدمات ،خارج دخل العوامل ،صافي	-7,58	-8,69	-8,33	-8,81	-7,13	-6,68	-1,81	-1,435	-1,968	-1,467
دائن	3,49	2,99	3,57	3,75	3,96	3,99	0,87	1,215	0,858	1,047
مدين	-11,07	-11,68	-11,90	-12,55	-11,09	-10,67	-2,68	-2,650	-2,826	-2,514
دخل العوامل ، صافي	-1,26	-1,31	-0,37	-2,04	-3,91	-4,16	-1,51	-0,727	-1,178	-0,746
دائن	5,13	4,74	4,60	4,45	3,92	3,52	0,87	0,917	0,909	0,824
مدين	-6,39	-6,05	-4,96	-6,49	-7,83	-7,68	-2,38	-1,644	-2,086	-1,570
دفع الفوائد	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,33	-0,07	-0,01	-0,02	-0,01	-0,02
أخرى	-6,21	-5,88	-4,85	-6,25	-7,50	-7,61	-2,37	-1,63	-2,07	-1,55
تحويلات صافية	2,77	2,63	2,65	2,65	3,17	2,28	0,62	0,75	0,32	0,60
رصيد حساب رأس المال	**2,54**	**3,45**	**3,42**	**2,38**	**-0,24**	**-0,72**	**0,78**	**0,60**	**-1,02**	**-1,07**
حساب رأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الإستثمار المباشر (الصافي)	2,28	2,54	3,47	2,04	1,52	1,88	0,52	0,27	0,84	0,25
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-0,43	1,30	0,44	-1,08	-0,62	-0,38	-0,18	-0,03	0,05	-0,22
السحب	0,84	2,19	0,55	0,07	0,25	4,30	1,06	1,06	1,14	1,05
الإهتلاك	-1,27	-0,89	-0,11	-1,15	-0,87	-4,69	-1,23	-1,09	-1,09	-1,28
قروض قصيرة الأجل وأخطاء و سهو ، صافي	0,69	-0,39	-0,49	1,41	-1,14	-2,22	0,44	0,36	-1,91	-1,10
الرصيد الإجمالي	**36,99**	**3,86**	**15,58**	**20,14**	**12,06**	**0,13**	**1,93**	**-1,05**	**-1,52**	**0,77**

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*): وضعية مؤقتة